المجلة الجغرافية العربية

تصدر عن الجمعية الجغرافية المصرية

أثر الخصائص الجغرافية لنهر شط العرب على الحد السياسي بين العراق وإيران

"دراسة في الجغرافيا السياسية"

د. شيماء أحمد عبدالله رضوان

مدرس بقسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية

كلية الآداب – جامعة جنوب الوادي بقنا

CC BY NC

كافة حقوق النشر محفوظة للجمعية الجغرافية المصرية
وجميع الأراء الواردة في بحوث هذه السلسلة تعبر عن آراء
أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن وجهات نظر الجمعية الجغرافية المصرية

الترقيم الدولي الموحد للطباعة: ١١١٠ – ١٩١١

الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني: ٢٦٨٢ – ٤٧٩٥

الموقع على شبكة الانترنت: www.egyptiangs.com

All rights reserved. This book is protected by copyright. No part of it may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording, or otherwise, without written permission from The Egyptian Geographical Society.

قواعد النشر

تهدف هذه السلسلة إلى نشر البحوث الجغرافية الأصيلة التي يقوم بها الجغرافيون المصريون المتخصصون، بهدف تعريف المؤسسات العلمية العالمية والعربية بالنشاط العلمي الذي تتبناه وتتوفر عليه الجمعية الجغرافية المصرية.

وتقوم بحوث هذه السلسلة" على الدراسات الجغرافية الميدانية، وعلى البحوث التي تهتم بطرح رؤى جديدة في مناهج البحث الجغرافي وأساليبه، كما تعنى بالبحوث النفعية في مختلف مجالات الجغرافيا التطبيقية، وهو ما يتيح للجغرافيين العرب والأجانب الإطلاع على ما تقوم به الجمعية الجغرافية المصرية التي تعد أقدم الجمعيات الجغرافية في العالم العربي، كما تعد رائدة في إجراء البحوث والدراسات الجغرافية الجادة والأصلية.

وقد تتضمن بحوث هذه "السلسلة" ملخصات مكثفة لرسائل الماجستير والدكتوراة المجازة في الجامعات المصرية والعربية وغيرها.

ويشترط في البحوث التي تنشر ضمن هذه السلسلة مراعاة القواعد التالية:

- تقبل للنشر في هذه السلسلة البحوث التي تتسم بالأصالة وتسهم في تقدم المعرفة الجغرافية.
- يقدم مع البحوث المكتوبة باللغة العربية ملخص (Abstract) باللغة الإنجليزية. كما يقدم مع البحوث المكتوبة بلغة أجنبية ملخص باللغة العربية.
- لا يزيد البحث عن ١٥٠ صفحة، ويجوز لمجلس الإدارة استثناء البحوث الممتازة من هذا الشرط.
- يشترط ألا يكون العمل المقدم قد سبق نشره أو قدم للنشر في أية جهة أخرى.
- يقدم البحث في صورته الأخيرة المقبولة للنشر من ثلاث نسخ مرفقاً به اسطوانة ليزر (CD) مستخدماً إحدى برمجيات معالجة النصوص مع نظام ويندوز المتوافق مع IBM، على أن تكون الكتابة ببنط ١٤ ومسافة ١ بين الأسطر، وتقدم الخرائط والصور والأشكال مستقلة محفوظة في صورة JPEG أو Tiff و Resolution ٢٠٠ فأكثر.
- يفضل أن تقدم الخرائط والأشكال البيانية بالألوان بحيث لا تتجاوز مساحتها (١٢سم عرض × ١٨سم طول)، وإن تعذر ذلك تقدم بالأبيض والأسود وفق القواعد الكارتوجرافية.
- يكتب الباحث اسمه واسم البحث في ورقة منفصلة ويكتفى بكتابة عنوان البحث فقط على رأس البحث مراعاة لسرية التحكيم.
- يعرض البحث على اثنين من المحكمين من كبار الأساتذة في مجال التخصص، وفي حالة اختلاف رأى المحكمين، يرسل البحث إلى محكم ثالث، مرجح، وبناء على تقاريرهم يمكن قبول البحث للنشر أو إعادته للباحث لإجراء التعديلات أو التصويبات الضرورية قبل نشره.
- البحوث التي تقدم للنشر لا ترد إلى مقدميها سواء نشرت أو لم تنشر.
- تحتفظ الجمعية بحقوق النشر كاملة.
- يسلم للباحث ١٠ نسخ من بحثه بعد نشره، وإذا أراد نسخاً إضافية يسدد ثمنها طبقاً

هيئة تحرير المجلة

أ.د. محمد زكي السديمي	رئيس مجلس إدارة المجلة
أ.د. إسماعيل يوسف إسماعيل	نائب رئيس مجلس إدارة المجلة ورئيس التحرير
أ.د. مصطفى محمد البغدادي	مدير التحرير
أ.م. د. محمد إبراهيم خطاب	محرر تنفيذي
أ.م. د. كامل مصطفى كامل	محرر تنفيذي
د. محمد ربيع عبد الظاهر	محرر تنفيذي
د. رشا حسين رمضان	محرر تنفيذي
د. بشير الشوربجي	مدقق لغوي

مجلس إدارة الجمعية الجغرافية المصرية

أ.د. محمد زكي السديمي	رئيس مجلس إدارة الجمعية
أ.د. عبد الله علام عبده علام	نائب رئيس مجلس إدارة الجمعية
أ.د. إسماعيل يوسف إسماعيل	أمين عام الجمعية
أ.د. مسعد السيد أحمد بحيري	أمين صندوق الجمعية
أ.د. فتحي محمد أبو عيانة	عضو مجلس إدارة الجمعية
أ.د. أحمد حسن إبراهيم	عضو مجلس إدارة الجمعية
أ.د. أحمد السيد الزاملى	عضو مجلس إدارة الجمعية
أ.د. شحاتة سيد أحمد طلبة	عضو مجلس إدارة الجمعية
أ.د. مصطفى محمد البغدادي	عضو مجلس إدارة الجمعية
أ.د. عبد العظيم أحمد عبد العظيم	عضو مجلس إدارة الجمعية
أ.د. عمر محمد علي محمد	عضو مجلس إدارة الجمعية
أ.د. سامح إبراهيم عبد الوهاب	عضو مجلس إدارة الجمعية
أ.د. عادل عبد المنعم السعدني	عضو مجلس إدارة الجمعية
أ.د. عطية محمود الطنطاوي	عضو مجلس إدارة الجمعية
أ.د. عبير ابراهيم عبد الله	عضو مجلس إدارة الجمعية

الهيئة الاستشارية

أ.د. عبد الله يوسف الغنيم	أستاذ الجغرافيا الطبيعية بمركز البحوث والدراسات الكويتية
أ.د. نبيل سيد امبابي	أستاذ بقسم الجغرافيا كلية الآداب جامعة عين شمس
أ.د. فتحي عبد العزيز أبو راضي	أستاذ بقسم الجغرافيا كلية الآداب جامعة الاسكندرية
أ.د. فاروق كامل عز الدين	أستاذ بقسم الجغرافيا كلية الآداب جامعة الزقازيق
أ.د. سعيد محمد عبده	أستاذ بقسم الجغرافيا كلية البنات جامعة عين شمس
أ.د. محمد عبد الرحمن الشرنوبي	أستاذ بقسم الجغرافيا كلية الآداب جامعة الفيوم
أ.د. السعيد إبراهيم البدوي	أستاذ بقسم الجغرافيا كلية الدراسات الأفريقية العليا جامعة القاهرة
أ.د. جودة فتحي التركماني	أستاذ بقسم الجغرافيا كلية الآداب جامعة القاهرة
أ.د. كريم مصلح صالح	أستاذ بقسم الجغرافيا كلية الآداب جامعة سوهاج
أ.د. محمد نور الدين السبعاوي	أستاذ بقسم الجغرافيا كلية الآداب جامعة المنيا
أ.د. عزة أحمد عبد الله	أستاذ بقسم الجغرافيا كلية الآداب جامعة بنها
أ.د. مسعد سلامة مندور	أستاذ بقسم الجغرافيا كلية الآداب جامعة المنصورة
أ.د. إبراهيم محمد علي بدوي	أستاذ بقسم الجغرافيا كلية الآداب جامعة دمياط
أ.د. إبراهيم علي عبد الهادي غانم	أستاذ بقسم الجغرافيا كلية الآداب جامعة طنطا
أ.د. محمد فوزي عطا	أستاذ بقسم الجغرافيا كلية الآداب جامعة بني سويف
أ.د. ايملي محمد حلمي حمادة	أستاذ بقسم الجغرافيا كلية الآداب جامعة المنوفية
أ.م. د. علي الدوسري	أستاذ مساعد بقسم الجغرافيا – جامعة الملك سعود – السعودية
Dr. Niki Evelpidou	**National & Kapodistrian University of Athens Faculty of Geology and Geoenvironment, Greece**

فهرس المحتويات

م	العنوان	ص
	المستخلص	١
	المقدمة	٢
	مشكلة الدراسة	٢
	أهداف الدراسة	٢
	تساؤلات الدراسة	٣
	أهمية الدراسة	٣
	الدراسات السابقة	٣
	مداخل ومناهج الدراسة	٥
	أولًا: الجذور التاريخية لترسيم الحدود العراقية الإيرانية	٦-١٧
	ثانيًا: الوصف العام للحدود العراقية الإيرانية الحالية	١٧-١٩
	ثالثًا: أهمية شط العرب للعراق	١٩-٢٥
	رابعًا: مشكلات الحدود في شط العرب	٢٥-٣٢
	خامسًا: دور العوامل الجغرافية في تغير الحدود في شط العرب	٣٢-٥٢
	١. الوصف العام لشط العرب	٣٤
	٢. التصريف المائي لشط العرب والمشروعات المائية	٣٦
	٣. جيومورفولوجية شط العرب	٤٤
	٤. العوامل المناخية	٤٩
	سادسًا: النتائج والتوصيات	٥٢-٥٧
	سابعًا: المصادر والمراجع	٥٧-٦٢
	المُلخص باللغة الإنجليزية	٦٣

فهرس الأشكال

م	العنوان	ص
١	المعاهدات والإتفاقيات التي نظمت الحدود بين العراق وإيران منذ القرن الخامس عشر	٧
٢	أهم نقاط تعديلات الحدود وفق معاهدة أرضروم الثانية	١٠
٣	العراق ودول جواره	١٨
٤	الموانئ العراقية	٢١
٥	مقارنة قيمة الصادرات البترولية بجملة صادرات العراق للفترة (٢٠١٨-٢٠٢٢م)	٢٣
٦	صادرات العراق البترولية المنقولة عبر الطرق البحرية	٢٤
٧	تغيرات الحدود في شط العرب	٢٧
٨	حركة القناة الملاحية الرئيسية في شط العرب منذ عام ١٩٧٥م وحتى عام ٢٠٠٠م	٢٩
٩	مستويات التعاون والصراع عند ميروماتشي	٣١
١٠	مجرى نهر شط العرب	٣٥
١١	التوزيع الجغرافي لحوض شط العرب	٣٧
١٢	مساهمة دول حوض شط العرب في تصريفه المائي	٣٧
١٣	التوزيع الجغرافي لحوض شط العرب على الدول المشتركة فيه ومساهمتها في إيراده المائي	٣٧
١٤	مساهمات الأنهار الرئيسية المغذية لشط العرب في تصريفه المائي	٣٨
١٥	معدل التساقط السنوي للأمطار في حوض (دجلة – الفرات – شط العرب)	٤٠
١٦	السدود والمشروعات المائية في حوض (دجلة – الفرات – شط العرب)	٤٢
١٧	جريان المياه في القناة النهرية ونشأة خط الثالوك	٤٤
١٨	مقارنة أطوال عينة من الثنيات في شط العرب عامي ١٩٥٢م، ٢٠٠٩م	٤٦
١٩	مقارنة اتساع المجرى لعينة من الثنيات في شط العرب عامي ١٩٥٢م، ٢٠٠٩م	٤٦
٢٠	مقارنة متوسط عرض المجرى لعينة من الثنيات في شط العرب عامي ١٩٥٢م، ٢٠٠٩م	٤٦

٢١	المقاطع الجغرافية للسـفن الغارقة في شـط العرب خلال فترة الحروب (١٩٨٠-٢٠٠٣م)	٤٩
٢٢	تيارات المد والجزر في الخليج العربي قرب شط العرب	٥١

فهرس الجداول

م	العنوان	ص
١	النقاط التي طالبت الدولة العثمانية بتوضيحها ورد الوسطاء قبل توقيع معاهدة أرضروم الثانية	١١
٢	أطوال حدود العراق البرية مع دول جواره الجغرافي	١٨
٣	الموانئ الجنوبية العراقية	٢٠
٤	الطاقة الإستيعابية للموانئ العراقية الجنوبية عام ٢٠١٣م	٢٢
٥	عدد السفن وكمية البضائع المنقولة عبر الموانئ العراقية عام ٢٠٢١م	٢٢
٦	قيمة الصادرات العراقية (٢٠١٨-٢٠٢٢م) مليار دولار	٢٣
٧	المساحة والواجهة البحرية للعراق وإيران	٢٥
٨	موضع شط العرب في إتفاقيات تنظيم الحدود	٢٦
٩	الطرق التي استخدمها العراق للتغلب على ضيق المنفذ إلى الخليج العربي ومشكلة ضحالة المياه	٣٠
١٠	مصفوفة كرايج لمستويات الصراع والتعاون	٣١
١١	تطبيق مستويات ميروماتشي على العلاقات العراقية الايرانية	٣٢
١٢	أنماط من الحدود النهرية	٣٢
١٣	التدفق السنوي لحوض (دجلة – الفرات – شط العرب)	٣٦
١٤	مصادر التصريف المائي لشط العرب	٣٨
١٥	السدود المبنية في أحوض نهري كرخة والكارون في إيران	٤٣
١٦	مقارنة أبعاد المنعطفات لمجرى شط العرب من بداية الحدود بين العراق وإيران وحتى المصب	٤٥

فهرس الصور

م	العنوان	ص
١	نماذج للسفن الغارقة في شط العرب	٤٨

المستخلص:

تمثل الحدود العراقية الإيرانية الحدود الشرقية بالنسبة للعراق وهي تمثل أطول حدود للعراق مع دول جواره، والقسم الأكبر من هذه الحدود يتشكل من مناطق جبلية عبارة عن خطوط لتقسيم المياه بين الأنهار التي تنحدر منها، ويتبع خط الحدود في جزء منه خط الثالوك في نهر شط العرب تاركًا الجانب الغربي للعراق والجانب الشرقي لإيران، وذلك حسب اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥م، وتعتبر هذه الاتفاقية السبب الرئيسي لمشكلات العراق في حدوده مع إيران في شط العرب، وذلك لأن الاتفاقية اعتمدت على خط الثالوك لترسيم الحدود وما يرتبط بذلك من مشكلات جغرافية معقدة تتعلق بمشاركة إيران للعراق في السيادة على هذا الممر المائي المهم، والذي يعتبر المتنفس بالنسبة للعراق الدولة شبه الحبيسة ؛ حيث يربطها بالعالم من خلال اتصاله بالخليج العربي.

وترتبط مشكلات الحدود العراقية الإيرانية أيضًا بتغير مجرى نهر شط العرب نتيجة النحت والإرساب، وما يترتب على ذلك بالضرورة من تغير في موضع خط الحدود، وذلك نتيجة لأسباب طبيعية تتعلق بخصائص المجرى ذاته، وأسباب بشرية تتعلق في الأساس بسوء إدارة الموارد المائية المشتركة من قبل الدول المشاركة للعراق في حوض شط العرب، والتي تتمثل تحديدًا في تركيا وإيران ؛ حيث أن إقامة كلا الدولتين لمشروعات مائية على منابع النهر أثرت بشكل مباشر على تصريف شط العرب المائي، وهو الأمر الذي انعكس بالسلب على النظام الهيدرولوجي للنهر، وما ترتب على ذلك لاحقًا من تغيرات جيمورفولوجية تؤدي بمرور الوقت إلى تقدم الأراضي الإيرانية باتجاه العراق ؛ بمعنى أن يتغير خط الحدود لصالح إيران.

ويأتي كذلك من ضمن العوامل البشرية الأخرى التي أثرت على شط العرب النشاط العسكري الذي استمر في هذه المنطقة طيلة الفترة من ١٩٨٠م وحتى ٢٠٠٣م، وترك أثرًا مباشرًا في مجرى النهر تمثل في ردم الروافد والسفن الغارقة، وأثرًا غير مباشر تمثل في تراجع الاهتمام بتطوير المجرى الملاحي وعمليات الحفر والتعميق لمجرى شط العرب، وذلك نتيجة تردي البيئة الاقتصادية العامة في العراق، وفي ضوء ما سبق حاولت الدراسة توضيح العوامل الطبيعية والبشرية التي أكسبت شط العرب خصائصه وملامحه وتأثير هذه الخصائص الجغرافية على الحد العراقي الإيراني في منطقة نهر شط العرب.

كلمات مفتاحية: الحدود النهرية ؛ مشكلات الحدود؛ الموارد المشتركة ؛ خط الثالوك.

المقدمة:

تواجه الحدود العراقية الإيرانية في شـــط العرب العديد من المشـــكلات المعقدة والتي ترجع إلى طبيعة النهر غير المســتقرة والتي تجعله ســببًا من أســباب الصــراع ؛ حيث أن الأنهار بوجه عام تغير مجاريها تبعًا لخصائصها وظروف السطح الذي تجري خلاله، وطبيعة ترسيم خط الحدود ؛ حيث أنه في حالة شـــط العرب فإن خط الحدود يتبع خط الثالوك، وهو خط وســـط المجرى الملاحي للنهر، ونتيجة لطبيعة مجرى شـط العرب ؛ حيث عمليات النحت في الجانب العراقي من الحدود فإن خط الثالوك يقترب من الجهة العراقية ويضـيف أراضـي جديدة لإيران، وما يزيد من حدة التغيرات في شط العرب هو الطبيعة الجغرافية للمنطقة التي يجري فيها من حيث الظروف المناخية وطبيعة الأرض وانحدارها واتصاله بالخليج العربي، إلى جانب المشـروعات المائية في تركيا وإيران والتي تؤثر على التصـريف المائي لشـط العرب الذي يعتمد نظامه الهيدرولوجي على أربعة مصادر رئيسية تتمثل منابعها في مرتفعات تركيا وإيران.

مشكلة الدراسة:

تتحدد مشـكلة الدراسـة من خلال توضـيح الخصـائص الجغرافية لمجري شـط العرب، والعوامل الطبيعية والبشرية التي أكسبته خصائصه الحالية، وانعكاس هذه الخصائص على تغير خط الحدود، وما يرتبط بذلك من مشكلات بين العراق و إيران نتيجة التأثير على حقوق العراق في هذا الممر المائي المهم بالنسبة له.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة في توضيح الموضوعات الآتية:

١. أهمية شط العرب بالنسبة للعراق.
٢. تغيرات موضع خط الحدود العراقية الإيرانية في شط العرب.
٣. الخصائص الهيدرولوجية والجيومورفولوجية لشط العرب.
٤. خصائص المنطقة التي يجري خلالها شط العرب.
٥. العوامل المؤثرة على تغير خط الحدود في شط العرب.
٦. سوء إدارة الموارد المائية المشتركة في شط العرب.

تساؤلات الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في عدة تساؤلات:

١. ما الجذور التاريخية لمشكلات الحدود العراقية الإيرانية؟
٢. ما أسباب مشكلات الحدود العراقية الإيرانية؟
٣. ما مدى تأثير المشروعات المائية لتركيا وإيران على شط العرب؟
٤. ما أهمية شط العرب بالنسبة للعراق؟
٥. ما خصائص مجرى شط العرب؟
٦. ما العوامل المؤثرة على تغير الحدود في شط العرب؟

أهمية الدراسة:

١. تلقي الضوء على المعاهدات والاتفاقيات التي نظمت الحدود العراقية الإيرانية.
٢. توضح الجذور التاريخية لمشكلات الحدود العراقية الإيرانية.
٣. توضح الخصائص الجغرافية لشط العرب.
٤. توضح أهمية شط العرب بالنسبة للعراق.
٥. توضح الأطماع الإيرانية في شط العرب.
٦. تبين السلبيات التي ترتبت على توقيع العراق لاتفاقية ١٩٧٥م.
٧. تلقي الضوء على أطماع الجوار الجغرافي في موارد العراق المائية.
٨. توضح الأسباب الطبيعية والبشرية لتغير الحدود في شط العرب.

الدراسات السابقة:

- عيش، ماهر حمدي محمد (١٩٩٩) بعنوان "الأبعاد الجغرافية للصراعات السياسية والعسكرية في دول الخليج العربي دراسة في الجغرافيا السياسية" تناولت الدراسة في الفصل السادس منها الصراع حول الحدود السياسية في شط العرب، من خلال توضيح الخصائص الطبيعية لشط العرب وأهميته، إلى جانب تتبع الصراع الفارسي – العثماني حول الحدود في شط العرب، والصراع العراقي – الإيراني حول الحدود في شط العرب.
- الراوي، جابر إبراهيم (١٩٧٠) بعنوان "الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية الإيرانية" ركز القسم الثاني من الدراسة على مشكلة الحدود العراقية الإيرانية من خلال بابين، الباب الأول تناول بالدراسة

مشكلة الحدود العراقية الإيرانية في عهد الاستعمار من خلال سبعة فصول، بينما تناول الباب الثاني مشكلة الحدود العراقية الإيرانية في عهد الاستقلال وذلك من خلال ثمانية فصول.

- الخفاجي، سرحان نعيم (٢٠١٠) بعنوان "تغيرات مجرى شط العرب وأثرها على الأراضي العراقية" تناولت الدراسة وصف شط العرب والخواص الهيدرولوجية لمجراه وروافده، إلى جانب جيولوجية مجرى شط العرب وخصائصه المورفمترية.
- كاظم، وسن محمد على (٢٠٢١) بعنوان "خط الثالوك ومشاكل الأنهار الحدودية _ دراسة جيومورفولوجية تطبيقية على شط العرب" تناولت الدراسة تعريف خط الثالوك وخصائص جريان الماء في القناة النهرية وعلاقة ذلك بخط الثالوك، إلى جانب دراسة الخصائص الطبيعية (الخصائص الجيولوجية – الخصائص الطبوغرافية – خصائص التربة) في شط العرب وأثرها على العمليات الجيمورفولوجية النهرية المؤثرة في موضع خط الثالوك، إلى جانب دراسة هيدرولوجية شط العرب وتيارات المد والجزر، والعمليات الجيومورفولوجية المحددة لموضع خط الثالوك ضمن مجرى شط العرب.
- UN-ESCWA & BGR (٢٠١٣) (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا و المعهد الاتحادي لعلوم الأرض والموارد المائية) بعنوان " Shared Water Resources in Western Asia الموارد المائية المشتركة لغرب آسيا" تناولت الدراسة في الفصل الخامس أحواض أنهار شط العرب والكرخة والكارون من حيث الخصائص الهيدرولوجية وإدارة الموارد المائية وجودة المياه ونوعيتها، إلى جانب التركيز على المشروعات المائية الإيرانية المبنية والمقترحة على نهري الكارون والكرخة وخصائصها وطاقتها الاستيعابية، مع عرض الدراسة لاتفاقيات الحدود بين العراق وإيران وتوقعات المستقبل واحتمالات التعاون بينهما.
- Al-Muhyi, Abdul Haleem (٢٠١٦) بعنوان " The challenges facing Shatt Al-Arab river in Present and Future التحديات التي تواجه شط العرب في الحاضر والمستقبل" تناولت الدراسة الخصائص الجغرافية والهيدرولوجية لشط العرب ومصادر تغذيته الرئيسية (الفرات – دجلة – الكارون – الكرخة) والسدود الكبرى المقامة عليها، ودراسة العوامل المؤدية لتفاقم مشكلة المياه بالعراق، والتي تتعلق بطبيعة المناخ خاصة الحرارة ومعدل سقوط الأمطار المتدني إلى جانب طبيعة توزيع السكان، كما تناولت الدراسة توقعات امدادات المياه المستقبلية في ظل التغيرات المناخية،

وتناولت الدراسة كذلك العوامل التي تساهم في تغير خصائص المياه ونوعيتها بمرور الزمن من خلال تزايد الأملاح وتعرضها للتلوث.

- Al-Asadi, Safaa A. R & A.Alhello, Abdulzahra (٢٠١٩) بعنوان General Assessment of Shatt Al- Arab River, Iraq تقييم عام لنهر شط العرب بالعراق" تناولت الدراسة امتداد حوض شط العرب وتوزيعه الجغرافي ومصادر تصريفه المائي والنظام الهيدرولوجي لنهر شط العرب، إلى جانب عرض بيانات لمجموعة من العينات من مواقع مختلفة للنهر عن الخصائص الهيدروليكية وسرعة التيار المائي وتصريف النهر وتصريف الماء العذب في شط العرب ونوعية المياه.

مداخل ومناهج الدراسة:

يوجد العديد من المداخل الفكرية التي يمكن توظيفها في بحث موضوعات الجغرافيا السياسية، وفي تناول موضوع الدراسة تم استخدم **مدخل تحليل القوة** والذي يركز بشكل أساسي على دور وأهمية العامل الجغرافي في تشكيل قوة الدولة، ويظهر تطبيق هذا المدخل في الدراسة من خلال توضيح مدى أهمية شط العرب بالنسبة لدولة العراق والتي تعد دولة شبه حبيسة، وأن شط العرب هو الممر المائي المهم بالنسبة لها حيث يربطها بالعالم من خلال اتصاله بالخليج العربي، كما أنه من خلاله يمكنها تصدير إنتاجها النفطي، ومقارنة ذلك بإيران التي لديها ساحل بحري طويل على الخليج العربي إلى جانب تحكمها في مضيق هرمز، ويتضح هذا المدخل أيضًا في الدراسة من خلال توضيح القوة السياسية لإيران، والتي وظفتها في وسائل الضغط المختلفة على العراق حتى استطاعت تحقيق مطامعها في مشاركة العراق في شط العرب، وقد استخدمت الدراسة كذلك **المدخل التاريخي** الذي يعتمد على التطور الزمني للحدود العراقية الإيرانية من خلال عرض الاتفاقيات والمعاهدات التي تناولت موضوع الحدود العراقية الإيرانية، وكذلك سرد الجذور التاريخية لمشكلات الحدود العراقية الإيرانية، والعوامل التي أدت بالحدود إلى ما هي عليه الآن، وذلك في إطار يمكن من خلاله فهم المشكلات الحالية، كما تم استخدام **المدخل المورفولوجي** من خلال دراسة الحدود العراقية الإيرانية ووصفها، وتوضيح المشاكل السياسية المرتبطة بحدود العراق خاصة في المنطقة الجنوبية الغربية مع إيران، والتغيرات التي انتابت منطقة الحدود، كما تم استخدام **المدخل الوظيفي** الذي يركز على الوظيفة التي تقوم بها الدولة أو أحد أجزائها، حيث دور دولة العراق في استغلال الممر الملاحي لشط العرب بإنشاء الموانئ وتبنى مشروعات تهدف لتعميق المجرى من أجل الحفاظ على هذا الممر المهم للعراق، وكذلك الأداء الوظيفي لمحافظة البصرة

باعتبارها أحد التقسيمات الإدارية للعراق (يقع ضمنها شط العرب) في مجال التجارة والنقل، ويدخل كذلك في إطار المدخل الوظيفي توضيح قوى الطرد وهي تتمثل في العوامل التي تعمل على تفكك الدولة وعدم تماسك أجزائها والتي منها تركز الأكراد في منطقة شمال العراق ؛ حيث استخدام إيران للأكراد كورقة ضغط بتقديم الدعم المالي والعسكري ما أضطر العراق للقبول باتفاقية ١٩٧٥م للحفاظ على وحدة أراضيه مقابل أن توقف إيران دعمها للأكراد.

أما بالنسبة للمناهج فاستخدمت الدراسة **المنهج الوصفي** الذي يقوم على وصف المكان بالكلمة وبالأرقام من خلال وصف شط العرب وخصائصه، والعوامل المؤثرة على تغير الحدود فيه، وتوضيح أهميته بالنسبة للعراق، إلى جانب **الأسلوب الكارتوجرافي** الذي تمثل في استخدام الأشكال والصور والخرائط من أجل وصف الظاهرات وتحليلها وتوضيح ترابط المعلومات المكاني.

أولًا: الجذور التاريخية لترسيم الحدود العراقية الإيرانية:

يرى بعض الباحثين أن جذور الصراع الحدودي بين العراق وإيران ترجع إلى التنافس القديم بين العرب والفرس، في حين يرى أخرون أن جذور هذا النزاع ترجع إلى بداية التنافس العثماني الفارسي حول العراق ؛ فقد حدثت عدة منازعات بين الفرس والعثمانيين للسيطرة على العراق (السرياني، ٢٠٠١م، ص٢٣٥) وكانت كلًا من الدولتين العثمانية والصفوية تطمع في العراق ؛ ففي البداية سيطر الشاه إسماعيل الصفوي أولًا على العراق عام ١٥٠٨م وأخضعه للسيطرة الصفوية بادئًا بذلك سلسلة من الأزمات المذهبية التي عاني ولا يزال يعاني منها العراق، وقد كانت قسوة الشاه إسماعيل الصفوي على أهل العراق "العام منهم" سببًا في استعانتهم بالسلطان العثماني "سليم الأول" لإنقاذهم من الاضطهاد المذهبي، فلبى السلطان هذا النداء لأسباب مذهبية ولدوافع سياسية واستطاع أن يهزم الشاه إسماعيل الصفوي في معركة "جالدرين" عام ١٥١٤م وأن يستولي على قسم من العراق، وبعد تولي الشاه "طهماسب الأول" الذي خلف والده الشاه "إسماعيل" فإنه تقدم إلى بغداد على رأس جيش عام ١٥٢٩م واستعادها، وعادت تبعيتها للدولة الصفوية ؛ حيث كانت الدولة العثمانية مشغولة بالحروب في أوروبا، ولكن بعد وقت قليل تقدم السلطان "سليمان القانوني" الذي خلف والده "سليم الأول" على رأس جيش وبسط سيطرته على العراق عام ١٥٤٣م (الراوي، ١٩٧٠م، ص٢١٨) وعلى ذلك يمكن القول أن جذور الخلافات الحدودية بين العراق وإيران تعود إلى القرن السادس عشر الميلادي ؛ حيث الخلافات العديدة التي شهدتها المنطقة بين الدولة الصفوية والدولة العثمانية التي كان يقع العراق تحت حكمها آنذاك.

وقد تحول هذا الصراع وأصبح بين الدولة العثمانية والدولة الفارسية وذلك منذ أوائل القرن الثامن عشر ؛ حيث كانت الحدود غير واضحة ما ترتب عليه عقد العديد من المعاهدات والاتفاقيات (إيمان، ٢٠٢٢م، ص٣٠) وقد كان النزاع العثماني – الفارسي حول الحدود السياسية نزاعًا إقليميًا ارتبط بطمع كل طرف منهما في أراضي الطرف الآخر، كما أنه يمكن أن يدرج أيضًا في إطار النزاعات حول الموارد عبر الحدود، فقد كانت الدولة الفارسية تعلن من خلال إثارة النزاع حول الحدود عن رغبتها في استغلال مياه شط العرب في الري وتوليد الكهرباء والصيد، إلى جانب تأمين الملاحة لسفنها وتجارتها (عيش، ١٩٩٩م، ص٢٥٥).

وبعد أن انفصل العراق عن الدولة العثمانية في أعقاب الحرب العالمية الأولى وأصبح دولة مستقلة ورث عن الدولة العثمانية المعاهدات الخاصة بالإقليم العراقي، وأهم هذه المعاهدات والاتفاقيات معاهدة أرضروم الأولى عام ١٨٢٣م، ومعاهدة أرضروم الثانية في عام ١٨٤٧م، وبروتوكول عام ١٩١٣م، ومحاضر لجنة تحديد الحدود في عام ١٩١٤م التي ثبتت الحدود على الأرض، وكان من المفروض أن لا ينشأ بين الدولتين خلاف على الحدود وعلى الرغم من ذلك قامت إيران في أوائل عهد العراق بالاستقلال وخاصة عام ١٩٣٢م بسلسلة من أعمال التجاوزات، مما أضطر العراق إلى رفع قضية إلى عصبة الأمم عام ١٩٣٤م لعرض الاتفاق على الحدود، وقد تم ذلك عام ١٩٣٧م إلا أنها أعلنت عدم التزامها بكل اتفاقيات الحدود الموقعة بين الدولتين نتيجة مخالفات إيران في المناطق الحدودية ورغبتها في التوسع على حساب الأرض والمياه العراقية وضمها تدريجيًا (ياسين، ٢٠٠٥م).

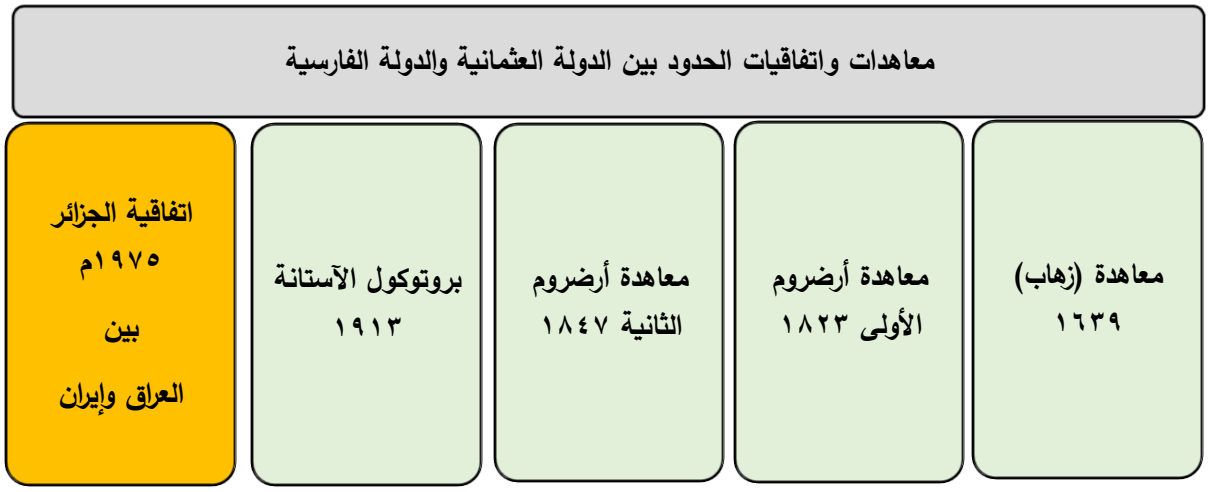

المصدر: الشكل من عمل الباحثة.

شكل (١) المعاهدات والاتفاقيات التي نظمت الحدود بين العراق وإيران منذ القرن الخامس عشر

وعلى ذلك يمكن القول أن الحدود الحالية التي تفصل بين العراق وإيران قد مرت بمراحل متعددة وأدوار مختلفة فكانت موضع نزاع مستمر بين الدولة العثمانية والدولة الفارسية منذ القرن السادس عشر حتى الحرب العالمية، وخلال هذه الفترة التاريخية الطويلة عقدت العديد من المعاهدات التي عنيت بموضوع الحدود الفاصلة بين الدولتين وذلك بشكل مباشر وغير مباشر ؛ حيث أن العراق كان في وقت سابق جزء من الدولة العثمانية ثم خضع للانتداب البريطاني، وعلى ذلك كان موضوع الحدود بين العراق وإيران موضع نزاع بين الدولة العثمانية والدولة الفارسية في وقت من التاريخ، وفي وقت آخر بين بريطانيا – دولة الانتداب – والدولة الفارسية، وفيما يلي عرض لأهم الاتفاقيات والمعاهدات التي حددت بموجبها الحدود العراقية الإيرانية:

١. معاهدة (زهاب) ١٦٣٩م:

تم تحديد الحدود وفقًا لمعاهدة زهاب بين الدولة العثمانية والإمبراطورية الفارسية بدء من الخليج العربي جنوبًا وحتى نهاية حدود العراق الحالية شمالًا في إقليم كردستان، وقد أصبح بموجب هذه المعاهدة شط العرب حدًا فاصلًا من الناحية الجنوبية بين إيران والعراق (السرياني، ٢٠٠١م، ص٢٣٦)، وقد عُقدت هذه المعاهدة بين السلطان العثماني "مراد الرابع" والشاه الفارسي "صفي بهادر" واستمرت هذه المعاهدة دون اعتراض من الجانبين لقرون عديدة، ومن الناحية الموضوعية يبدو من نصوص المعاهدة أنها بينت المناطق والمدن التي تتبع كل دولة من الدولتين المتعاقدتين، وقد اعتبرت المعاهدة فيما بعد أساسًا للمعاهدات التي عقدت لتنظم الحدود بين الدولتين (الراوي، ١٩٧٠م، ص٢٢٨) وقد وضعت المعاهدة بعبارات عامة تقوم على أساس العامل الجغرافي والعامل البشري في تحديد المدن والمناطق التي حددتها المعاهدة ؛ حيث أن نظم تحديد وتخطيط الحدود لم تكن معروفة في ذلك الوقت.

وقد نصت هذه المعاهدة على عدم تدخل فارس في ولايات بغداد والبصرة ، فأمر تبعية هذه الولايات يعود إلى الدولة العثمانية ، وكان المقصود بولاية البصرة المناطق السهلية الممتدة من القرنة شمالًا حتى مصب شط العرب في الخليج العربي جنوبًا، وفي اتجاه الشرق إلى امتداد العشائر العربية وفي اتجاه الغرب كذلك (الراوي، ١٩٧٠م، ص٢٣٢).

٢. معاهدة أرضروم الأولى ١٨٢٣م:

تكررت المعارك والنزاعات بين الدولتين العثمانية والصفوية خاصة في أيام السلطان العثماني مراد الرابع والشاه إسماعيل الصفوي (السرياني، ٢٠٠١م، ص٢٣٦) وقد وقعت غزوة كبيرة في عام ١٨٢٠م حين

قدمت قوة كبيرة من فارس إلى العراق لاستعادته من قبضة الدولة العثمانية ؛ فبلغ التوغل الفارسي أسوار بغداد ولكن انسحب الجيش الفارسي بسبب تفشي وباء الكوليرا وعلى أثر ذلك دارت مفاوضات بين الجانبين (الراوي، ١٩٧٠م، ص٢٣٢) مما ترتب عليه عقد معاهدة بين الطرفين هي معاهدة أرضروم الأولى في عام ١٨٢٣م.

ومما جاء فيها بخصوص الحدود هو أنها بقيت على وضعها السابق كما حددته معاهدة (زهاب)، ونصت معاهدة أرضروم الأولى على أن لا تتدخل الحكومة الفارسية بأي شكل من الأشكال في مقاطعات بغداد وكردستان الداخلة في حدود الإمبراطورية العثمانية (الراوي، ١٩٧٠م، ص٢٣٧) وقد كانت هذه المعاهدة متسقة إلى حد كبير مع الولاءات القبلية (Keynoush, 2018 ,p.5) ولم يترتب على ما سبق انتهاء المنازعات بين الدولتين بسبب مشاكل الحدود بأي شكل من الأشكال بل استمرت، وذلك لغموض وصف الحدود التي ذكرتها المعاهدات السابقة.

كما أن معاهدة أرضروم الأولى عام ١٨٢٣م لم تعالج مشكلة الحدود بين الدولتين التي كانت من أسباب المنازعات بينهما، إضافة إلى أن الدولة الفارسية لم تتقيد بمعاهدة أرضروم الأولى ؛ فبقيت القوات الفارسية تحتل بعض المناطق التي أصبحت تابعة للدولة العثمانية بموجب معاهدة أرضروم الأولى، وكل ذلك كاد يؤدي إلى وقوع حرب بين الدولتين لولا تدخل كلًا من بريطانيا وروسيا كوسطاء، وقد ترتب على هذه الوساطة عقد معاهدة أرضروم الثانية عام ١٨٤٧م (الراوي، ١٩٧٠م، ص٢٤٢).

٣. معاهدة أرضروم الثانية ١٨٤٧م:

اتفقت في عام ١٨٤٧م كل من بريطانيا وروسيا على تحديد الحدود الفارسية العثمانية بموجب اتفاقية أرضروم الثانية ؛ حيث تنازلت الإمبراطورية الفارسية عن مدينة السليمانية في جنوب العراق وعن جزيرة كيزر العثمانية في وسط مياه النهر كما نصت الاتفاقية كذلك على السماح للسفن الفارسية باستخدام مياه شط العرب ، برغم أن ملكيته تعود للإمبراطورية العثمانية (الدويكات، ٢٠٠٣م، ص٩٧) وبموجب اتفاقية أرضروم الثانية فإن الدولة العثمانية قدمت بعض التنازلات؛ حيث تنازلت للدولة الفارسية عن مدينة خرمشهر وعبادان والأراضي العراقية الواقعة على الضفة الشرقية لشط العرب، وذلك في مقابل أن تنازلت الدولة الفارسية عن بعض المناطق في محافظة السليمانية بشمال العراق، وبذلك أصبح إقليم عربستان جزء من إيران (إيمان، ٢٠٢٢م، ص٣١).

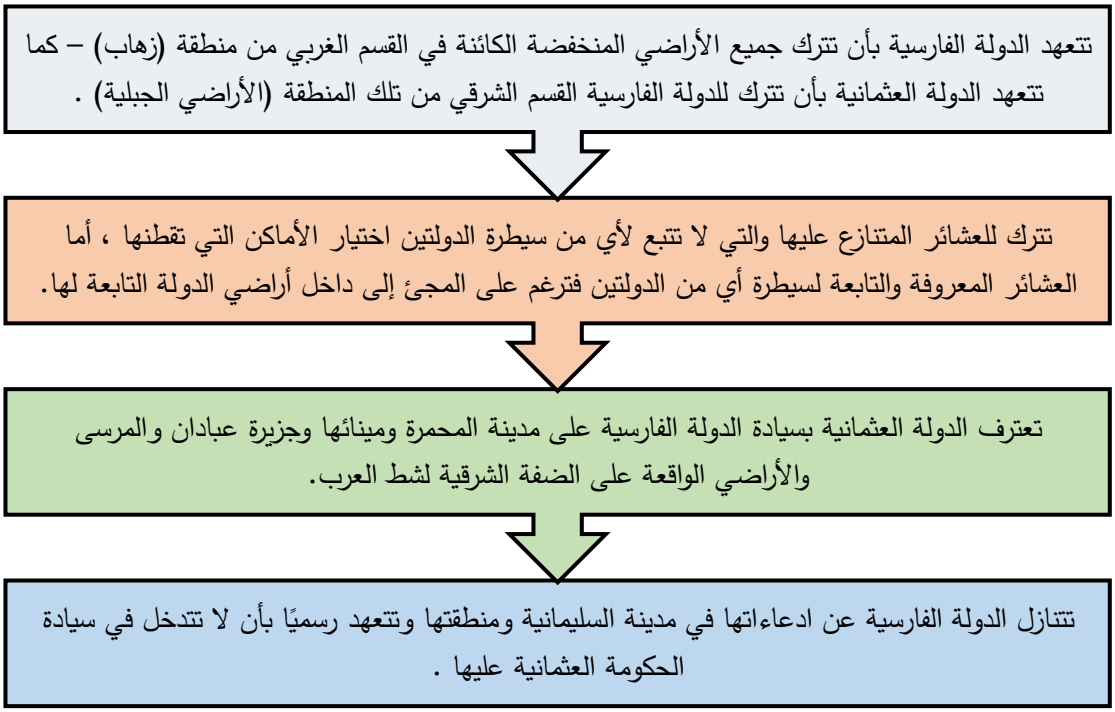

المصدر: الشكل من عمل الباحثة اعتمادًا على المرجع (السرياني، ٢٠٠١، ص٢٣٦-٢٣٧).

شكل (٢) أهم نقاط تعديلات الحدود وفق معاهدة أرضروم الثانية

وتعتبر معاهدة أرضـــروم الثانية أول معاهدة حدود تتعرض بالذكر لشـــط العرب، ويمكن تلخيص بنودها الرئيســية المتعلقة بشــط العرب في أن "تتنازل الحكومة الفارســية عن مالها من ادعاءات في مدينة السـليمانية ومنطقتها، وتتعهد رسـميًا بأن لا تتدخل في سـيادة الحكومة العثمانية على تلك المنطقة أو تتجاوز عليها، وتعترف الحكومة العثمانية بصورة رسمية بسيادة الحكومة الفارسية التامة على مدينة المحمرة وميناؤها ومرسها وجزيرة خضر (عبادان) والأراضـي الواقعة على الضـفة الشرقية – الضـفة اليسرى – من شط العرب التي تحت تصـــرف عشـــائر معترف بأنها تابعة لفارس" كما جاءت المعاهدة على ذكر حرية الملاحة للدولة الفارسـية في شـط العرب (النجار، ١٩٧٤م، ص٧٦) وقد أثارت مسـألة الأراضـي التي تحت تصـرف عشـائر معترف بأنها تابعة للدولة الفارســية تفســيرات مختلفة، والدليل على غموض هذه النصـــوص هو أن الدولة العثمانية قدمت استفسارات إلى الوسطاء لتوضيح المقصود بذلك وتم الرد من خلال مذكرة إيضاحية.

فقد بدى على نصـوص معاهدة أرضـروم الثانية الغموض والتعميم بالنسـبة لتحديد المناطق التي ذكرتها المادة الثانية والتي جاء فيها " أن الحكومة الفارســية تتعهد بأن تترك للدولة العثمانية جميع الأراضي المنخفضة أي الأراضـي الكائنة في القسم الغربي من منطقة زهاب "، ومثل هذه العبارات لا تدل على النقطة التي تبدأ منها الأراضـي المنخفضـة أو التي تنتهي إليها، كما نصـت الفقرة الثانية من المادة الثانية على أن " تتنازل الدولة الفارســية عن كل ما لديها من ادعاءات في مدينة الســليمانية ومنطقتها

للدولة العثمانية "، وتعبير منطقة السليمانية تعبير عام يجب بيان المقصود منه، والفقرة الثالثة كذلك التي نصت على أن "تعترف الحكومة العثمانية بسيادة فارس التامة على مدينة المحمرة وميناؤها ومرساها وجزيرة خضر (عبادان)"، وهي مثل الفقرات السابقة لا توضح الحدود الدقيقة لمدينة المحمرة وكذلك ميناؤها أو عن اتساع مرسى المحمرة وحدوده، وبالنسبة للجزيرة كذلك لم تنص الاتفاقية على أي توضيحات تتعلق بحدودها أو ما قد يطرأ عليها من تغيرات في المستقبل (الراوي، ١٩٧٠م، ص٤٩-٥٠)، ولكنه ترتب على هذا الغموض وقبل توقيع معاهدة أرضروم الثانية أن طلبت الحكومة العثمانية من الدولتين الوسيطتين (بريطانيا وروسيا) تفسير بعض الأمور التي جاءت في نفس المعاهدة السابقة كشرط من شروط موافقتها على الاتفاقية، وقد شمل ذلك ما يوضحه الجدول التالي:

جدول (١) النقاط التي طالبت الدولة العثمانية بتوضيحها ورد الوسطاء قبل توقيع معاهدة أرضروم الثانية

النقاط المطلوب توضيحها من قبل الحكومة العثمانية	الرد بحسب المذكرة التوضيحية للدولتين الوسيطتين (بريطانيا – روسيا) في ٢٦ أبريل ١٨٤٧
ترك الدولة العثمانية لمدينة المحمرة وميناؤها ومرسها هل يشمل الأراضي العثمانية الواقعة خارج المدينة وموانيها الأخرى؟	مرسى المحمرة هو القسم الواقع قبالة مدينة المحمرة في قناة الحفار، وهذا لا يشمل ترك أية أراضي أو موانئ أخرى موجودة في المنطقة.
العشائر الإيرانية التي يسكن نصفها أراضي تابعة للدولة العثمانية هل ستخضع هذه الأراضي لإيران أو سيكون لديها حق في هذه الأراضي فيما بعد؟	لا يحق لإيران أن تقوم بادعاءات حول المناطق الواقعة على الضفة اليمنى من شط العرب ولا حول الأراضي العائدة للدولة العثمانية على الضفة اليسرى حيث تقطن تلك الأراضي أو اقسام منها عشائر إيرانية.

المصدر: الجدول من عمل الباحثة اعتمادًا على المرجع (أسود، ١٩٧٠، ص١١).

٤. بروتوكول الآستانة ١٩١٣م:

وقعت كلًا من تركيا وإيران عام ١٩١١م بروتوكول طهران الذي نص على "تعيين لجنة مؤلفة من مندوبي حكومتي الدولتين تجتمع في مدينة الآستانه وتكلف بمهمة تقرير الحدود"، واجتمعت اللجنة عام ١٩١٢م، وبسبب تعثر أعمالها في ذلك الوقت، عُقدت في عام ١٩١٣م ونتج عنها بروتوكول الآستانه بين بريطانيا وتركيا وإيران وروسيا، وقد حددت الحدود بصورة مفصلة بالرجوع إلى بعض الظاهرات الجغرافية، وقد نص البروتوكول على تأليف لجنة من أجل تحديد الحدود، وقد تشكلت هذه اللجنة بالفعل وتوجهت إلى الخليج العربي وواصلت عملها بصعوبة بالغة، وقد استغرق عملها ٩ أشهر (يناير – أكتوبر ١٩١٤م)، وضعت خلالها العلامات في مناطق الحدود (أسود، ١٩٧٠م، ص١٢) وقد أكد بروتوكول الآستانة الموقع من قبل كل من الانجليز والروس والأتراك والإيرانيين عام ١٩١٣م على بنود

اتفاقية عام ١٨٤٧م، والتي أعطت للعثمانيين السيطرة الكاملة على شط العرب باستثناء بعض الجزر المقابلة لمدينة خرمشهر (الدويكات، ٢٠٠٣م، ص٩٧) وبموجب بروتوكول الآستانة أصبحت الحدود العراقية الإيرانية تسير مع الضفة اليسرى _ الضفة الشرقية _ لنهر شط العرب، وهو ما جعل شط العرب ضمن أراضي العراق (إيمان، ٢٠٢٢م، ص٣١) وقد تمت في عام ١٩١٤م عملية تعيين الحدود في شط العرب حيث قامت لجنة بوضع وصف تفصيلي لخط الحدود في هذا الممر المائي.

وقد قررت لجنة ١٩١٤م لتحديد الحدود بين الدولتين أن حدود العراق تتصل بمستوى المياه المنخفضة في الساحل الإيراني في شط العرب كله عدا قسم محدد منه متاخم لميناء المحمرة (خرمشهر) يكون فيه خط الحدود هو وسط مجرى شط العرب، ومعنى هذا أن شط العرب كله باستثناء ما ترك لميناء المحمرة جزء من العراق الذي كان آنذاك جزء من الدولة العثمانية ولهذا نجد أنه تم التأكيد ثانية على نصوص معاهدة أرضروم الثانية في هذا الشأن، إلا أن إيران ادعت أن معاهدة أرضروم الثانية عقدت بتأثيرات خارجية ولذلك رأت إعادة النظر في هذا التحديد بما يتفق مع مصالحها (السرياني، ٢٠٠١م، ص٢٣٩) لذلك لم ينهي بروتوكول الآستانة واللجنة المترتبة عليه لتحديد الحدود الخلافات بين الدولتين والتي اتخذت منحنى جديد مع ضعف وتفكك الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى ووقوع العراق تحت الانتداب البريطاني.

٥. معاهدة عام ١٩٣٧م:

قامت الدولة الفارسية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وتفكك الدولة العثمانية بإثارة مشكلات الحدود بهدف الحصول على مكاسب جديدة ؛ حيث أنه في عام ١٩٢١م وبعد أن خرج العراق من لواء السيادة العثمانية وخضع للانتداب البريطاني وارثًا طبقًا لقواعد القانون الدولي كل المعاهدات التي وقعتها الدولة العثمانية والخاصة بأرض العراق وحدوده ؛ فإنه طلب من الدولة الفارسية الاعتراف به كدولة مستقلة، إلا أن الدولة الفارسية استغلت وضع العراق آنذاك وجددت مطالبها في شط العرب وفي منطقة السليمانية (إيمان، ٢٠٢٢م، ص٣٢) وقد استمرت الخلافات بين العراق وإيران وزادت حدتها عندما قام شاه إيران رضا بهلوي باحتلال عربستان في ١٩٢٥م، كما أن إيران هددت بأنها ستغير حدودها أمام عبادان ليكون لها الإشراف الكامل على شط العرب، ولتنفيذ ذلك صعدت اعتداءاتها على طول الحدود في شط العرب، وقد تدخلت بريطانيا لإقناع الدولة الفارسية للاعتراف باستقلال العراق مقابل أن تساندها بريطانيا في الحصول على مطالبها في شط العرب (إيمان، ٢٠٢٢م، ص٣٣).

وعلى ذلك فإن الحقائق قد أشارت إلى أن إيران ربما لم يرضها كل ما حصلت عليه من تنازلات في كل الاتفاقيات السابقة إذ بدأت تحاول خلال فترة الانتداب البريطاني على العراق تعديل الحدود بما يحقق لها مزيد من التوسع، لذلك قامت بالعديد من المخالفات والتي شملت عدم احترم السفن الإيرانية لتعليمات إدارة ميناء البصرة العراقي، وخرق قواعد الملاحة العراقية والتدخل المسلح في شط العرب (ربيع، ٢٠٠٦م، ص١٠٦) وعندما زار الملك فيصل الأول إيران بعد توليه عرش العراق في عام ١٩٣٢م أعربت إيران عن رغبتها في جعل خط الثالوك في مياه شط العرب هو الحد الفاصل بين الدولتين، كما أنها أعربت عن هذه الرغبة عند التصويت على قبول العراق في عصبة الأمم، وتصاحب ذلك مع العديد من الاضطرابات التي حدثت في منطقة الحدود بين الدولتين، الأمر الذي أدى بالعراق إلى تقديم شكوى عام ١٩٣٤م لعصبة الأمم للنظر في مشكلة الحدود وحلها دوليًا، غير أن عصبة الأمم أشارت على الجانبين بالمفاوضات المباشرة (السرياني، ٢٠٠١م، ص٢٣٩) مما أدى لتوقيع معاهدة عام ١٩٣٧م بين الطرفين والتي نصت المادة الثانية منها بخصوص شط العرب على أن تتنازل العراق عن جزء من شط العرب أمام ميناء عبادان بحيث يمر خط الحدود بمجرى المياه العميق لمسافة يقرب طولها من ٤ أميال (٦,٥ كم) وحصلت إيران على مكاسب بموجب المعاهدة حينما أقرت بأن شط العرب سيكون مفتوحًا لمرور السفن الحربية الإيرانية والسفن الأخرى غير التجارية، كما أقرت المعاهدة أن يتولى الجانبان إبرام اتفاق خاص بتنظيم أمور الملاحة في شط العرب (عبدالعلاق، ٢٠٢٣م، ص١٧٠) وهكذا أصبح لإيران حق في شط العرب لمسافة تزيد على (٦,٥كم) في المنطقة المقابلة للمحمرة ولميناء عبادان فقط أما باقي شط العرب فحدود العراق هي الطرف الشرقي لمياه شط العرب، وعلى هذا وقع الطرفان معاهدة عام ١٩٣٧م والتي أعلن فيها الطرفان أن خط الحدود بين الدولتين هو عين الخط الذي تم تعيينه وتخطيطه عام ١٩١٣-١٩١٤م مع مراعاة تعديل خط الحدود الإيرانية أمام عبادان (السرياني، ٢٠٠١م، ص٢٣٩).

وقد كان من الأسباب الرئيسية التي دفعت العراق لتوقيع معاهدة ١٩٣٧م هو تغير الحكم في العراق عام ١٩٣٦م مما ترتب عليه محاولة العراق حل القضايا العالقة لصالح استقرار السلطة في ذلك الوقت، وكانت مطالب إيران للحكومات العراقية المتعاقبة هي التنازل عن أربعة أميال كمرسى لرسو السفن أمام عبادان، كل ذلك أدى إلى توقيع اتفاقية عام ١٩٣٧م، والتي حققت إيران من خلالها مكاسب أبرزها تنازل العراق لها عن جزء من إقليمه في شط العرب إذ تعدل بموجب المادة الثانية خط الحدود، أما إيران فقد كان الثمن الوحيد الذي قدمته للعراق في المقابل هو تعهدها بحل قضايا الحدود العالقة وفق بروتوكول الآستانة ١٩١٣م ومحاضر لجنة الحدود عام ١٩١٤م (ربيع، ٢٠٠٦م، ص١٠٦-١٠٧) أن القاعدة

المعتمدة في اتفاقية الحدود في شـــط العرب بين العراق وإيران عام ١٩٣٧م هي قاعدة الحدود المعروفة بالمجرى الملاحي أو خط الثالوك أو خط أعمق المياه فقد نصـــت الاتفاقية على وجوب تعيين منطقة في شط العرب مقابل عبادان لا يتجاوز امتدادها ٦,٥ كم يسير فيها خط الحدود مع مجرى الملاحة (السماك، ٢٠١٣م، ص٢٨٧) ولما كانت القناة الملاحية غير ثابتة لتأثير الرواســب على ســبيل المثال فإنه في هذه الحالة كان ينبغي أن يشار لذلك ضمنيًا في بنود الاتفاقية لتجنب المشكلات التي ظهرت بعد ذلك.

٦. اتفاقية الجزائر ١٩٧٥م:

تقدمت الحكومة الإيرانية في الرابع من أبريل ١٩٤٩م بمذكرة إلى وزارة الخارجية العراقية طالبت فيها بنقل كافة صـــلاحيات مديرية ميناء البصـــرة إلى لجنة ثنائية مشـــتركة تعهد إليها إدارة كافة شـــئون الملاحة في شـــط العرب، وفي عام ١٩٥٠م طالبت الحكومة الإيرانية بتشـــكيل لجنة صـــيانة الملاحة في شـــط العرب ووافق العراق مبدئيًا إلا أنه كان هناك خلاف على طبيعة وصـــلاحيات هذه اللجنة، وقد وضـــعت إيران نصـــب أعينها مشـــاركة العراق في إدارة شـــط العرب في كل المناقشـــات التي تناولت مسـائل الحدود بين الدولتين حيث كان يتم إثارة موضـــوع إدارة شـــط العرب في كل النقاشـــات (عبد العلاق، ٢٠٢٣م، ص١٧٠-١٧١) وقد اتبعت إيران العديد من وســـائل الضـــغط التي مارســـتها على العراق من أجل الوصـــول إلى مطامعها في شط العرب، ويمكن تلخيص هذه الطرق والوسائل على النحو التالي:

- ادعاء حق السيادة على شط العرب على أساس أن ثلاثة أرباع السفن التي تدخل شط العرب تصل إلى الأراضي الإيرانية.
- عدم الالتزام بدفع الرســـوم المترتبة على البواخر التجارية التي تمر بشـــط العرب – كانت معاهدة ١٩٣٧ – أقرت بأن تدفع إيران عوائد على الســـفن المارة نظير خدمات الصـــيانة وتحســـين المجرى الملاحي.
- إعلان إيران في عام ١٩٥٩م أن خسرو أباد ميناء بحري تابع للمحمرة، وقد رفضـت العراق ذلك لأن مياه هذه المنطقة خاضعة للسيادة العراقية.
- قيام إيران بحشد قوات عسكرية على طول شط العرب.
- التجـاوز على الميـاه الإقليميـة العراقيـة وفتح امتيـازات للتنقيـب عن البترول في منـاطق تمتد داخـل مناطق بحرية تحت السيادة العراقية.
- استخدام الأكراد كورقة ضغط على العراق من خلال دعمهم بالمساعدات المالية والعسكرية (السرياني، ٢٠٠١م، ص٢٤٠).

وقد حاول شاه إيران افتعال أزمة في العلاقات مع العراق، وذلك عندما صرح في ٢٨ أكتوبر عام ١٩٥٨م بأن معاهدة ١٩٣٧م العراقية الإيرانية غير مقبولة ولا تخدم المصـالح الإيرانية، وأعلن عن رغبته في إلغائها، وتم التصعيد بأن حشدت إيران قواتها في منطقة الحدود الجنوبية الغربية، وعلى ضفاف شط العرب الشـرقية، إلى جانب إعلان إيران أن ميناء خسـرو أباد ملحقًا لميناء المحمرة، وهذا يعني كسـب مرسـى جديد للمحمرة على غرار ما كسبته سـابقًا في عبادان عام ١٩٣٧م، وقد رفض العراق ذلك وأبلغ إيران أن مياه شط العرب خاضعة للسيادة العراقية باستثناء مساحة محدودة قبالة ميناء المحمرة وعبادان (المعموري، ٢٠٢١م، ص٢٢) وفي التاسـع عشـر من أبريل عام ١٩٦٩م قامت إيران بالفعل بإلغاء معاهدة ١٩٣٧م من جانب واحد بعد أن اعتبرت أن المعاهدة غير عادلة بحقها وقد استندت في هذا الادعاء على النقاط الآتية:

- أن معاهدة أرضروم عام ١٨٤٧م كانت مفروضة عليها من قبل روسيا وبريطانيا.
- أن معاهدة ١٩٣٧م عقدت في ظروف كان العراق فيها مستقلًا اسميًا فقط ، وأن بريطانيا وقفت إلى جانب العراق وضغطت على إيران دوليًا.
- أن لها الحق في السيادة على شط العرب لادعائها بأن أغلب مياهه تأتي من نهر الكارون الذي ينبع من أراضيها (ربيع، ٢٠٠٦م، ص١٠٧).

وبناءً على ما سبق فإنه استمرت حالة التوتر في العلاقات بين العراق وإيران طيلة الفترة من عام ١٩٥٨- ١٩٦٠م من دون التوصل إلى حل بل عادت المشكلة لما كانت عليه قبل عام ١٩٣٧م، كما أن إيران استغلت توتر علاقاتها مع العراق فقامت بدعم الحركات الكردية المسلحة في شمال العراق وأعلنت عبر التصريحات الرسمية عن دعمها لأكراد العراق (المعموري، ٢٠٢١م، ص٢٤) وعلى ذلك فإنه كان هناك ربطًا بين مشكلة شط العرب بين العراق وإيران ومشكلة الأكراد في شمال العراق.

والأكراد في شمال العراق عبارة عن جماعات قدمت أساسًا من وسط آسيا في الألف الثانية ق.م، واستقرت في السفوح الجبلية في كل من تركيا والعراق وإيران في وطن إمتد من شمال غرب الموصل في أعالي نهر دجلة إلى شـمال كركوك وديار بكر وكرمنشـاه، والأكراد من الجماعات السـنية المسـلمة، وتتلخص مشـكلتهم في أنهم جماعات بدوية مرتحلة تقطن مناطق الحدود بين تركيا وإيران في منطقة كردسـتان التي قطعت أراضـيها بين حدود الدولتين، وقد حاول الأكراد في فترات متعددة خلال القرنين التاسـع عشـر والعشـرين أن يكونوا دولة مسـتقلة لهم ولكن هذه الفكرة لم تتمكن من التحقق، وقد حاول الأكراد في شـمال العراق مع بداية الثمانينيات أن يطالبوا بإقامة دولة مسـتقلة لهم في شـمال العراق، وقد

حاولت حكومة العراق آنذاك أن تخفف من وطأة ثورتهم ولاسيما وأن إيران كانت عاملًا مشجعًا لهم بهدف إضعاف السلطة العراقية واستمرارًا لدور إيران في تشجيع القلاقل بالنسبة للدول الخليجية، وقد حاول العراق إتباع سياسة التهدئة من أجل الحفاظ عل الأمن في مناطق إنتاج البترول والإبقاء على تماسك الأرض، وعلى هذا تم الاتفاق في ١ مارس عام ١٩٧٠م على أن ينال الأكراد حق الحكم الذاتي داخل إطار الجمهورية العراقية، وقد كان من نتيجة هذه السياسية التي مُنحت للأكراد في شمال العراق، أن طلبت العراق من إيران المساعدة في تحقيق الاستقرار في مقابل الاعتراف بحق إيران في استخدام شط العرب (الجوهري، ١٩٩٣م، ص٣٧٠) وعلى ذلك يعتبر السبب الرئيسي الذي دفع العراق نحو القبول باتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥م هو قطع الدعم الإيراني المقدم للأكراد في شماله، لأنه كان يمثل تهديدًا مباشرًا لوحدة أراضيه.

وقد شهد عام ١٩٦٠م انفراجًا ظاهريًا في العلاقات بين العراق وإيران وذلك بعد ما تدخل حلف الناتو وطلب من إيران اتباع الوسائل السلمية وعدم اللجوء إلى استعمال القوة في حل المشكلات مع العراق ، ومنها تحديدًا مشكلة شط العرب (المعموري، ٢٠٢١م، ص٢٥) إلى جانب ذلك كان من العوامل الدافعة نحو توقيع العراق لاتفاقية ١٩٧٥م هو مشاركته في الحرب ضد إسرائيل مما دعاه إلى تأمين جبهته الشرقية، وبالتالي كان لابد من حل للمشكلة العالقة مع إيران، وهو ما شكل أيضًا أحد الأسباب التي دفعت الحكومة العراقية للقبول بمعاهدة ١٩٧٥م في الجزائر (ربيع، ٢٠٠٦م، ص١٠٨) وتتألف المعاهدة من سبع مواد وثلاثة بروتوكولات يتعلق أحدها بالحدود النهرية بين الدولتين، والثاني بالحدود البرية، والأخير بالأمن على الحدود، وفيما يتعلق بتحديد وتعريف الحدود النهرية، فقد اتفقت الدولتان على الآتي:

١. أن تحديد الحدود النهرية الدولية بينهما في شط العرب قد أجري حسب خط الثالوك ؛ أي خط وسط المجرى الرئيسي الصالح للملاحة عند أخفض منسوب لقابلية الملاحة ابتداءً من النقطة التي تنزل فيها الحدود البرية بين العراق وإيران في شط العرب حتى البحر، وأن نقطة انتهاء الحدود النهرية تقع على خط مستقيم يصل بين نهايتي ضفتي الشط عند المصب في أخفض مستوى للجزر.
٢. أن خط الحدود بهذا التعريف والتحديد يحدد كذلك باتجاه عمودي المجال الجوي وباطن الأرض للدولتين.

٣. أن خط الحدود يتغير مع التغيرات الطبيعية التي يتعرض لها المجرى الرئيسي الصالح للملاحة، على أن يجرى التحقق من تلك التغيرات بصورة مشتركة من قبل الأجهزة الفنية المختصة للطرفين، وفي كل الأحوال فإن خط الحدود يستمر على كونه في الثالوك.

٤. تشكل الدولتان لجنة مختلطة عراقية – إيرانية، لتسوية وضع الأموال غير المنقولة والمنشآت وغيرها، التي قد تتغير تبعيتها الوطنية نتيجة لتحديد الحدود النهرية.

٥. تم تخطيط خط الحدود على الخرائط وألحق التحديد بالمعاهدة.

٦. يتم إجراء مسح جديد مشترك لشط العرب للوقوف على التغيرات الطبيعية مرة كل (١٠) سنوات أو حسب رغبة أي من الدولتين (عيش، ١٩٩٩م، ص٢٦٦، ٢٦٨).

وقد جاءت اتفاقية الجزائر نتيجة وساطة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك)، وقد حاول العراق التخلص من هذه الاتفاقية في أول فرصة، الأمر الذي يمكن اعتباره سببًا مهمًا من أسباب الحرب العراقية الإيرانية (القصاب وأخرون، ٢٠١٠م، ص١٤٨) فقد أعلن العراق في أعقاب قيام الثورة الإيرانية رفضه لاتفاقية الجزائر وأعلن بطلانها عام ١٩٨٠م، وقد برر العراق ذلك الموقف من الاتفاقية بأنه جاء نتيجة محاولات إيران المستمرة تصدير الثورة إلى العراق، إلى جانب وقوع ما يزيد عن ٥٦٠ تجاوزًا واعتداءً حدوديًا من قبل إيران على الأراضي العراقية خلال الفترة (١٩٧٩–١٩٨٠م)، وفي نفس العام في شهر أغسطس اشتعلت الحرب بين الدولتين والتي استمرت لثمانية أعوام، إلا وأنه وعلى أثر الحرب التي شنتها الولايات المتحدة على العراق عام ١٩٩١م في أعقاب احتلاله للكويت، فإن العراق أعاد لإيران كل الأراضي التي احتلها خلال حرب الثمانية أعوام، كما أنه اعترف بسيادة إيران على نصف مياه شط العرب مرة أخرى (الدويكات ، مشكلات الحدود السياسية في الوطن العربي ٢٠٠٣م، ص٩٩).

ثانيًا: الوصف العام للحدود العراقية الإيرانية الحالية:

كان للتطورات التاريخية التي شهدتها المنطقة ومرت على العراق دور مهم في إخضاع المعطيات الجغرافية في الواقع العراقي وفق المتطلبات الطبيعية والبشرية ؛ حيث أدى انهيار الحكم العثماني في الحرب العالمية الأولى إلى رسم الحدود بالاتفاقيات بين الدول المنتصرة فكانت الحدود السياسية هي الحدود الشرقية التي رسمت بموجب معاهدة أرضروم الثانية ١٨٤٧م بين الدولة العثمانية وإيران وبروتوكول تحديد الحدود، وقد أعلنت اللجنة التي ألفت لهذا الغرض تعيين خط الحدود على الأرض وبيان إحداثيات نقاطه على الخرائط من الشمال إلى أقصى الجنوب، وثبت ذلك في محاضر الحدود عام ١٩١٤م، أما بالنسبة لحدود العراق مع تركيا وسوريا والأردن والسعودية فهي حدود سياسية رسمت على

الخريطة لتقسيم المشرق العربي إلى مناطق نفوذ فرنسية وإنجليزية (ياسين، ٢٠٠٥م) وقد ترتب على هذا الواقع التاريخي الشكل الحالي الذي تتخذه حدود العراق مع جواره الجغرافي.

جدول (٢) أطوال حدود العراق البرية مع دول جواره الجغرافي

الدولة	الطول كم	%
الأردن	١٧٩	٤,٧
الكويت	٢٥٤	٦,٧
تركيا	٣٦٧	٩,٦
سوريا	٥٩٩	١٥,٧
السعودية	٨١١	٢١,٣
إيران	١٥٩٩	٤٢
المجموع	٣,٨٠٩	١٠٠

المصدر : CIA ,world fact book ,2024.

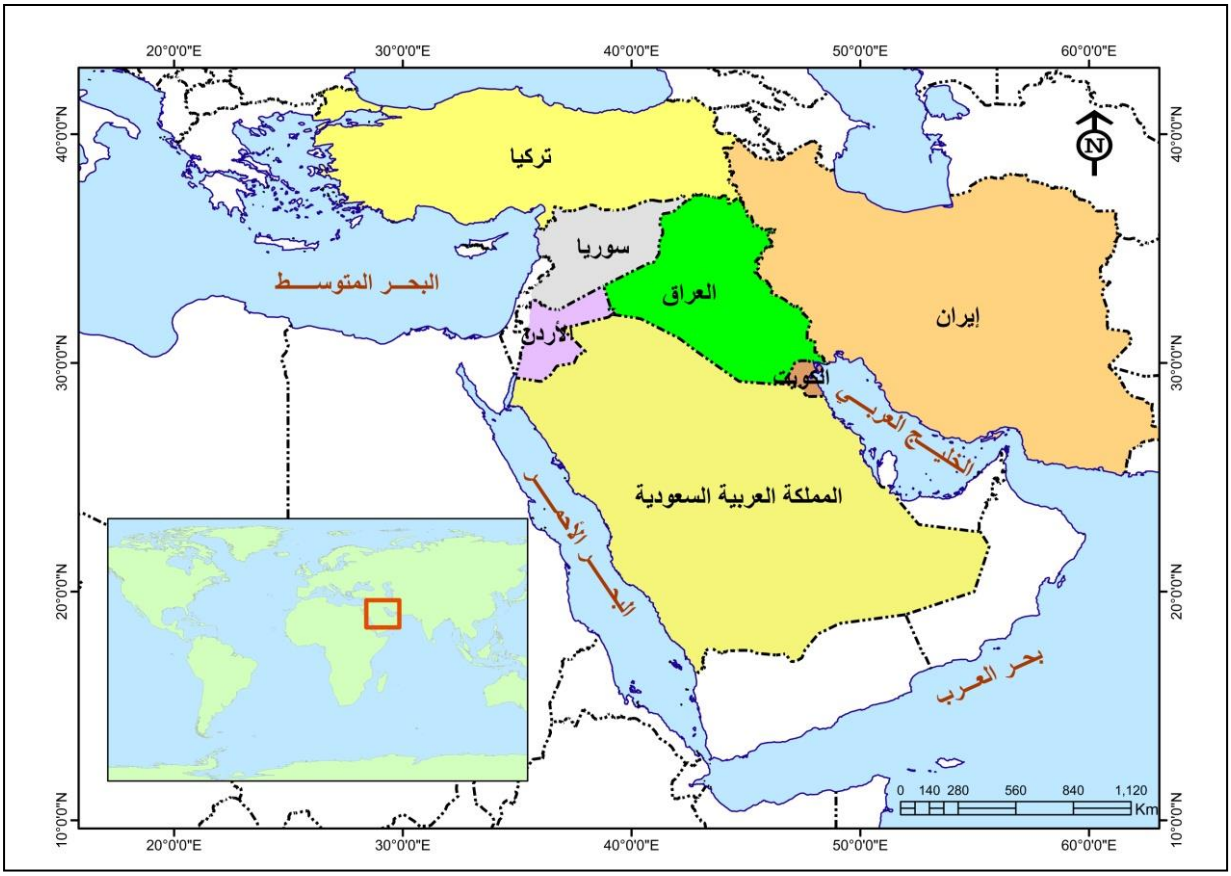

المصدر: الخريطة من عمل الباحثة اعتمادًا على (WB data catalog) قاعدة بيانات البنك الدولي لدول العالم والحدود السياسية.

شكل (٣) العراق ودول جواره

تحد إيران العراق من جهة الشرق ولها حدود مشتركة معه يبلغ طولها ١٥٩٩ كم بما يشكل نسبة ٤٢٪ من مجموع أطوال حدود دولة العراق، وهي بذلك تمثل الحدود الشـرقية للعراق والتي تمتد من نقطة التقاء شط العرب بالخليج العربي، وتتبع الحدود في قسم كبير منها خط تقسيم المياه بين أحواض الأنهار والجداول التي تنحدر من المرتفعات الإيرانية في الجانب الغربي منها باتجاه نهر دجلة داخل أراضـي العراق، وقسم كبير منها يشكل بعض منه روافد نهري الزاب الصـغير وديالي، والبعض الآخر عبارة عن مجاري صـغيرة في أراضـي محافظات ديالي وواسـط (الكوت) وميسـان (العمارة) والبصـرة القريبة من الحدود، ويكون قسم من هذه المجاري الحدود بين العراق وإيران لمسافات قصيرة بينما يعبر القسم الآخر خط الحدود من منابعها في إيران لتصب في الأراضي العراقية المجاورة للحدود (أسود، ١٩٧٠م، ص٦).

والقسـم الأكبر من منطقة الحدود العراقية الإيرانية هي منطقة جبلية باسـتثناء الطرف الجنوبي والجنوبي الغربي منها، وتأخذ المنطقة الجبلية اتجاه من الشـمال الغربي إلى الجنوب الشـرقي بارتفاع يتراوح بين ١١٠٠ – ٥٠٠٠ قدم ، وتقع أغلب هذه المنطقة في الجانب الإيراني حيث تسـتمر المنطقة الجبلية لمسافات بعيدة أما بالنسبة للعراق فتنحصر المنطقة الجبلية فقط في الجزء الشمالي الشرقي منه ؛أي القسم الشـمالي من خط الحدود، وقد كان لهذا الامتداد للمرتفعات خطورته والتي ظهرت خلال حرب الثمانية أعوام حينما استخدمت إيران قمم المرتفعات لرصد تحركات الجيش العراقي، أما بالنسبة للمنطقة السهلية من الحدود فتمتد لمسـافات واسـعة في العراق أكثر من إيران، وتشـكل سـهول الأحواز حلقة اتصـال بين جنوب العراق وداخل هضبة إيران عن طريق هور الحويزة، ويتبع خط الحدود في شط العرب خط الثالوك ابتداءً من النقطة التي تنزل فيها الحدود البرية بين العراق وإيران في شـط العرب حتى البحر تاركة الجانب الأيمن للعراق والجانب الأيسر لإيران حسب اتفاقية الجزائر التي عقدت عام ١٩٧٥م بين العراق وإيران (ياسين، ٢٠٠٥م).

ثالثًا: أهمية شط العرب للعراق:

يعتبر العراق من دول الخليج الكبيرة في مسـاحتها إلا أنه وعلى الرغم من ذلك فإن سـاحله لا يكاد يتعدى (٥٨) كم، ولذا فإنه عندما وصـل الانجليز إلى أرض العراق في عام ١٩١٤م فكروا في حل لهذه المشكلة، وكان الحل واضـحًا مع وجود شـط العرب ؛حيث أنه نهر عميق يصـلح للملاحة البحرية، كما أنه عريض حتى أنه يصل في بعض المناطق عرضه إلى أقل من ٢كم، فقام الإنجليز بعد سنتين في عام ١٩١٦م بإنشـاء ميناء المعقل العسـكري وظل يسـتخدم هذا الميناء حتى عام ١٩٨٠م (العيسـاوي، ٢٠١٦م، ص١٠) ويمتلك العراق حاليًا محطتين نفطيتين وأربعة موانـي تجارية هي (المعقل – خور الزبير – أبوفلوس – أم قصر) ويمكن توضيح هذه الموانئ وخصائصها من خلال الجدول التالي:

جدول (٣) الموانئ الجنوبية العراقية

الميناء	الوصف
أم قصر	يعد ميناء أم قصر أهم الموانئ في العراق، ويقع على خط طول (١٢-٥٧-٤٧) شرقًا وخط العرض (٤٠-١-٣٠) شمالًا في النهاية الجنوبية لخور الزبير وعند ملتقاه بخور عبدالله، وهو يبعد (٦٦) كم من مدخل مدينة البصرة، ويتكون من قسمين من الأرصفة: القديمة البالغ عددها (٨) أرصفة، والحديثة البالغ عددها (١٣) رصيفًا، وهو ميناء مهيئ لاستقبال مختلف أنواع البضائع والحاويات، وتبلغ الطاقة التصميمية لمجموع الأرصفة (٨,٨) مليون طن سنويًا، في حين تبلغ طاقته التخزينية حوالي (٦١٤) ألف طن سنويًا.
خور الزبير	هو ثاني أكبر ميناء تجاري بعد ميناء أم قصر، ويقع على بعد (٢٠) كم شمال ميناء أم قصر، وقد تم البدء في إنشاء الميناء عام ١٩٧٠م، ودخل حيز العمل في عام ١٩٨٩م، ويتكون الميناء من (١٢) رصيف، وتبلغ الطاقة الكلية للميناء حوالي (٦ملايين طن سنويًا)، في حين تبلغ طاقة التخزين للميناء (٥٩٠) ألف طن تقريبًا.
أبوفلوس	يقع الميناء على الضفة الغربية لشط العرب، ويبعد حوالي (٢٠) كم جنوب محافظة البصرة، ويقع على بعد (٣٠) كم جنوب ميناء المعقل، وقد بدء في إنشاء الميناء عام ١٩٧٥م، وتم الانتهاء منه في عام ١٩٧٦م، ويتكون الميناء من ثلاثة أرصفة حديدية تستخدم لاستقبال البضائع المختلفة، وتقدر طاقة الميناء بنحو (٧٥٠) ألف طن سنويًا.
المعقل	يقع الميناء في مركز محافظة البصرة على ضفاف شط العرب، ويعتبر من أقدم الموانئ في منطقة الخليج ؛ حيث أنشئ عام ١٩١٩م، وقد كان قبل الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٠م الميناء الرئيسي للعراق، ويتكون الميناء حاليًا من (١١) رصيف وتقدر طاقته التصميمية بنحو (٢,٧) مليون طن سنويًا، في حين أن طاقته التخزينية تقدر بنحو (٧٥٠) ألف طن سنويًا.
ميناء الفاو الكبير (قيد التطوير)	أحد المشاريع التنموية في العراق، ويقع في منطقة رأس البيشة في شبه جزيرة الفاو في محافظة البصرة جنوبي العراق ؛ حيث الموقع الجغرافي المتميز على الخليج العربي، ويمتد الميناء على مساحة شاسعة تبلغ (٥٤) كم، وطاقة استيعابية ضخمة للحاويات والسفن، مما سيساهم في زيادة حجم التجارة وتخفيض تكاليف النقل، وتبلغ تكلفة المشروع (٤,٦) مليار دولار، وتقدر طاقة الميناء المخطط إنشاؤه بحسب التصاميم التي وضعتها شركة استشارية إيطالية بنحو (٩٩) مليون طن سنويًا ليكون أحد أكبر الموانئ في المنطقة، والعاشر على مستوى العالم.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المصدر: الشركة العامة لموانئ العراق (gcpi.gov.iq) – والمرجع (نجات، ٢٠٢٤م، ص٤).

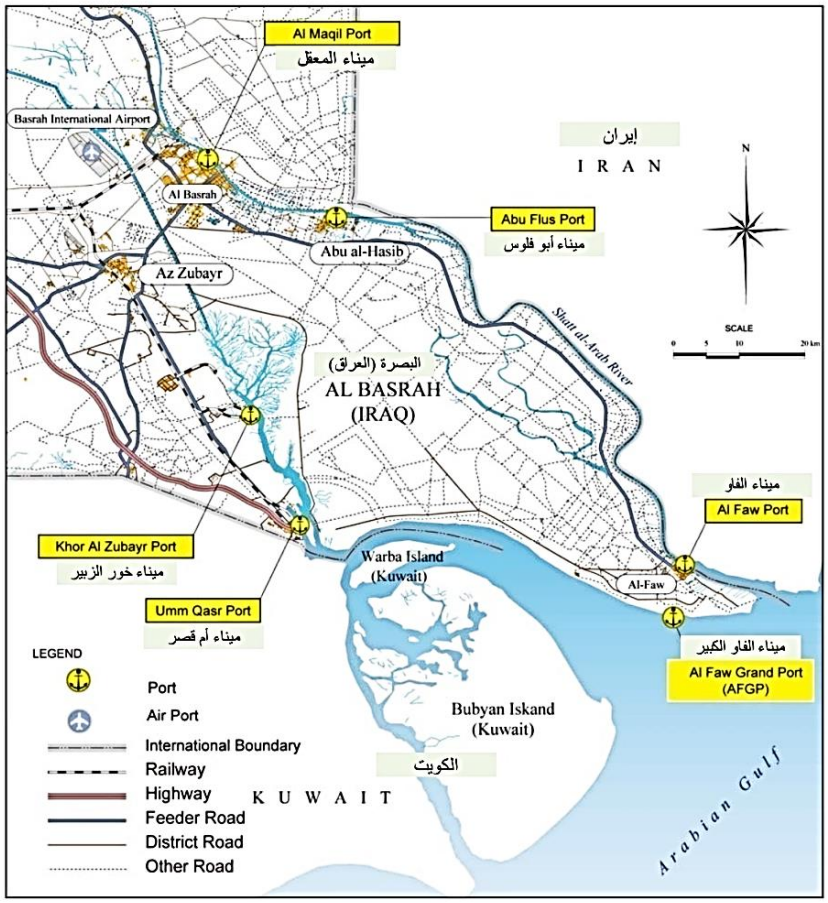

المصدر: برنامج تطوير الموانئ في العراق JICA، ٢٠١٢م.

شكل (٤) الموانئ العراقية

ويعتبر شط العرب ممر مائي مهم للملاحة والنقل في العراق، وهو الأمر الذي جعل من محافظة البصـــرة منطقة تجارية مهمة للتجارة الداخلية بين المدن والمحافظات العراقية وللتجارة الخارجية مع دول العالم، ولكن الحروب الطويلة من بداية الثمانينيات وحتى عام ٢٠٠٣م تسببت في دمار في البنية التحتية وخاصـة في الموانئ حيث غرق العديد من السـفن التجارية والزوارق العسـكرية وناقلات النفط (العيسـاوي، ٢٠١٦م، ص١٢) وقد سـاعد اتصـال شـط العرب بالخليج العربي على سـهولة وصـول السـفن من مختلف أنحاء العالم.

وبذلك سـيطرت البصـرة على المدخل والمخرج الرئيسـي لتجارة العراق، ويبلغ طول الطريق المائي الصـالح للملاحة بين (١٨٠- ١٨٥كم) منها (١١٢كم) يصـلح لمرور البواخر ذات الغاطس (٩م) والسـفن ذات حمولة ألف طن (٣٢) قدم (معروف وأخرون، ٢٠١٦م، ص٢٩٦) ؛ أي لغاية ميناء المعقل بسـبب عمق المياه الذي يصـل إلى (١٨,٩م) حيث أن تصـريف مياه شـط العرب عند هذا الميناء في العام الاعتيادية يبلغ (٩١٩م٣/ث) بينما تبلغ عند الفاو (١٢٦٩م٣/ث) بزيادة قدرها (٣٥٠م٣/ث) حتى أواخر السـبعينيات مما

ساعد على دخول السفن ذات الغاطس (٩م) أثناء المد، وقد بلغت أعداد السفن الداخلة إلى ميناء المعقل قبل الحرب العراقية الإيرانية حوالي (٣٠٠٠) سفينة بمختلف الأحجام في حين يكون شط العرب ما بين مدينة البصرة والقرنة أقل صلاحية للنقل المائي على العكس من القسم الممتد من البصرة إلى الفاو إذ أن اتساع النهر وعمقه يأخذان بالازدياد كلما اتجهنا نحو الجنوب لذا لا يمكن اجتياز المنطقة المحصورة بين البصرة والقرنة إلا من قبل السفن ذات الغاطس (٣-٤,٥م) عند الفيضان (صبيح حمدان، ٢٠١٧م، ص١٢٤) وتعد الموانئ ركنًا مهمًا في الاقتصاد العراقي لأنها نقطة عبور للنفط الذي يشحن من العراق إلى سائر العالم وعن طريقها تستورد المواد التي يحتاجها الاقتصاد العراقي، ويبلغ عدد أرصفة الموانئ التجارية الأربعة (٤٨) رصيفًا بطاقة ١٧,٥ مليون طن سنويًا، وتلعب الموانئ التجارية العراقية دورًا بارزًا في التجارة الخارجية للعراق (الجوراني، ٢٠٢٢م، ص٧) .

جدول (٤) الطاقة الاستيعابية للموانئ العراقية الجنوبية عام ٢٠١٣م

الميناء	عدد المراسي	السعة ١٠٠٠طن
أم قصر	٢٢	٧,٥٠٠
خور الزبير	١٢	٦,٤٠٠
المعقل	٩	٢,٢٥٠
أبوفلوس	٤	٥٠٠
إجمالي	٤٧	١٦٦٥٠

المصدر: الشركة العامة للموانئ العراقية، ٢٠١٥م، ص٩.

جدول (٥) عدد السفن وكمية البضائع المنقولة عبر الموانئ العراقية عام ٢٠٢١م

الميناء	المستوردة				المصدرة			
	السفن		البضائع المنقولة		السفن		البضائع المصدرة	
	عدد	%	كمية (ألف طن)	%	عدد	%	كمية (ألف طن)	%
أم قصر	٩٩٠	٥٦,٩	١٠,٣٩٦	٦٠,٧	٤٩٦	٥٢,٦	٣,٠٩٧	٣٠,٣
خور الزبير	١٦٧	٩,٦	٤,٧٢٢	٢٧,٦	٣٩٢	٤١,٦	٧,١٣٢	٦٩,٧
أبو فلوس	٥٨٢	٣٣,٥	٢,٠٠٠	١١,٧	٥٥	٥,٨	٧	-
المعقل	٠	-	٠	-	٠	-	٠	-
المجموع	١٧٣٩	١٠٠	١٧,١١٨	١٠٠	٩٤٣	١٠٠	١٠٢٣٦	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء العراقي، مديرية إحصاءات النقل والاتصالات، ٢٠٢٢م، ص١٣و١٥.

يتضح من الجدول أنه بحسب إحصائيات عام ٢٠٢١ فإن أكبر كمية بضائع منقولة إلى دولة العراق كانت عبر ميناء أم قصر ؛ حيث أنه من خلاله دخل إلى العراق نسبة ٦٠,٧٪ من جملة البضائع المستوردة من الخارج، بينما تصدر ميناء خور الزبير الموانئ العراقية من حيث كمية البضائع المصدرة من العراق إلى خارجه ؛ فمن خلاله تم نقل ما يقترب من ٧٠٪ من البضائع العراقية المصدرة.

كما أن العراق يعتبر من البلدان الرئيسية المنتجة للبترول في العالم، وهو يمثل ثالث دولة على مستوى العالم من حيث حجم احتياطيات البترول، والتي تقدر بـــ ١٤٥ مليار برميل (EIA, 2024 ,p.3)، ولذلك فإن البترول يشكل أغلب الصادرات العراقية ؛ فعلى سبيل المثال شكلت الصادرات البترولية نسبة ٨٧,٢٪ من قيمة الصادرات العراقية لعام ٢٠٢٢م.

جدول (٦) قيمة الصادرات العراقية (٢٠١٨-٢٠٢٢م) مليار دولار

العام	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
جملة الصادرات	٩٢,٨٣١	٨٨,٩٠٣	٥٠,٦١٣	٩١,٥١٤	١٣٨,٢٩
الصادرات البترولية	٨٤,٢١٨	٨٠,٠٢٧	٤٤,١٢٨	٧٩,٧٨٨	١٢٠,٥٧

المصدر : OPEC, annual statistical bulletin 2023 ,p.17-18.

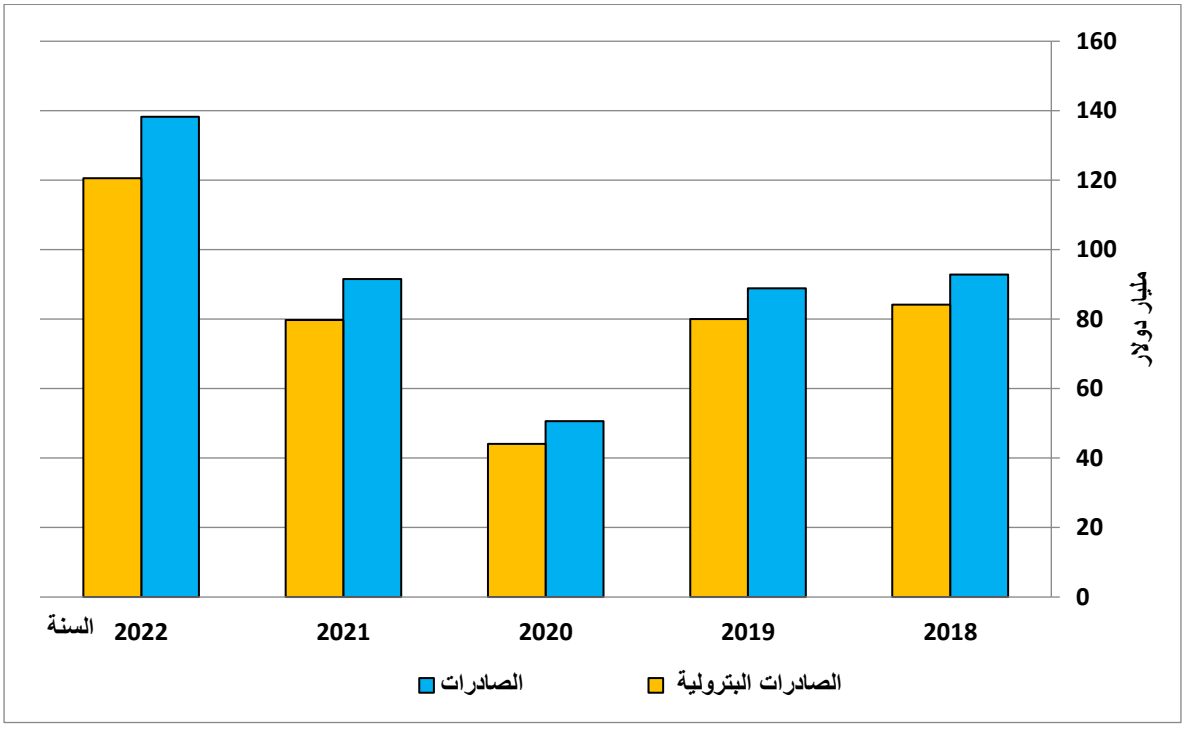

المصدر: الشكل من عمل الباحثة اعتمادًا على جدول (٦).

شكل (٥) مقارنة قيمة الصادرات البترولية بجملة صادرات العراق للفترة (٢٠١٨-٢٠٢٢م)

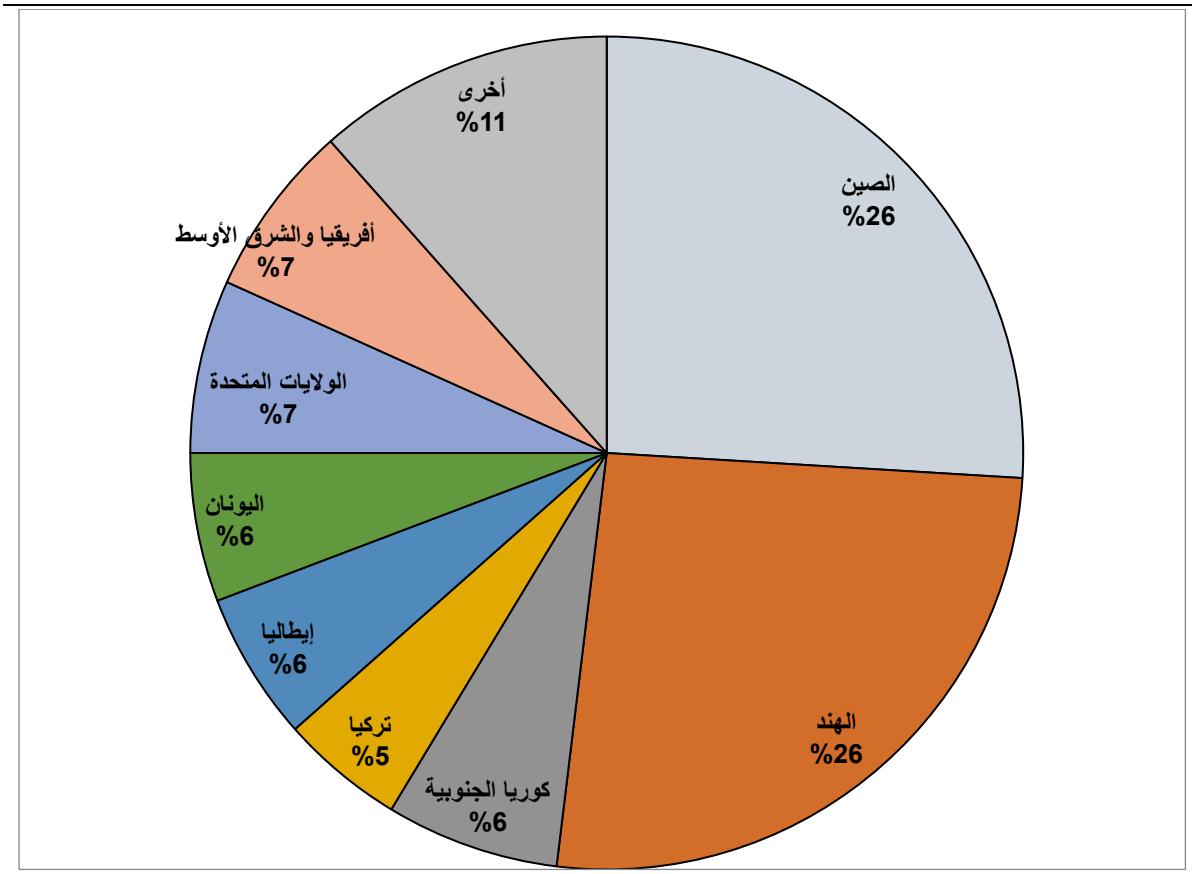

المصدر : EIA, country analysis brief :Iraq,2024

شكل (٦) صادرات العراق البترولية المنقولة عبر الطرق البحرية

كما أن الصادرات البترولية العراقية متنوعة في وجهاتها (ملاحظة شكل (٦)) فهي تشمل دولًا مختلفة، وموزعة جغرافية على قارات آسيا وأوروبا وأفريقيا وأمريكا الشمالية، ولعل أهم دولتين هما الصين والهند؛ حيث مد العراق كلًا منهما بنسبة ٢٧٪ من صادراته البترولية لعام ٢٠٢٢م.

إلى جانب ذلك فإنه لشط العرب أهمية في النشاط الزراعي ؛ إذ أنه محاط بمنطقة صالحة للزراعة؛ حيث أهم مناطق بساتين النخيل في العالم والمعتمدة على الري السيحي نتيجة لتأثر النهر بحركة المد والجزر السائدة في الخليج العربي والتي تحدث مرتين في اليوم، إذ يحصل فرق في المنسوب حوالي (١,٧م) صيفًا ويقل إلى (٥٤ سم) في فصل الربيع، ولهذه الظاهرة أهمية كبرى إذ أن الموجة وضغطها على المياه في شط العرب يؤدي إلى رفع مستوى المياه في الجداول الممتدة على جانبي النهر ومن ثم استخدامها في ري بساتين النخيل؛ حيث يدخل الماء في الجداول البالغ عددها (٥٨٢) جدول ويخرج منها مرتين في اليوم عند هبوط الماء وقت الجزر، ولعل أهمية شط العرب الزراعية تأتي من كونه يروي مساحة واسعة من الأراضي تضم أكثر من (٧ ملايين) نخلة مثمرة (حمدان، ٢٠١٥م، ص١٢٣) وعلى ذلك تتحدد أهمية شط العرب باعتباره مصدر لمياه الشرب والري والنقل وغير ذلك من الاستخدامات وهو مهم

للاقتصاد عمومًا بما يشمله من أنشطة كالزراعة والتجارة وصيد الأسماك والنقل والاستخدامات الصناعية المختلفة ؛ فالنهر بوجه عام يعتبر حلقة وصـــل بين المياه العذبة من نهري دجلة والفرات والمياه المالحة من الخليج العربي (Hamza, 2023 ,p.1) ولكن هذه الأهمية الكبيرة لشـط العرب بالنسـبة للعراق ودرجة الاعتماد الكبيرة عليه اقتصاديًا تحفها العديد من المخاطر.

حيث يواجه النقل في شط العرب العديد من الصعوبات والتي منها وجود الجزر الغاطسة تحت مستوى الماء وازدياد الرواسب التي تجلبها أنهار دجلة والفرات والكارون مما يستدعي استمرار عملية تعميقه، هذا إلى جانب أنه لا يصـلح لدخول السـفن ذات الغاطس المرتفع (معروف وأخرون، ٢٠١٦م، ص ٢٩٧) إلى جانب تغير نوعية المياه بارتفاع الملوحة وتراجع الموارد المائية العذبة للنهر في ظل المشـروعات المائية التي أقامتها دول الجوار التي تجري على أراضـيها الروافد المغذية للنهر، والأمر لا يتوقف على ازدياد الملوحة لكن المخاطر أكبر من ذلك لأنها عوامل تؤثر على مجرى النهر والعمليات الجيمورفولوجية فيه وما لذلك من تأثير على الملاحة وعلى تغير الحدود لصـــالح إيران على حســـاب العراق.

رابعًا: مشكلات الحدود في شط العرب:

يمثل شـط العرب الحدود الجنوبية بين العراق وإيران، وذلك لمسـافة تصـل إلى (٩١) كم، ويمثل هذا الجزء الجنوبي من الحدود قاعدة مهمة جدًا في تحديد طبيعة العلاقات بين الدولتين ؛ وذلك نظرًا لأهمية شط العرب السياسية والاقتصادية لكلًا منهما.

جدول (٧) المساحة والواجهة البحرية للعراق وإيران

الدولة	المساحة (كم٢)	طول الساحل (كم)
العراق	٤٣٨,٣١٧	٥٨
إيران	١,٦٤٨,٥٦٢	*٣,١٨٠

* (٢,٤٤٠كم بالإضافة إلى ٧٤٠ كم على بحر قزوين). **المصدر:** CIA, world factbook, 2024.

يلاحظ أنه تختلف درجة أهمية شـط العرب لكلًا من إيران والعراق ؛ فبالنسـبة لإيران هناك العديد من المزايا التي تكسبها أهمية إستراتيجية في منطقة الخليج العربي والتي منها السواحل الطويلة التي تقدر بـــــ ٣,١٨٠ كم، وبذلك فهي تتفوق على بقية دول منطقة الخليج من ناحية الموقع الجغرافي والمجال السياسي المهم؛ حيث إشرافها وتحكمها في مضيق هرمز الذي يوصف على أنه بوابة الخليج ونافذته على العالم، إلى جانب القوة العسـكرية الإيرانية التي تشـكل نقطة رئيسـية في تقييم مسـتوى الاهتمام الإيراني

بمنطقة الخليج العربي، والقوة العسكرية الإيرانية تمتاز بالوفرة العددية والجودة من الناحية الفنية والتسليحية (المعموري، ٢٠٢١م، ص٢٠). بالإضـــافة لامتلاكها جبهة ســـاحلية على بحر قزوين والذي رغم كونه بحرًا مغلقًا إلا أنه يوفر لها منفذًا آخر باتجاه روسيا ودول آسيا الوسطى.

أما بالنســبة للعراق فإنه يعد دولة شــبه حبيســة؛ حيث يعد الســاحل الممتد عند جنوب البصــرة بمســـافة لا تزيد عن ٥٨ كم فقط ، والمطل على الخليج العربي الواجهة البحرية الوحيدة للعراق، وبالرغم من ضيق هذه الواجهة إلا أنها تعاني من الانحسار والتآكل المستمر، والسبب الرئيسي في ذلك هو اعتماد خط الثالوك كأســـاس لتحديد الحدود بين العراق وإيران وذلك وفقًا لاتفاقية الجزائر في عام ١٩٧٥م، وهذا الحد يتغير ويتحرك باســـتمرار باتجاه وبموازاة الجانب العراقي، وذلك نظرًا للخصـــائص الطبيعية للمنطقة (كاظم، ٢٠٢١م، ص٣٠٧٦) والتي تؤثر على خصـــائص النهر ومجراه ومن ثم التأثير المباشـــر لذلك على التغير في خط الحدود وتبعات ذلك على الأرض، وبوجه عام يمكن القول أن أهمية هذا المجرى المائي تكمن بالنســـبة للعراق في أنه يمثل الممر المائي الوحيد إلى جانب خور عبدالله الذي يربط العراق بالمياه المفتوحة والتجارة الدولية ويمكنه من تصدير إنتاجه من النفط (إبراهيمي، ٢٠٢١م، ص٣).

جدول (٨) موضع شط العرب في اتفاقيات تنظيم الحدود

معاهدة أرضروم الثانية ١٨٤٧م	أول معاهدة تتعرض بالذكر لشط العرب ونصت على الآتي: - سيادة الدولة الفارسية على مدينة المحمرة وميناؤها ومرساها وجزيرة عبادان والأراضي الواقعة على الضفة الشرقية من شط العرب والتي تحت تصرف عشائر معترف بأنها تابعة للدولة الفارسية. - الاعتراف بحرية الملاحة في شط العرب للدولة الفارسية. - إعطاء الدولة العثمانية السيادة الكاملة على شط العرب.
بروتكول الآستانة ١٩١٤م	أصبحت الحدود العراقية الإيرانية تسير مع الضفة الشرقية لنهر شط العرب (بالتالي أصبح شط العرب ضمن أراضي العراق).
معاهدة ١٩٣٧م	أصبح لإيران الحق في شط العرب لمسافة تزيد عن ٦,٥ كم (٤ أميال) تنازل عنها العراق في المنطقة المقابلة للمحمرة وميناء عبادان.
معاهدة ١٩٧٥م	تنازل العراق عن حقه في السيادة الكاملة على شط العرب مقابل تعهد إيران بإيقاف مساعداتها ودعمها للأكراد في شمال العراق حيث أصبحت الحدود تتبع خط الثالوك (منتصف المجرى الملاحي).

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة اعتمادًا على ما سبق ذكره في الصفحات السابقة.

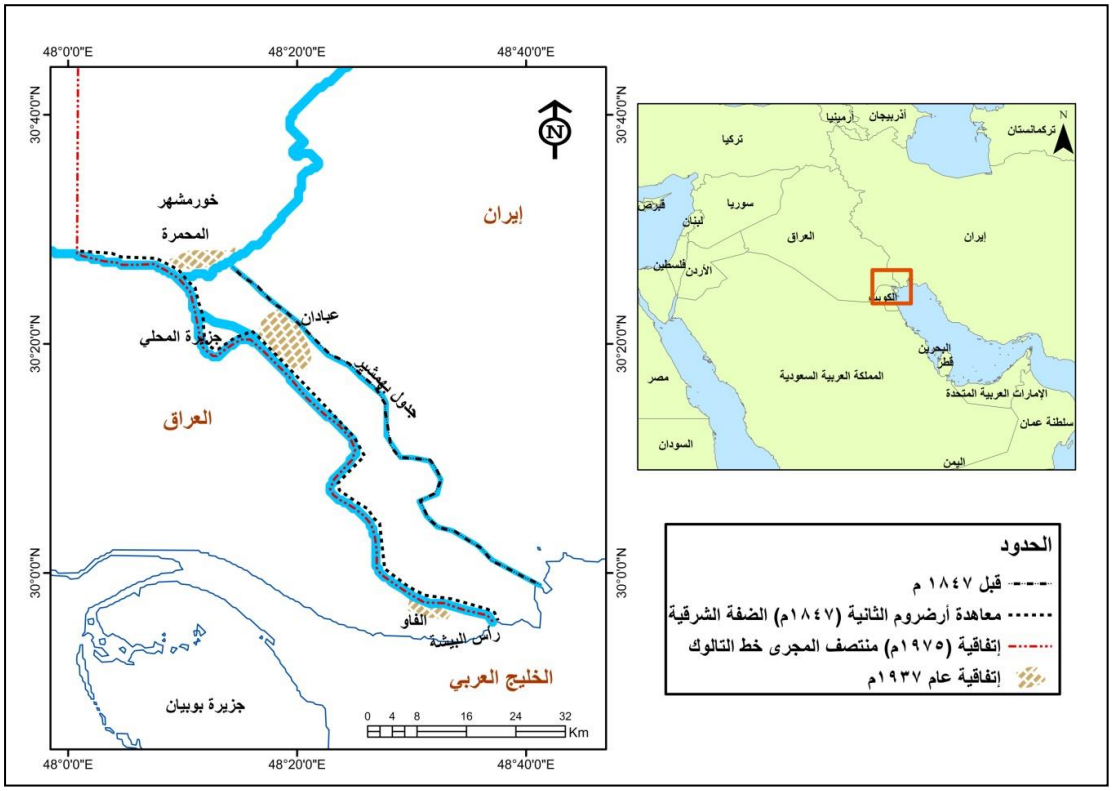

المصـــدر: الخريطة من عمل الباحثة اعتمادًا على قاعدة بيانات (HYDRO SHEDS Project) – (أطلس معلومات العالم العربي، ١٩٩٤م، ص٢١).

شكل (٧) تغيرات الحدود في شط العرب

لم يكن شط العرب موضع نزاع بين الدولة العثمانية والدولة الفارسية حتى عقد معاهدة أرضروم الثانية عام ١٨٤٧م، والدليل على ذلك أن المعاهدات بين الدولتين قبل معاهدة أرضـــروم الثانية لم تذكر شيئًا عن شط العرب (النجار، ١٩٧٤م، ص٤٢) وتعتبر معاهدة قصر شيرين ١٦٣٩م والتي سميت معاهدة مراد الرابع أو معاهدة زهاب رســمت الحدود بين الدولة العثمانية والفارســية بشــكل عام إلا أنها أهملت الإشــارة إلى الحدود في منطقة شــط العرب الأمر الذي خلق مشــكلات معقدة بين الطرفين في القرنين التاسع عشر والعشرين (النجار، ١٩٧٤م، ص٦٠) والواقع أن مشكلة شط العرب بين الدولة العثمانية وفارس ترتبط ارتباطًا كبيرًا بمجمل مشـاكل الحدود بين الدولتين الممتدة لمسـافة (١٣٠٠) كم، ويضـاف إلى ذلك أن الدول الكبرى – بريطانيا وروســيا القيصـــرية – قد لعبت دورًا كبيرًا في تعقيد هذه المشـــاكل نظرًا لأطماعها في ممتلكات الدولتين المتنازعتين.

فقد أولت بريطانيا منطقة شط العرب اهتمامًا كبيرًا، وعندما حصل العراق على استقلاله في عام ١٩٣٢م رسمت بريطانيا حدوده السياسية التي منحته ممرًا بحريًا ضيقًا على الخليج العربي لا يزيد طولها عن (٥٨) كم (الدويكات، ٢٠٠٣م، ص١٨٠)، وقد كان ذلك المنفذ يفي بحاجات العراق عندما كانت قدراته

الاقتصادية والتجارية متواضعة ومحدودة، ونتيجة لزحف الحدود الإيرانية باتجاه نهر شط العرب منذ القرن السابع عشر، فإن طول الساحل العراقي على الخليج كان يتناقص باستمرار، وعندما احتلت إيران إقليم عربستان على الشاطئ الشمالي الشرقي للخليج عام ١٩٢٥م فإنه ترتب عليه أن خسر العراق كل سواحله على الخليج العربي شرق شط العرب (الدويكات، ٢٠٠٣م، ص١٨١).

وقد وقعت العراق وإيران اتفاقية الجزائر لتحديد حدود الممر المائي على طول خط الثالوك (منتصف النهر) وقد ألغت العراق المعاهدة لاحقًا وغزت إيران في عام ١٩٨٠م مطالبة بالوصول لعرض النهر لضمان الصادرات دون تدخل إيراني (Keynoush, 2018 ,p.5) وتمثل هدف إيران الرئيسي في الإصرار على ترسيم الحدود وفقًا لخط الثالوك هو الحفاظ على الإستراتيجية المائية بواجهة مدينتي خورمشهر وعبادان المتاخمتين لشط العرب، وكذلك الحفاظ على حركة التجارة في ميناء خورمشهر، والذي كان من أهم الموانئ الإيرانية خلال فترة السبعينيات من القرن الماضي؛ حيث لعب دورًا مهمًا في توريد البضائع إلى إيران في هذه الفترة التي شهدت ارتفاعًا في أسعار النفط (إبراهيمي، ٢٠٢١م، ص٣)، وبذلك فإنه بعد اتفاقية الجزائر ١٩٧٥م تحول شط العرب من نهر وطني أو محلي إلى نهرًا دوليًا.

والنهر الوطنى أو المحلي هو الذي يقع بأكمله داخل إقليم دولة واحدة وهو ملك للدولة صاحبة الإقليم ويخضع لسيادتها وتنظم الدولة استغلال موارده، أما النهر الدولي فهو عبارة عن نهر يفصل بين إقليم دولتين أو أكثر، وفي النهر الدولي تختص كل دولة بملكية الجزء من النهر الواقع بين حدودها وعليه تباشر جميع أعمال السلطة، مع اشتراط ضرورة مراعاة الحقوق المائية للدول الأخرى التي تشاركها في النهر من حيث تنظيم الانتفاع بالنهر في الملاحة والأنشطة الاقتصادية (عبدالسلام، ٢٠٢٠م، ص٥٠٩)، وبموجب اتفاقية عام ١٩٧٥م تنازل العراق عن الشاطئ الشرقي لشط العرب المطل على الحدود مع إيران، وأصبحت الملاحة مشتركة في النهر.

لكنه ما لبث أن أدرك العراق ما وقع فيه من قصر نظر سياسي من خلال توقيعه لهذه الاتفاقية ، لذلك سرعان ما تراجع عنها، ففي عام ١٩٨٠م أعلن عدم اعترافه بالاتفاقية، الأمر الذي ترتب عليه اشتعال الحرب العراقية الإيرانية لمدة ثماني سنوات، وفي حرب ١٩٨٠-١٩٨٨م كانت حجة العراق القانونية تقوم على معاهدة أرضروم (١٨٤٧م) والتي وضعت ذلك المجرى المائي تحت السيطرة العثمانية وبما أن العراق هو وريث الإمبراطورية العثمانية في تلك المنطقة فهو إذن الذي يجب أن يئول إليه ذلك المجرى المائي وعلى أسوأ الفروض فإن العراق يمكن أن يرضى بالحل الوسط الذي أمكن التوصل إليه

في عام ١٩٣٧م، والذي جعل الحدود بين الدولتين عند منتصف شط العرب في مسافة قصيرة لا تتجاوز (٦,٥) كم على شاطئ مدينة عبادان.

أما إيران فتســـتند إلى اتفاقية الجزائر التي أبرمت في عام ١٩٧٥م وتنص على أن الحدود في جنوب خرمشـــهر تمتد على طول المنخفض، مما يتيح المرور الحر للمنتجات الإيرانية وبخاصـــة المواد النفطية، وقد ألغي العراق هذه الاتفاقية من جانب واحد في عام ١٩٨٠م، ولكن صـدق عليها الجانبان في عام ١٩٩٠م عندما غزا العراق الكويت (البستاني وفارج، ١٩٩٤م، ص٢١).

وبناءً على ما سبق فإنه يمكن القول أن المشكلة بالنسبة للعراق في تطبيق اتفاقية ١٩٧٥م تتمثل في ثلاث نقاط:

١. ترسيم الحدود وفق خط الثالوك ما يعني مشاركة إيران للعراق في منفذها البحري الوحيد.
٢. طبيعة مجرى نهر شط العرب التي تؤثر على تغير خط الحدود ذاته.
٣. محدودية وضيق المنفذ البحري للعراق.

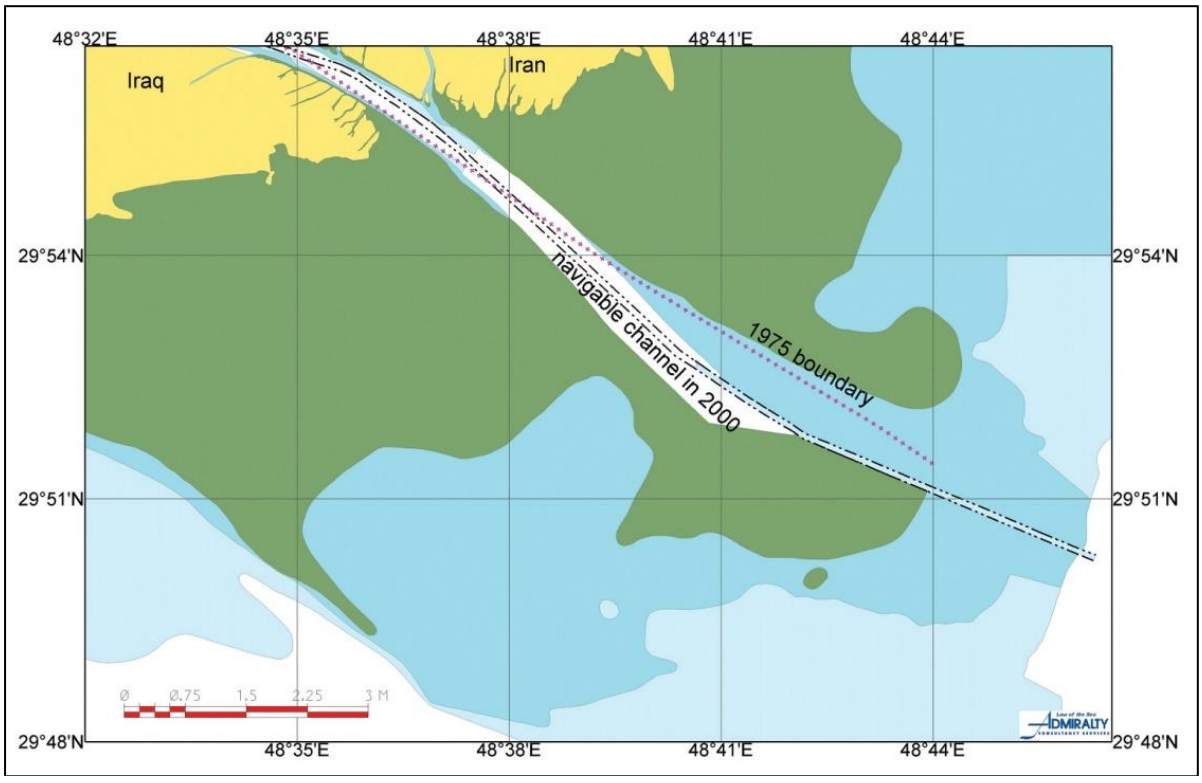

المصدر : Schofield , 2022 ,p.981

شكل (٨) حركة القناة الملاحية الرئيسية في شط العرب منذ عام ١٩٧٥م وحتى عام ٢٠٠٠م

فشـــط العرب يتعرض للتغير في مجراه، وهو ما ينعكس بالضـــرورة على تغير الحدود فيه، وذلك بســـبب عمليات التآكل والنحت التي تكون في الجانب العراقي من الحدود مما يجعل خط الثالوك (نقطة

القعر) يقترب شيئًا فشيئًا من الجهة العراقية من الحدود كما هو موضح من خلال الشكل (٨)، وهو الأمر الذي سبب خسارة في أرض العراق، ولم يتم تدارك هذا الموضوع إلا بعد عام ٢٠٠٣م؛ حيث تم تنفيذ مشروع حماية ضفاف شط العرب من التآكل من خلال دق صفائح حديدية مسندة بركائز لمسافة (٥٠٠) متر (العيساوي، ٢٠١٦م، ص١٢)، وإلى جانب ذلك فإن محدودية طول السواحل العراقية على شط العرب وضيق هذا المنفذ البحري العراقي وضحالة المياه فيه زاد من صعوبة بناء المرافئ والأرصفة البحرية.

ولذلك فقد أقام العراق ميناء البصرة على شط العرب بعيدًا عن الخليج، كما اضطر العراق إلى إقامة ميناء أم قصر على قناة بحرية تم شقها في أحد الأذرع البحرية للخليج العربي في المياه المشتركة العراقية الكويتية، وذلك بالاتفاق مع الكويت، وقد أنشأ العراق ميناء البكر وسط مياه الخليج على بعد نحو (٢٤) كم من خط الشاطئ، وقد طلب العراق من الكويت في عام ١٩٧٠م استئجار جزيرتي بوبيان وربة الواقعتين على رأس الخليج لفترة زمنية طويلة من أجل استخدامهما في بناء المرافئ البحرية لعمق مياههما، ولكن رفضت الكويت ذلك، وخلال حرب الخليج بين العراق وإيران والتي استمرت ثمانية أعوام (١٩٨٠-١٩٨٨م) أُغلق منفذ العراق على الخليج العربي تمامًا، وعلى طول مدة الحرب كان العراق يصدر إنتاجه من النفط عن طريق أنابيب النفط عبر تركيا والسعودية (الدويكات، ٢٠٠٣م، ص١٨١)، ويمكن من خلال جدول (٩) تتبع الطرق المختلفة التي حاول العراق من خلالها التغلب علي مشكلات موقعه الجغرافي كدولة شبه حبيسة، وفي الوقت ذاته من الدول الرئيسية بالعالم المنتجة والموردة للنفط الخام.

جدول (٩) الطرق التي استخدمها العراق للتغلب على ضيق المنفذ إلى الخليج العربي ومشكلة ضحالة المياه

الطريقة	التفصيل
استئجار جزيرتي بوبيان وربة	عرض على الكويت استئجار جزيرتي بوبيان وربة الواقعتين على الساحل الشمالي للكويت للتغلب على مشكلة بناء المرافئ ومنصات تحميل النفط وقد رفضت الحكومة الكويتية طلب العراق.
شق قناة تصل لمياه الخليج	شق قناة تصل مياه الخليج بأحد الأذرع المائية الممتدة داخل الأراضي العراقية عبر الأراضي الكويتية، وقد سمحت الكويت للعراق بشق قناة أم قصر ويستخدمها العراق للاتصال بمياه الخليج قرب سواحل جزيرة وربة.
توسيع المياه الإقليمية	أعلن العراق عن توسيع المياه الإقليمية له لتصل إلى ٢٤كم داخل مياه الخليج لبناء منصات لتحميل النفط وتمكين ناقلات النفط الضخمة من تحميل نفط العراق.
مد أنابيب نقل النفط	قام العراق بمد أنابيب لنقل النفط من حقول البصرة والخليج إلى منصات تحميل النفط على بعد ٢٤كم من الساحل في ميناء البكر العام على مياه الخليج.

المصدر: الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على المرجع (الدويكات، ٢٠٠٣م، ص١٨٩).

وتتخذ النزاعات الحدودية أشكالًا ومظاهر مختلفة منها سياسية وقانونية وأخرى اقتصادية وثقافية وإعلامية، وقد تتخذ أشكالًا مركبة بين هذا وذاك، وتعبر النزاعات المسلحة عن إرادة طرف واحد أو أكثر في اللجوء إلى الخيار العسكري لحل النزاع، وقد يتخذ هذا الخيار أشكالًا مختلفة، كما أنه قد لا يحقق الأهداف المراد تحقيقها، وقد يترتب عليه تقويض الاستقرار كما حدث في حالة النزاع العراقي الإيراني (حسين، ص١٦٩) ويمكن من خلال مصفوفة كرايج توضيح مستويات الصراع والتعاون بالنسبة للمياه العابرة للحدود ؛ حيث تظهر المصفوفة مستويات مرتفعة ومنخفضة من التعاون أو الصراع، مع ملاحظة أنه توجد حالات من التعاون قد تكون بشكل رسمي من خلال توقيع اتفاقيات أو بشكل غير رسمي دون توقيع اتفاقيات (عبدالسلام، ٢٠٢٠م، ص٥٤٩).

جدول (١٠) مصفوفة كرايج لمستويات الصراع والتعاون

الصراع		التعاون	
		منخفض	مرتفع
منخفض	مرتفع	تفاعل منخفض	مستقرة مريحة
		علاقات غير مستقرة	علاقات مستقرة وخلاقة

المصدر: (عبدالسلام، ٢٠٢٠م، ص٥٤٩).

وقد حددت ميروماتشي كذلك أربعة مستويات للصراع وخمسة مستويات من التعاون في إدارة المياه العابرة للحدود، وتتمثل هذه المستويات كما يوضحها الشكل التالي:

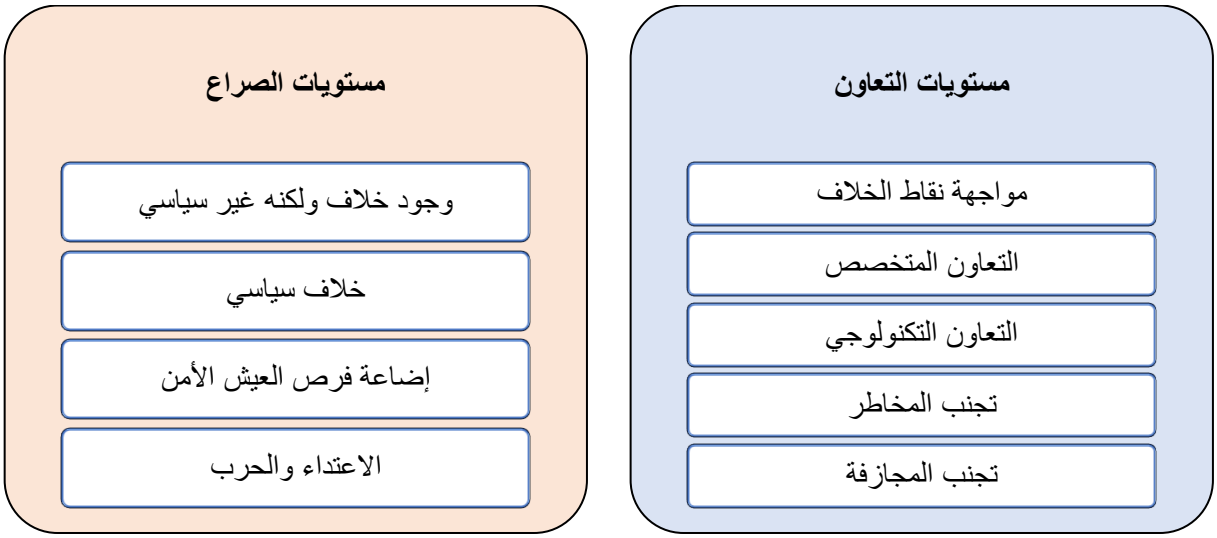

المصدر: (عبدالسلام، ٢٠٢٠م، ص٥٥٠).

شكل (٩) مستويات التعاون والصراع عند ميروماتشي

جدول (١١) تطبيق مستويات ميروماتشي على العلاقات العراقية الإيرانية

الفترة الزمنية	مستويات الصراع				مستويات التعاون				
	خلاف غير سياسي	خلاف سياسي	عيش غير آمن	الاعتداء والحرب	معالجة نقاط الخلاف	التعاون المتخصص	التعاون التكنولوجي	تجنب المخاطر	تجنب المجازفة
١٩٥٠-١٩٥٩		✓							
١٩٥٩-١٩٦٩		✓	✓						
١٩٦٩-١٩٧٩		✓	✓						
١٩٧٩-١٩٨٠		✓	✓	✓					
١٩٨٠-١٩٨٩		✓	✓	✓					
١٩٩١-وما بعد	✓							✓	✓

المصدر: الجدول من عمل الباحثة اعتمادًا على ما سبق ذكره في الصفحات السابقة ويمكن إيجازه في النقاط التالية لتفسير الجدول:

١٩٥٠- ١٩٥٩ في خلال هذه الفترة أثارت إيران موضوع مشاركة العراق في إدارة شط العرب في كل النقاشات واستخدمت العديد من وسائل الضغط ، والتي تمثلت في:

- ادعاء السيادة على شط العرب بحجة أن ثلاثة أرباع السفن التي تعبره تدخل أراضيها.
- عدم الالتزام بدفع رسوم الملاحة والعبور.
- اعتبار ميناء خسرو أباد تابع لميناء المحمرة.
- حشد القوات العسكرية على طول شط العرب.

١٩٥٩-١٩٦٩ خلال هذه الفترة توترت العلاقات العراقية الإيرانية بسبب دعم إيران للحركات الكردية، وتدخل حلف الناتو في ١٩٦٠ لحث إيران على إيجاد حلًا سلميًا.

١٩٦٩-١٩٧٩ في بداية هذه الفترة ألغت إيران معاهدة ١٩٣٧م، وقدمت الدعم بشكل مباشر للأكراد في شمال العراق مما اضطر العراق لقبول توقيع معاهدة الجزائر ١٩٧٥م بوساطة دول الأوبك التي تدخلت بين الدولتين.

١٩٧٩-١٩٨٠ شهدت هذه الفترة اعتداءات وتجاوزات إيرانية على الأراضي العراقية، مما أدى إلى قيام العراق بإلغاء إتفاقية ١٩٧٥ وإعلانه بطلانها من جانب واحد.

١٩٨٠-١٩٨٩ كان إلغاء العراق لاتفاقية ١٩٧٥م سببًا مباشرًا للحرب العراقية الإيرانية والتي استمرت لثمانية أعوام وأثرت بشكل كبير على العراق وكانت سببًا في التراجع والتدهور الاقتصادي.

١٩٩١- وما بعد العودة لاتفاقية ١٩٧٥م وأصبح العراق أكثر ميلًا لتجنب المخاطر خاصة بعد الحروب والصراعات طيلة الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٣م) وما لحقها من عقوبات اقتصادية.

خامسًا: دور العوامل الجغرافية في تغير الحدود في شط العرب:

ترتبط الحدود النهرية بالعديد من المشكلات والتى ترجع إلى ما للأنهار من سلوكًا طبيعيًا غير مستقر ؛ حيث أنه قد يتغير عمق واتساع المجرى، كما أنه ترتبط بالأنهار مشاكل تتعلق بموضع امتداد الحدود والنمط المتبع في ترسيمها وما ينعكس على ذلك من تأثيرات على الأرض، وتوجد ثلاثة أنماط من الحدود النهرية تتضح من خلال الجدول التالي:

جدول (١٢) أنماط من الحدود النهرية

النمط	تطبيقه
ضفة النهر	يتبع الحد إحدى ضفتي النهر مما يترتب عليه أن تكون السيادة تامة لإحدى الدولتين
خط الوسط	منتصف النهر ويكون تطبيقه مفيدًا في الأنهار غير الصالحة للملاحة
مجرى الملاحة (خط الثالوك)	اتباع الأجزاء من النهر الصالحة لملاحة السفن

المصدر: الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على المرجعين (السماك، ٢٠١٣م، ص٢٨٧)– (العيسوي، ٢٠٠٠م، ص١٨٠).

وتشكل الأنهار الحدود بين العديد من الدول في العالم وتتمثل مميزات الحدود النهرية فيما يلي:

١- تشكل الأنهار وسيلة نقل واتصال بين الدول؛ حيث أنه يتم ترسيم الحدود بين الدولتين في أعمق نقطة في النهر وفقًا للقانون الدولي بدلًا من خط الوسط الذي يتغير تبعًا لمقدار الصبيب المائي لإتاحة الفرصة لكلا الدولتين الذي يشكل النهر الحد السياسي بينهما للاستفادة من مياه النهر في الملاحة.

٢- يعتبر النهر عنصر جذب وترابط بين الشعوب التي تقع على ضفافه.

٣- تشجع الحدود النهرية على التعاون بين الدول الواقعة على ضفافه وخاصة في مجال بناء الجسور والري والسدود استصلاح الأراضي (دويكات، ٢٠١١م، ص٢٦٩).

ولكنه إلى جانب هذه المزايا للحدود النهرية توجد العديد من السلبيات التي تجعل من هذه الحدود سببًا من أسباب الصراعات في العالم، فقد تنشأ نزاعات نتيجة تغيير الأنهار لمجاريها؛ حيث تتغير مجاري الأنهار تبعًا لظروف ومكونات السطح ، فالأنهار التي توصف على أنها في مرحلة الشيخوخة تميل إلى الترنح في سيرها بعد انخفاض مجراها، و بسبب ضعف قدرتها على النحت للحفاظ على مجراها ؛ فإنها تلجأ إلى تغيير مجراها والحفر في المناطق اللينة وتجنب المناطق الصلبة، وغالبًا ما يُنتج هذا التغيير صراعات سياسية قد تؤدي أحيانًا إلى حدوث صدامات عسكرية مسلحة، وفي هذه الحالة يكون من الأفضل تحاشي هذه المشكلات المستقبلية عن طريق تثبيت مجرى النهر بالإنشاءات الهندسية كالسدود باتفاق الطرفين (عبدالسلام، ٢٠٢٠م، ص٥١٤) وعلى ذلك تزداد مشكلات النهر كونه حدًا سياسيًا إذا كان مجرى النهر غير مستقر ، ومن ثم يمكن أن يثير ذلك المشكلات من وقت إلى آخر.

كما أن علامات الحدود من الصعب وضعها في المياه، وخاصة إذا كان النهر يجري بسرعة أو يستخدم في الملاحة وصيد الأسماك، فعلامات الحدود تظهر على الخرائط فقط (العيسوي، ٢٠٠٠م، ص١٧٨) وقد تختلف الدول على تقسيم المياه في نهر يقع حوضه في أكثر من دولة، كما أنه قد تقف الحدود السياسية أمام التطوير الإقليمي للمناطق الجغرافية التي تقطعها أو التي تفصل بين أجزائها، وذلك لأن سيادة كل حكومة تنحصر ضمن حدودها السياسية، وعلى ذلك فإن استغلال الموارد الطبيعية التي تقع في منطقة الحدود المشتركة للدول يتوقف على طبيعة العلاقات السياسية التي تربط بين الدول المتجاورة، فالتوتر السياسي والعسكري يمنع الدول من استغلال الموارد الطبيعية على طول مناطق الحدود، وكثيرًا ما منع تدهور العلاقات الدبلوماسية بين الدول الاستغلال الأمثل لمياه الأنهار الحدودية (الدويكات، ٢٠٠٣م، ص ٣١٧) وإقامة المشروعات المشتركة لإدارة المياه.

ويواجه تحديد الحدود النهرية وترسيمها بين العراق وإيران عدة مشكلات جغرافية معقدة منها ما يرجع لأسباب طبيعية أثرت على تغير مجرى شط العرب، وذلك بسبب عمليات النحت والترسيب والتي تؤدي مع مرور الوقت إلى تقدم الأراضي الإيرانية باتجاه أراضي العراق، ومن ثما تغير خط الحدود لصالح إيران، وهناك أسباب بشرية تتمثل في الاتفاقيات الموقعة بين الدولتين ومشاريع الري التركية والإيرانية المقامة على منابع أنهار دجلة والفرات والكارون والكرخة، إلى جانب التأثيرات طويلة الأمد للعمليات العسكرية والتي استمرت من عام ١٩٨٠م وحتى عام ٢٠٠٣م، فضلًا عن الإهمال الحكومي الذي ساعد على تفاقم المشكلة بالنسبة لهذا المجرى الحيوي والمهم للاقتصاد العراقي، وذلك خلافًا لإيران التي تمتلك سواحل طويلة على الخليج العربي وخليج عمان (السبتي، ٢٠١٨م، ص٢) وبناءً على ذلك يمكن توضيح أهم العوامل الجغرافية التي أثرت على الحدود العراقية الإيرانية في شط العرب وأدت إلى تغيرها على النحو التالي:

١. الوصف العام لشط العرب:

يتكون شط العرب نتيجة التقاء نهري دجلة والفرات عند مدينة القرنة ، ويشكل دلتا واسعة على الخليج العربي (العصيمي، ٢٠١٢م، ص٣٥) ويقع مجرى نهر شط العرب بين دائرتي عرض ٥ ´ ٢٩° – ٣١° شمالًا وخطي طول ٤٠ ´ ٤٦° – ٣٠ ´ ٤٨° شرقًا (نوماس وأخرون ، ٢٠١٢م، ص١١٧) ويجري شط العرب بالاتجاه نحو الجنوب الشرقي ليصب في الخليج العربي جنوب مدينة الفاو (عبدالله، ٢٠١٤م، ص١٣٧) ويمر شط العرب باتجاهه ناحية الجنوب الشرقي على طول مدينة البصرة ثم ميناء أبو فلوس العراقي وميناء عبادان الإيراني ثم أخيرًا مدينة الفاو (Al- Muhyi ,2016 ,p.135) وبذلك يمثل شط العرب سمة جغرافية متميزة؛ حيث أنه يحتل موقعًا وسيطًا بين نظام نهري دجلة والفرات من ناحية ونظام الخليج العربي والمحيط الهندي من الناحية الأخرى.

ويبلغ الطول الإجمالي لشط العرب (١٩٢) كم ويتراوح عرضه ما بين (٢٥٠–٣٠٠) متر بالقرب من ملتقى دجلة والفرات وأكثر من (٨٠٠) متر عند اقترابه من مخرج النهر (El-mooty,etal,2016, p2) حيث يتباين عرض مجرى شط العرب وعمقه بالزيادة كلما اقتربنا من المصب، فعند القرنة يبلغ عرضه (٢٥٧م) وعمقه (٧م)، وعند مدينة البصرة يبلغ عرضه (٤٤٥م) وعمقه (١٠م)، أما عند المصب في الخليج العربي فإن العرض يصل إلى (٢٣٠٠م) والعمق يصل إلى (٢٥م)، كما أنه يتراوح معدل انحداره بين (١–١,٥ سم/كم) (الياسري، ٢٠٢٣م، ص٩٣٠) ويبلغ معدل التصريف المائي لشط العرب (٣٥,٣) ألف مليون متر مكعب سنويًا، وهو صالح للملاحة البحرية في نصفه الجنوبي وللملاحة النهرية في نصفه الشمالي إذ يقل

عمقه ويضـيق مجراه، والقسـم الذي يصـلح لدخول البواخر البحرية هو الجزء المحصـور بين ميناء البصـرة (المعقل) والفاو الواقع على عنق الخليج العربي (النجار، ١٩٧٤م، ص٣٣).

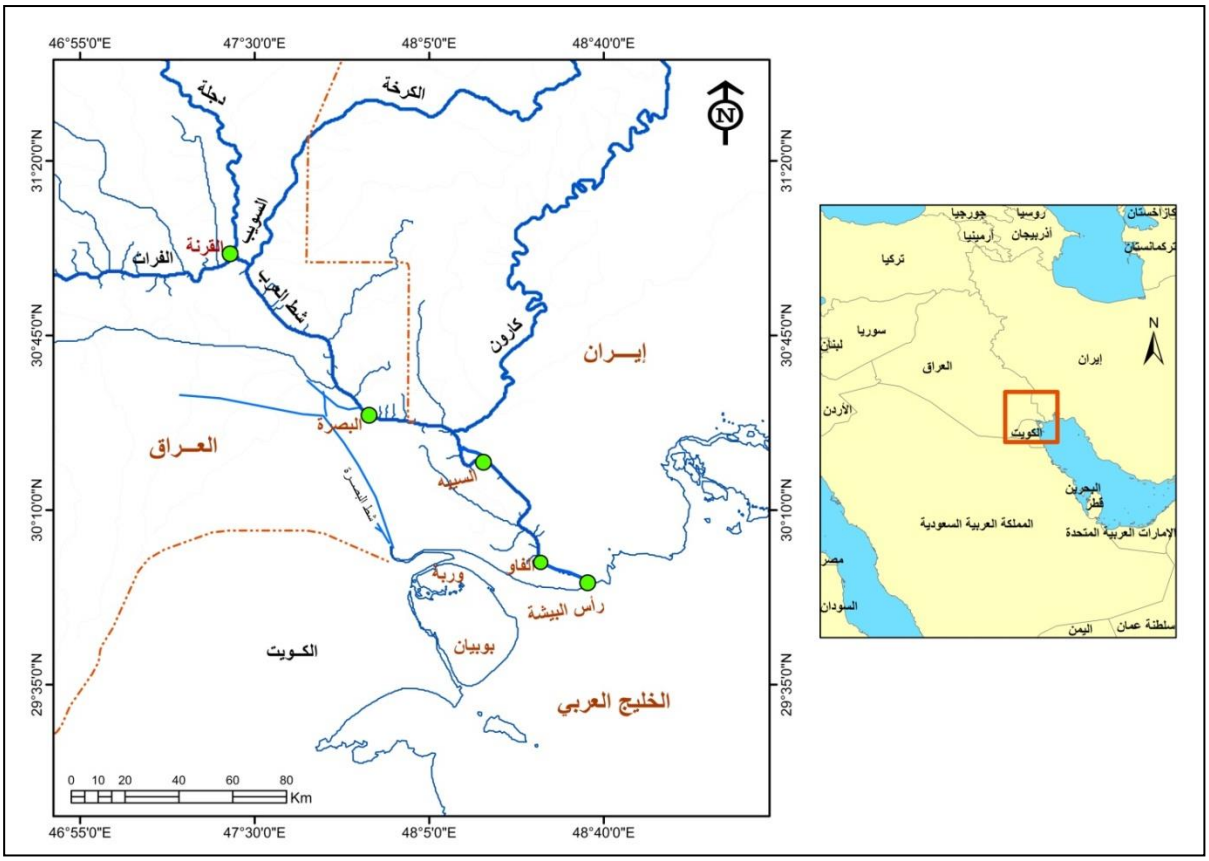

المصـــدر: الخريطة من عمل الباحثة اعتمادًا على: (هيئة المســـاحة العراقية، خريطة محافظة البصـــرة ٢٠٠٨) – قاعدة بيانات (HYDRO SHEDS Project) – (National Geography Maps in Arc GIS).

شكل (١٠) مجرى نهر شط العرب

وقد كان شـــط العرب في الســـابق أطول مما هو عليه الآن ؛ حيث كان يمتد من القرنة حتى الخليج العربي قبل أن يتحول نهر الفرات إلى هور الحمار ثم إلى جدول كرمة على، وأصبح القسم الواقع بين القرنة وكرمة علي جزء من نهر دجلة بعد أن كان جزء من شـط العرب، ويبلغ طول هذا الجزء الذي دخل مع نهر دجلة حوالي (٨٢) كم (أسود، ١٩٧٠م، ص٩٤) فقد كان نهر الفرات قبل فيضان عام ١٨٩٦م يلتقي بنهر دجلة عند مدينة القرنة، وعليه كان شـــط العرب يبدأ من نقطة الالتقاء هذه، ولكن بعد هذا الفيضان غير نهر الفرات مجراه الرئيسي وأخذ يجري نحو هور الحمار ثم كرمة على، وقد اعتبر منذ ذلك التاريخ الجزء الواقع بين كرمة على والقرنة جزءً من نهر دجلة، لأنه أصـــبح يتغذى من مياه نهر دجلة فقط، أما في الوقت الحالي فإنه تشير الدراسات الحديثة إلى أن جزء من مياه نهر الفرات قد عاد إلى شط

العرب مما يعنى أن نهري دجلة والفرات قد عادا لنقطة التقائهما عند مدينة القرنة، وهي النقطة التي يبدأ منها شط العرب (كاظم، ٢٠٢١م، ص٣٠٨٢).

٢. التصريف المائي لشط العرب والمشروعات المائية:

حوض شـــط العرب هو أكبر حوض في جنوب غرب آســـيا بمســـاحة إجمالية تبلغ حوالي ٩٣٨,١٧٣ كم٢، ويمتد على ١٠ درجات عرضـــية من ٤٠ درجة شـــمالًا إلى ٣٠ درجة جنوبًا، ويعتبر حوضًـا عابرًا للحدود ومشـتركًا بين ست دول: (تركيا – إيران – العراق – سوريا – الأردن – السعودية)، ويبلغ إجمالي التدفق الســـنوي للحوض بأكمله حوالي ١٠٥,٧٠مليار كم٣/الســـنة، وعلى الرغم من أن الحوض موزع جغرافيًا على ســـت دول إلا أن المناطق التي تســـاهم فعليًا بكمية كبيرة في تدفق الروافد تقتصـر إلى حد كبير على مرتفعات تركيا (٥٠,٤٣ مليار كم٣/السنة) وإيران (٣٤,٦٠ مليار كم٣/السنة) بنســـبة ٨٠,٤٪ من إجمالي تدفق المياه، في حين يوفر العراق ١٦,٥٪ من إجمالي تدفق المياه، وتغطى السعودية والأردن معًا حوالي ١,٤٪ من مساحة الحوض ولكن لا توجد تقريبًا أي موارد مائية متجددة في هذه المناطق (Al-asadi & Alhello, 2019, p.362).

جدول (١٣) التدفق السنوي لحوض (دجلة – الفرات – شط العرب)

الدولة	مساحة الحوض (كم٢)	%	حجم التصريف (مليار م٣/ السنة)	%
تركيا	١٦٨,٢٠٠	١٧,٩٣	٥٠,٤٣	٤٧,٧١
العراق	٤٩٨,٨٠٠	٥٣,١٦	١٧,٤٧	١٦,٥٣
إيران	١٦٠,٣٠٥	١٧,٠٩	٣٤,٦	٣٢,٧٣
سوريا	٩٧,٨٠٠	١٠,٤٢	٣,٢٠	٣,٠٣
السعودية	١٣,٠٦٨	١,٣٩	٠	٠
الأردن	٣٢	٠,٠١	٠	٠
إجمالي	٩٣٨,١٧٢	١٠٠	١٠٥,٧	١٠٠

المصدر: الجدول من عمل الباحثة اعتمادًا على المرجع Al-Asadi &Al hello ,2019 ,p.362

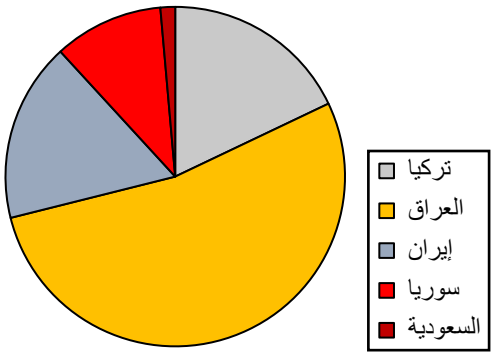

المصدر: جدول (١٣).

شكل (١١) التوزيع الجغرافي لحوض شط العرب

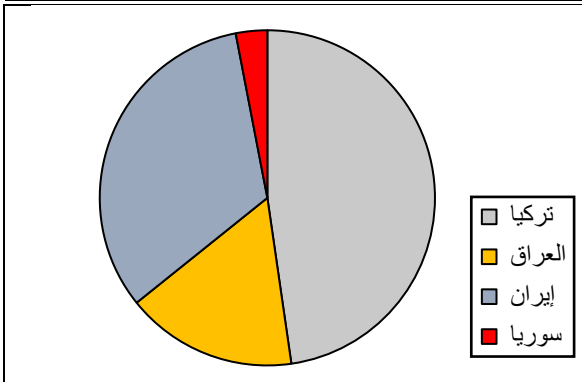

شكل (١٢) مساهمة دول حوض شط العرب في تصريفه المائي

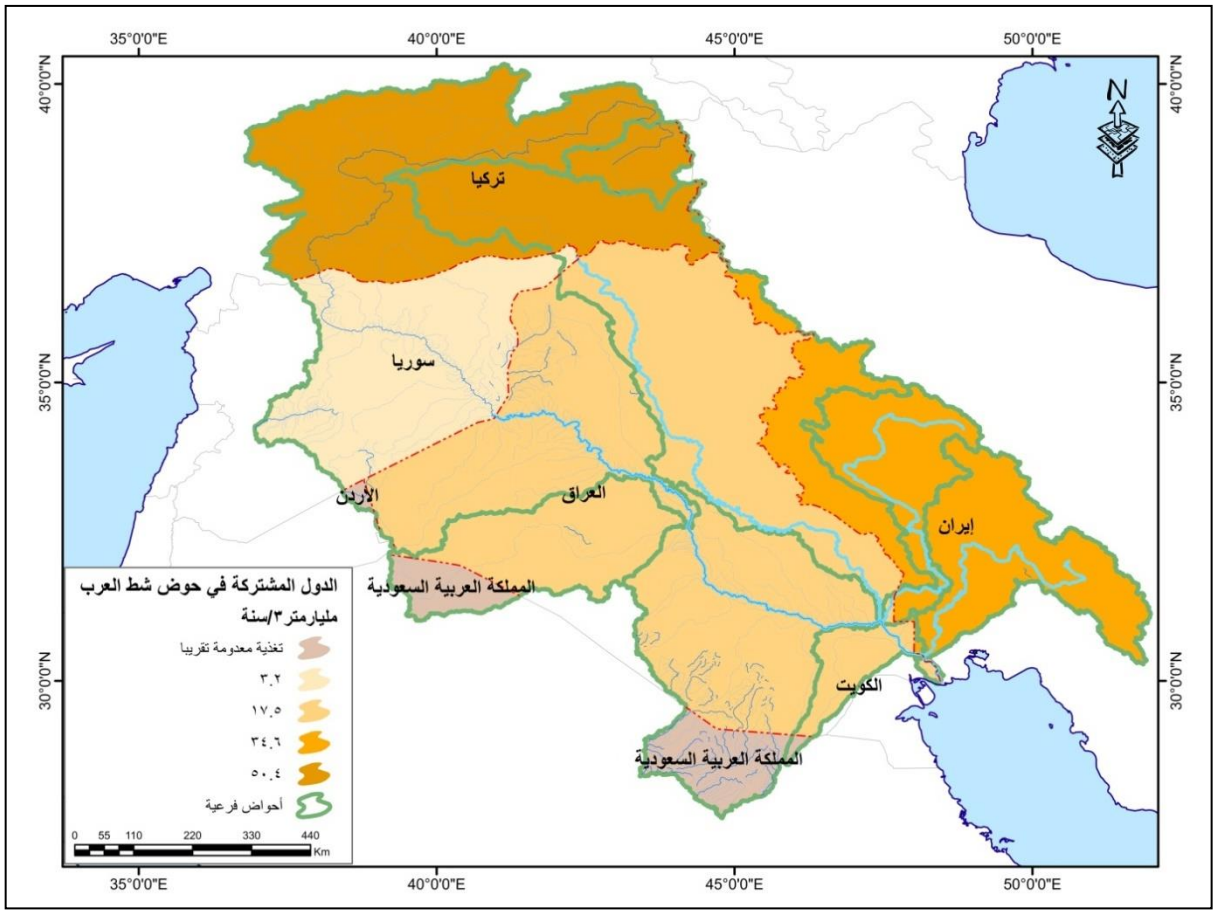

المصدر: الخريطة من عمل الباحثة اعتمادًا على قاعدة بيانات (HYDRO SHEDS Project) – وجدول (١٣).

شكل (١٣) التوزيع الجغرافي لحوض شط العرب على الدول المشتركة فيه ومساهمتها في إيراده المائي

يعتمد النظام الهيدرولوجي لشط العرب بشكل أساسي على كمية المياه العذبة المتدفقة من الروافد الأربعة للنهر، ومن تقدم مياه البحر بفعل المد والجزر من الخليج ، ويؤدي انخفاض تدفق المياه العذبة إلى النهر إلى زيادة تأثير مياه البحر، ويبلغ التصريف المائي العذب لشط العرب من مصادره الرئيسية حوالي ٧٣,٦ مليار متر مكعب وهي موزعة من مصادرها على النحو الذي يوضحه الجدول التالي:

جدول (١٤) مصادر التصريف المائي لشط العرب

المصدر	الكمية (مليار متر مكعب)	النسبة المئوية	المنطقة التي تم القياس فيها
نهر دجلة	٢٥,٧	٣٥	الكوت
نهر الفرات	١٧,٦	٢٤	الهندية
الكارون	٢٤,٥	٣٣	الأحواز
الكرخة	٥,٨	٨	–

المصدر: الجدول من عمل الباحثة اعتمادًا على (ESCWA,2013,P.155).

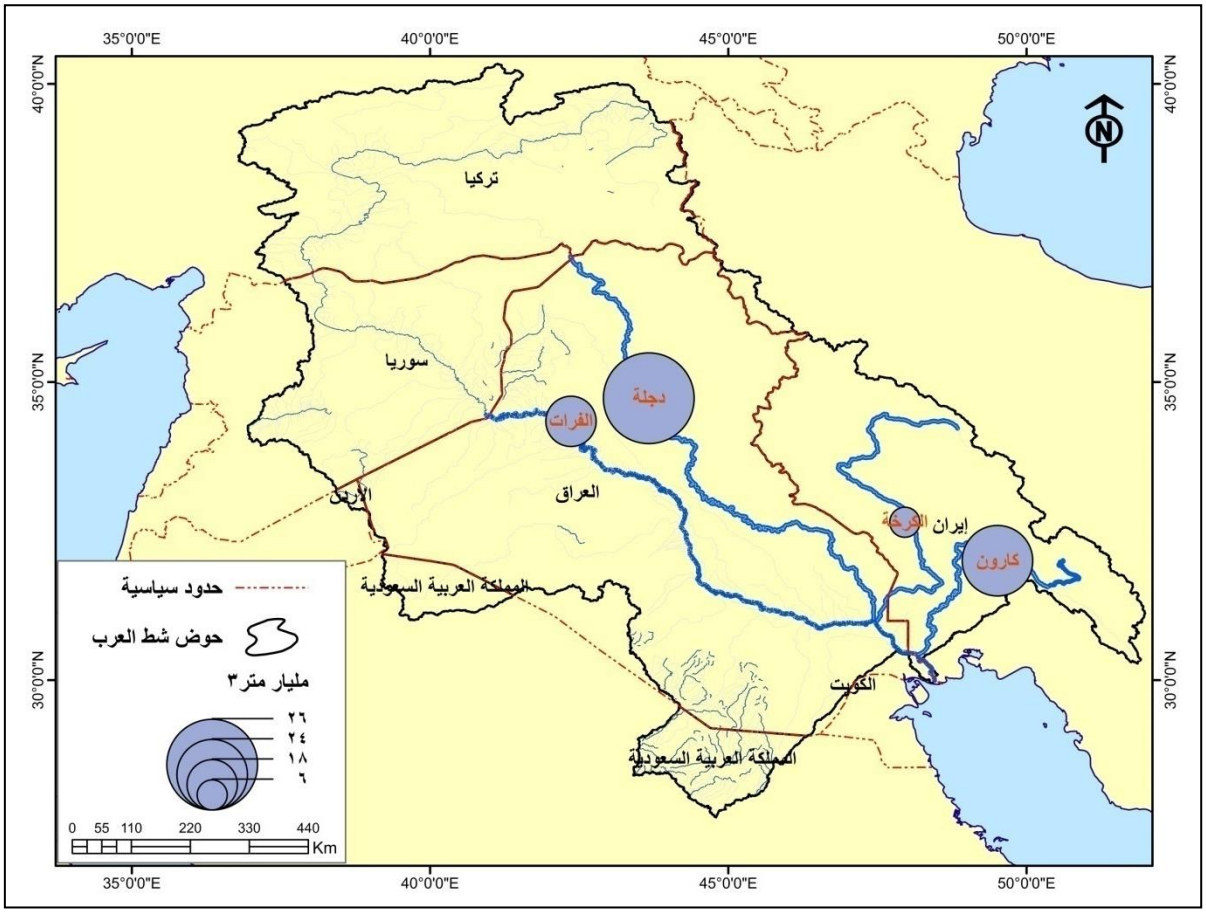

المصدر: الخريطة من عمل الباحثة اعتمادا على قاعدة بيانات (HYDRO SHEDS Project) – وجدول (١٤).

شكل (١٤) مساهمات الأنهار الرئيسية المغذية لشط العرب في تصريفه المائي

يتضح مما سبق أن نهر دجلة أهم مصادر التصريف المائي لشط العرب حيث يغذيه بنسبة ٣٥٪ من تصريفه المائي، ويليه نهر الكارون بنسبة ٣٣٪، ثم نهر الفرات بنسبة ٢٤٪، وأخيرًا يأتي نهر الكرخة بنسبة ٨٪.

ويختلف تصريف شط العرب للمياه العذبة موسميًا وفقًا لمساهمة روافده، ونتيجة لذلك فإن تدفق المياه العذبة يحد من تأثير مياه البحر، وبالإضافة لنهري دجلة والفرات هناك العديد من الروافد الفرعية لشط العرب ؛ حيث يلتقي شط العرب من الضفة اليسرى بجدول السويب على بعد ٤ كم جنوب مدينة

القرنة، ونهر الكارون على بعد (٧٠) كم شـــمال مدينة الفاو (نوماس وأخرون، ٢٠١٢م، ص١١٧) ويلتقي بالمجرى من الضـــفة اليمنى العديد من الجداول المائية القادمة من منطقة الأهوار وأهمها جدول كرمة علي الواقع على مسافة (١) كم شمال مدينة البصرة، ويشكل حوض شط العرب مساحة كبيرة تقدر بما يقارب (٠,٩) مليون كم٢ (نوماس وأخرون، ٢٠١٢م، ص١١٧) وعلى ذلك فإنه يعتبر نهري الكارون والكرخة من المصادر الرئيسية في تغذية شط العرب إلى جانب نهري دجلة والفرات.

نهر الكارون: اســـماه العرب ســـابقًا "دجيل الأهواز" تمييزًا له عن نهر دجلة ولم يعرف باســـم الكارون إلا في وقت متأخر، ويجري نهر الكارون بكامله داخل أراضـــي إيران ؛ أي يأتي من الشـــرق ويصـب في شـط العرب عبر قناة الحفار جنوب البصـرة بحوالي (٣٥) كم، وبالقرب من مدينة خورمشـهر (المحمرة) الإيرانية بتصـــريف لا يتجاوز (٥٠) م٣/ث في الوقت الحاضـــر بعد أن كان تصـــريفه المائي يصل إلى (٧٦٥) م٣/ث في بداية الثمانينيات من القرن الماضـي (الخفاجي، ٢٠١٠م، ص٤٣٧) والراجح أن قناة الحفار حفرت في القرن الرابع الهجري حوالي عام ٣٦٤هـ، وقد كان النهر يصـــب في الخليج العربي مباشـرة عن طريق نهر بهمشـير قبل حفر القناة التي جعلته يصـب في شـط العرب، لذلك كانت السـفن المبحرة من البصرة إلى الأحواز تتوجه إلى الخليج العربي ثم تعود فتدخل نهر بهمشير فنهر كارون لتصل إلى الأحواز ، ويمد نهر الكارون شـط العرب بالمياه العذبة في موسـم الصـيف وهو موسـم قلة المياه في نهري دجلة والفرات مخففًا بذلك ملوحة المياه فيه، وقد قامت إيران ببناء ســـدود على النهر يبلغ عددها ســـبعة عدا تلك التي بنيت على روافده، الأمر الذي أدى إلى تقليل المياه العذبة الواردة إلى شـــط العرب وزيادة الملوحة في مياهه (النجار، ١٩٧٤م، ص٣٤).

نهر الكرخة: يساهم هذا النهر في تغذية مستنقعات الحويزة التي تتدفق مياهها إلى النهر الرئيسي عن طريق نهر السـويب على الضـفة الشـرقية للنهر (Al- Asadi,2017,p.25)، ويتلقى شـط العرب روافد صغيرة من نهر السويب والتي تجلب مياهها من مستنقعات الحويزة المشتركة بين العراق وإيران ومن نهري الكرخة ودجلة (Al- Muhyi, 2016, p.136) ولقد أدت المشاريع المائية في جنوب العراق إلى تقليص مساحة هور الحويزة وتجفيف أهوار القرنة والحمار في عام ١٩٩٤م، مما أثر على مصـادر التغذية المائية لشـط العرب ؛ فقد كان التصريف النهري يعتمد على الإيراد المائي لنهري دجلة والفرات بنسبة ٧٧% ولكن بعد عمليات إنعاش الأهوار عام ٢٠٠٤م أصبح التصريف المائي لشط العرب يعتمد على دجلة والفرات بنسبة ٦٥% (الأسـدي، ٢٠١٣م، ص٣-٤) وعلى ذلك فإنه يتباين التصـــريف المائي لشـــط العرب مكانيًا وزمانيًا،

ويلاحظ أنه جراء انخفاض تصـريف الأنهار المغذية لشـط العرب فإنه قد انخفض التصـريف المائي له، حتى أنه وصل في البصرة إلى (٢٤٦)م٣/ث خلال عام ٢٠٠٨ (نوماس وأخرون، ٢٠١٢م، ص١٢٤).

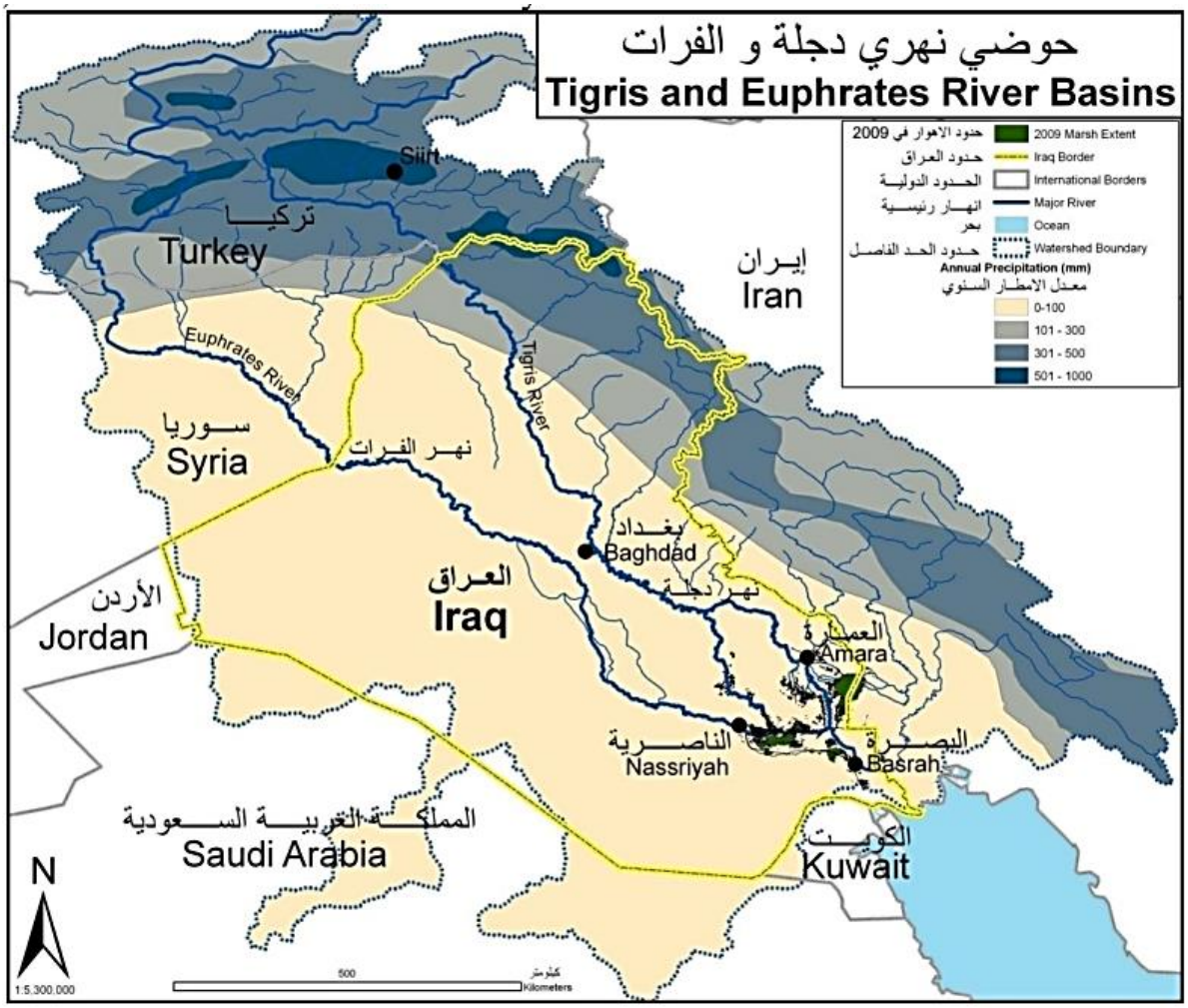

المصدر: Al- Muhyi ,2016 ,p.142

شكل (١٥) معدل التساقط السنوي للأمطار في حوض (دجلة – الفرات – شط العرب)

يتضح من الشكل السابق أن شط العرب يعتمد بشكل رئيسي في تغذيته على الأمطار المتساقطة على مرتفعات تركيا وإيران، والتي يتراوح معدلها السـنوي بين ما يزيد عن (١٠٠) ملم إلى ما يقارب (١٠٠٠) ملم على بعض المرتفعات، بينما لا يتجاوز معدل الأمطار السـنوي (١٠٠) ملم في باقي أجزاء الحوض، ولذلك فإنه شكلت الإجراءات التي اتخذتها دول المنابع المتعلقة بإقامة السدود أو بتحويل مجاري بعض الأنهار سـببًا رئيسًـا في نقص كمية المياه في نهر شـط العرب ؛ فقد انخفض التصـريف المائي لأنهار حوض شـط العرب بحدود ٦٩% في عام ٢٠٠٨م بسـبب قيام دول الحوض بإنشـاء العديد من المشـاريع المائية، وسـيادة الجفاف في المنطقة، مما يؤثر على كمية المياه الواصـلة لمجرى شـط العرب، وعلى كمية الحمولة النهرية وحجم الرواسـب المنقولة، وهذا ما ينعكس سـلبًا على طاقة النهر وكفاءته في

حمل الرواســـب (نوماس وأخرون، ٢٠١٢م، ص١١٨) وتغير النظام الهيدرولوجي للنهر، وما ترتب على ذلك من تغير في العمليات الجيومورفولوجية المتمثلة في النحت والترســـيب؛ حيث أنه أدى انخفاض كمية الصـرف المائي للنهر إلى ضـعف قدرته على نقل حمولته من الرواسـب، مما يجبر النهر على ترسـيبها تبعًا لحجمها، إذ يبدأ بترسـيب الحبيبات الأكبر حجمًا ثم الأصـغر، وتسـاهم هذه العملية في تغير مجرى النهر تدريجيًا بنحت أحد الجوانب و الترسيب في الجانب الآخر.

فقد قطعت السدود التركية تدفق نهر الفرات إلى الدول المجاورة بنسبة ٦٠٪ مما ترتب عليه تفاقم أزمة المياه في العراق، والتي قد تؤدي إلى فقد مالا يقل عن ٧ ملايين شـخص إمكانية الوصـول للمياه، وبدأت تركيا عام ١٩٨٠م في وضـع مخطط شـامل لمشـاريع مائية على نهر الفرات كمقدمة لمشـروعها الكبير "مشروع جنوب شرق الأناضـول" GAP ، والذي بدأت تنفيذه عام ١٩٨١م بتكلفة ٣١ مليار دولار، إذ كـان يضـــم ١٣ مشـــروعًـا لأغراض الري (١,٧ مليون هكتـار) وتوليـد الطـاقـة (٢٧,٤ مليـار كيلووات/ساعة)، ثم أضيف في وقت لاحق ٩ سدود ليصبح المجموع (٢٢) سدًا (داود، ٢٠١٧م، ص٨٩)، وسـيجعل هذا المشـروع تركيا تتحكم بأكثر من ٨٠٪ من مياه دجلة والفرات، ما يعني نقصًـا خطيرًا في إمدادات المياه الواصـلة إلى العراق بمجرد اكتمال هذا المشـروع الضـخم (الياسـري، ٢٠٠٦م، ص٦) وبالمثل كذلك فإنه أدت سدود المنبع في إيران إلى تقليص روافد نهر دجلة مما أدى إلى قطع تدفق المياه في نهر ديالي شـمال شـرق العراق وفقدت بحيرة حمرين (مصـدر المياه الرئيسـي لمحافظة ديالي العراقية المتاخمة لإيران) ما يقرب من ٧٠٪ من مياهها (عبدالحليم، ٢٠٢٢م، ص٥٢) فإيران تسـعى للسـيطرة على مجاري الأنهار المتدفقة إلى العراق، وتؤدي عمليات بناء السـدود في إيران إلى تفاقم أزمة المياه في العراق ؛ فثلاثة فقط من أصـل خمسـة وأربعين رافدًا رئيسـيًا كانت تتقاسمها إيران مع العراق نجت من عمليات بناء السدود وغيرها من وسائل تحويل المياه أو الإغلاق، مثل سد داريان الذي سيتم الانتهاء منه قريبًا والذي سيترتب عليه خفض تدفق المياه من نهر سروان (أحد روافد نهر دجلة الرئيسية) بنسبة تصل إلى ٦٠٪، وتعتبر هذه مشـكلة خطيرة للعراق بالنظر إلى أن ٣٠٪ من مياه نهر دجلة مصـدرها مرتفعات إيران من خلال نهري سروان وأروند (كي نوش، ٢٠١٨م، ص٩١).

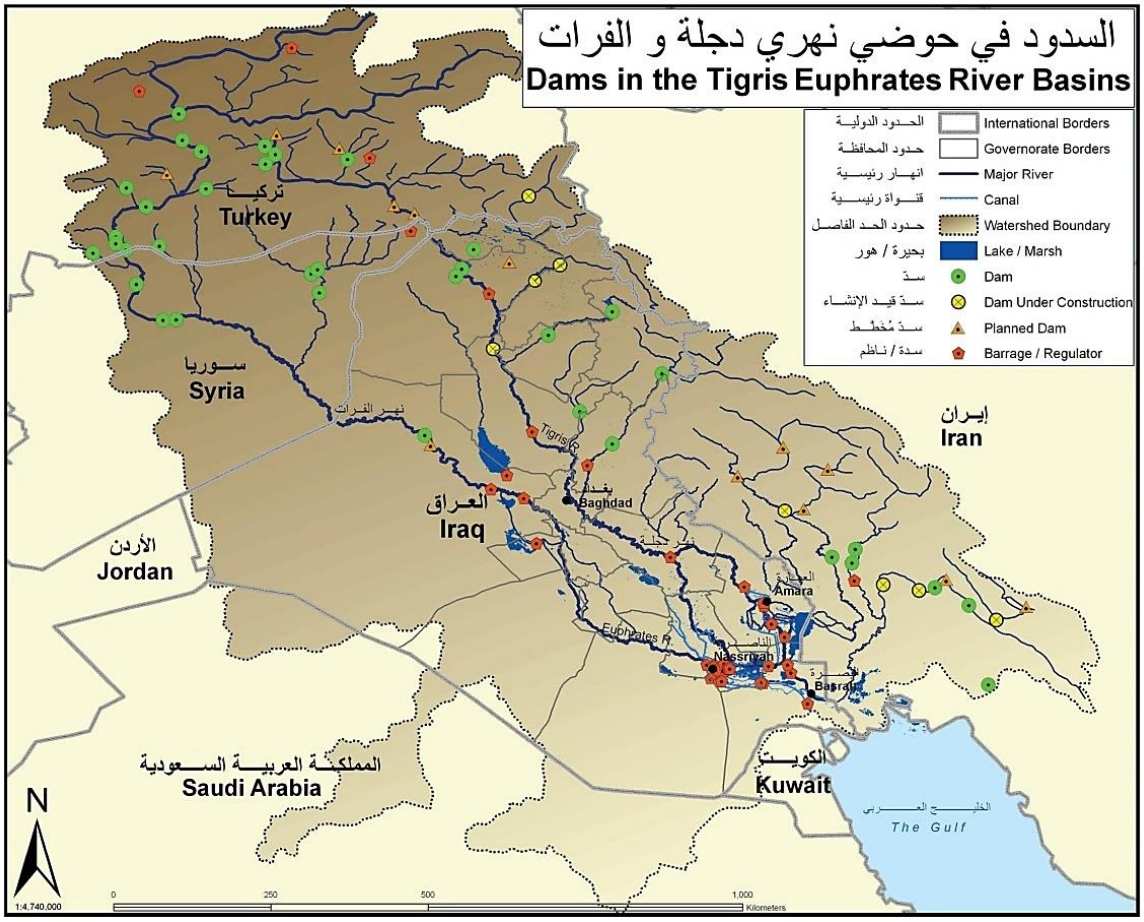

المصدر: مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠١٥م.

شكل (١٦) السدود والمشروعات المائية في حوض (دجلة – الفرات – شط العرب)

كما ترتب على ما قامت به إيران من تحويل لمجرى نهر الكارون إلى داخل أراضيها بشكل كامل عن طريق قناة بهمشير أن تغلغلت مياه الخليج المالحة عن طريق المد بحيث أصبح تأثيرها يصل إلى ناحية الدير الواقعة إلى الشمال من مركز محافظة البصرة بحوالي (٤٠) كم، بينما كانت مياه الخليج في السابق في فترات المد لا تتقدم في مجرى شط العرب لأكثر من (٥) كم شمال الفاو (كاظم، ٢٠٢١م، ص ٣٠٨٣) ، وقامت إيران ببناء مجموعة من السدود على نهر الكرخة ونهر الكارون وروافدهم والتي اكتملت عام ٢٠١٥م، مما أدى إلى تردي البيئة النهرية ونظام التصريف المائي لشط العرب (السبتي، ٢٠١٨م، ص١٦٥) وتغير نشاط النهر في النحت والإرساب، إلى جانب ارتفاع معدلات التراكيز الملحية؛ حيث أنه بسبب قلة الإيرادات المائية القادمة من نهري دجلة والفرات ؛ فقد تزايدت نسبة الأملاح المنحدرة من مياههما إلى شط العرب، فبعد أن كانت (٧٥٠) جزء في المليون عام ١٩٤٩م وصلت إلى (٢٥٣٤) جزء في المليون في الوقت الحاضر (أبو تراب، ٢٠٢١م، ص١٢٦)، ومن خلال الجدول التالي يمكن إلقاء الضوء على أهم مشروعات حجز وتخزين المياه المقامة على نهري الكرخة والكارون من قبل إيران.

جدول (١٥) السدود المبنية في أحوض نهري كرخة والكارون في إيران

اسم السد	النهر	عام الإنجاز	الخصائص
الحميدية	كرخة	١٩٥٧	المساحة المروية بواسطته تصل إلى ٢٠,٠٠٠ هكتار.
كرخة	كرخة	٢٠٠٢	سعة تخزينه تصل إلى ٧,٥ مليار متر مكعب، وبحسب المخطط الموضوع في عام ٢٠٠٣م سيتم ضخ المياه من خزان السد إلى الكويت.
سيمره	سيمره	٢٠٠٩	القدرة على توليد طاقة كهرومائية بمقدار ٣٨٠ ميجاوات.
ديز	ديز	١٩٦٢	السعة التخزين للسد ٣,٣٤٠ مليار متر مكعب.
كارون (١)	كارون	١٩٧٦	السعة التخزينية للسد ٣,١٣٩ مليار متر مكعب.
مسجد سليمان	كارون	٢٠٠١	السعة التخزينية للسد ٢٣٠ مليار متر مكعب.
كارون(٣)	كارون	٢٠٠٤	السعة التخزينية للسد ٢,٠٠٠ مليار متر مكعب.
نادر شاه	كارون	-	السعة التخزينية للسد ١,٦٢٠ مليار متر مكعب.
كارون (٤)	كارون	٢٠١٠	السعة التخزينية للسد ٢,١٩٠ مليار متر مكعب.
كتوند	كارون	٢٠١٥	السعة التخزينية للسد ٤,٥٠٠ مليار متر مكعب.

المصدر: ESCWA ,2013,P.159-162.

يشير ما سبق إلى وجود تراجع كبير في منسوب مياه شط العرب، ولا يتعلق هذا التراجع بالأسباب الطبيعية فقط والتي تمثلها بشكل رئيسي العوامل المناخية ، إنما يتعلق أيضًا وبشكل مباشر بالمشروعات المائية المقامة على مصادر تغذيته الرئيسية في تركيا وإيران، ويرتبط بذلك ما يتعرض له مجرى شط العرب من تغيرات نتيجة لتذبذب منسوب المياه فيه وبصفة خاصة عند المصب، الأمر الذي ترتب عليه دفع المياه نحو الانحراف الحاد باتجاه السواحل العراقية في رأس البيشة، وبذلك سمحت للسواحل الإيرانية بالتمدد على حساب التراجع الطبيعي الذي احدثته عملية النحت والتعرية في سواحل العراق، وقد كانت قناة الروكا العراقية والتي يعبر عنها بالسد الخارجي أكثر تضررًا بعد أن تراكمت فوقها الرواسب حتى طمرتها بسبب توقف عمليات الحفر والتعميق خلال الفترة من (١٩٨٠-٢٠٠٣م) مما أدى إلى انحراف مسارها الخارجي نحو المياه الإقليمية، وذلك بفعل التيارات العنيفة لدلتا شط العرب مضيفة بذلك مزيد من الأراضي لإيران على حساب المياه العراقية المتراجعة، فالمجرى الملاحي الذي لا يقل طوله عن ١٦ ميل بحري زحف عند منتصفه تقريبًا بمقدار ميلين بحريين، محققًا لإيران مساحة غرينية تقدر بـ ٣٢كم٢ (السبتي، ٢٠١٨م، ص١٦٠)، وفي عام ٢٠٠٤م احتجت وزارة الموارد المائية العراقية على الخطط الإيرانية لاستغلال مياه الأنهار المشتركة وتحويلها دون سابق إنذار، وأكدت الوزارة على أن السدود المقامة على نهر الكرخه تؤثر على التوازن البيئي في أهوار الحويزة، وتقلل من تدفق المياه إلى العراق، علاوة على ذلك تؤثر السدود المقامة في حوض الكارون وتحويل نهر الكارون عبر قناة بهمشير على بيئة شط العرب والأنشطة الزراعية القريبة، وفي أعقاب هذه الشكاوي أنشئت الدولتان لجنة فنية مشتركة تجتمع بانتظام لمناقشة قضايا المياه المشتركة (ESCWA, 2013, P.163)، وبوجه عام يمكن القول أن العراق يواجه أزمات وجودية تتعلق بالمياه سببها الرئيسي هو أطماع دول الجوار وسوء إدارة الموارد

المشتركة التي لا تراعي حقوق العراق المائية، ولكن هذه السياسات التي تستخدم المياه كسلاح لن تؤدي إلى استقرار على المدى البعيد بل على العكس فإنها تزيد من احتمالات نشوب الصراعات المسلحة وتهديد الأمن للمنطقة بكاملها.

٣. جيومورفولوجية شط العرب:

يصنف شط العرب على أنه بمرحلة الشيخوخة ضمن الدورة الجيومورفولوجية للأنهار، ففي هذه المرحلة يتصف النهر بضعف الانحدار الأمر الذي ينعكس على انخفاض سرعة التيار المائي، واتساع المقطع العرضي الذي يقابله ضحالة عمق المجرى ؛ حيث يبلغ متوسط عمق المجرى (١٢,٧٢) متر، ويتباين هذا العمق من موقع لآخر، فأعمق نقطة للمجرى عند كرمة على حيث تبلغ (٢٤) متر، وتزداد قدرة المياه على التعرية مع ازدياد سرعة التيار ما يتسبب في تآكل الضفاف مع الزمن، وأكثر المواضع التي ينشط فيها النحت –والتي تعد أعمق المواضع على امتداد مجرى شط العرب (خط الثالوك) والمعتمدة كخط للحدود بين العراق وإيران– تقع عند الجانب العراقي وخصوصًا عند ملتقى الفاو ورأس البيشة اللذان يمثلان نقطة التقاء شط العرب برأس الخليج العربي (كاظم، ٢٠٢١م، ص٣٠٨٣) ويترتب على ما سبق أن النهر يميل إلى نحت الضفاف بسبب ضعف قدرة تياره المائي على تعميق المجرى.

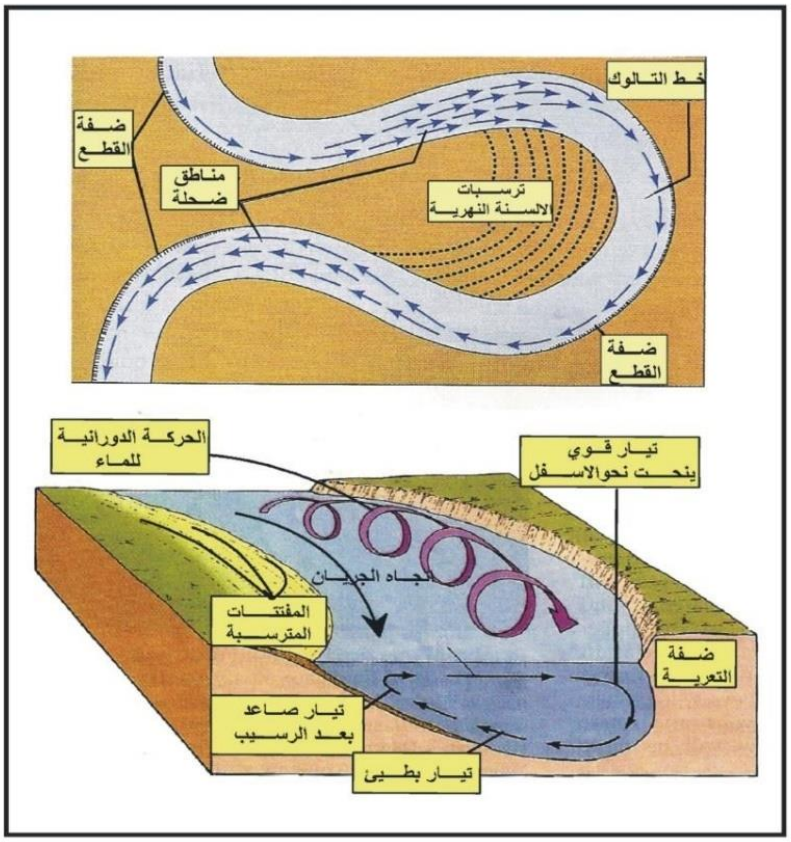

المصدر: الشمري، ٢٠٠٨م، ص٩٠.

شكل (١٧) جريان المياه في القناة النهرية ونشأة خط الثالوك

وخط الثالوك هو عبارة عن الخط الذي يمتد عند أعمق المواضـــع على امتداد المقطع الطولي لمجرى النهر، ويرتبط كلًا من نشأته وتطوره بشكل القناة النهرية وخصائص المواد المكونة لضفاف النهر؛ حيث أنه يتكون نتيجة لحركة المياه السريعة داخل القناة النهرية، فالنحت يكون شديدًا في مواضع الالتواء وباتجاه مصـب النهر، بعد ذلك تقوم التيارات المائية جانبية الحركة بنقل المواد الناتجة عن عملية النحت إلى الضفة المقابلة لترسيبها، فينتج عن ذلك تأثر إحدى الضفاف بعملية نحت وتراجع بينما تتسع الضفة المقابلة لاستمرار عملية الترسيب (كاظم، ٢٠٢١م، ص٣٠٧٧).

فالمجاري النهرية تتشـكل قيعانها بحيث تتابع المناطق العميقة وتسـمى بالحفر أو النقر Pools ويفصل بينها أجزاء ضحلة تسمى بالحواجز Riffles ويفصل بين كل زوج من الحفر أو الحواجز مسافة تتراوح بين ٥–٧ أمثال عرض المجرى، ووجود هذه الحواجز والحفر في قاع مجرى شـط العرب يخلف حالة من عدم الاسـتقرار يترتب عليها انحراف تيار النهر من جانب إلى آخر، وتحديدًا باتجاه الأراضـي العراقية، ويلاحظ أن أغلب الجهات المقعرة من المنحنيات هي داخل الأراضـي العراقية، إذ يؤدي النحت في هذه الجهات والإرسـاب على الجوانب المحدبة داخل أراضـي إيران إلى هجرة النهر جانبًا (الخفاجي، ٢٠١٠م، ص٤٤٤) وبذلك تعتبر المنعطفات النهرية من خصـائص مجرى شـط العرب، ولا يقتصـر تطورها على الهجرة الجانبية للنهر فحسـب بل تزداد الثنيات تقوسًـا واتسـاعًا بشـكل تدريجي عبر الزمن، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الأشكال (١٨) – (١٩) – (٢٠).

جدول (١٦) مقارنة أبعاد المنعطفات لمجرى شط العرب من بداية الحدود بين العراق وإيران وحتى المصب

الثنية	الطول (كم)		الاتساع (كم)		متوسط عرض المجرى (متر)		نسبة التعرج	
	١٩٥٢	٢٠٠٩	١٩٥٢	٢٠٠٩	١٩٥٢	٢٠٠٩	١٩٥٢	٢٠٠٩
السيبة	١٣	٢٢	١٠	١٧,٥	٥٥٠	٦٨٠	٢,١	٢,٩
البحار	١٣	٢١	٧,٥	١٧,٥	٤٩٠	٨٧٠	٣	٣,٢
الدورة	١٣,٥	١٦,٥	١٠	١٥	٤٣٠	٦٧٠	٢,٨	٣
المعامر (الدلتا)	١١	١٧,٥	٩,٥	١٢,٥	٦٠٠	١٢٢٠	٤,٧	٥

المصدر: السبتي، ٢٠١٨م، ص١٦٠.

يلاحظ من الجدول السـابق والذي يتتبع خصـائص أربعة منعطفات في منطقة الحدود العراقية الإيرانية زيادة اتسـاع وعرض هذه المنعطفات في عام ٢٠٠٩م عن ما كانت عليه في عام ١٩٥٢م، وهو الأمر الذي يقدم مثالًا واضـحًا للتغيرات الشـديدة التي يتعرض لها المجرى، وتؤدي المنعطفات النهرية إلى زيادة تعرج النهر وتقارب ثنياه المتجاورة عند المحاور المقعرة بحيث لا يفصـلها عن بعضـها سـوى عنق

سهلي ضيق، وقد أظهرت الدراسات أن حالة عدم الاستقرار الناتجة عن وجود الحواجز والحفر في قاع مجرى شط العرب ترتب عليها انحراف تيار النهر من جانب إلى آخر باتجاه الأراضي العراقية (السبتي، ٢٠١٨م، ص١٦٠).

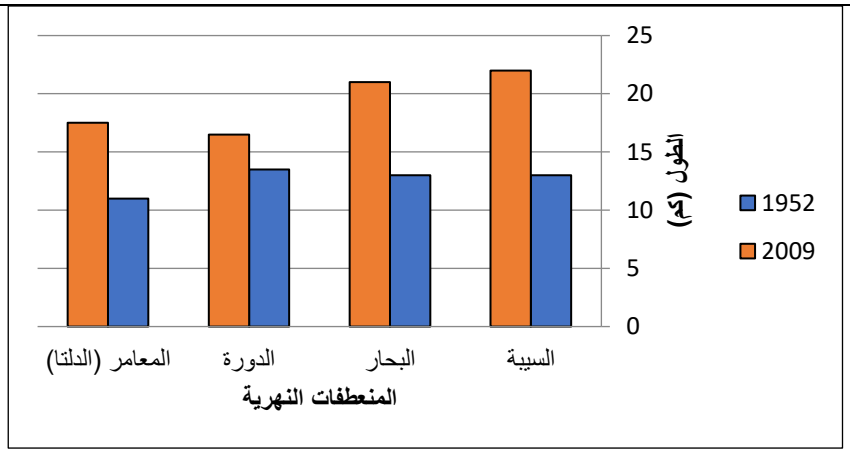

شكل (١٨) مقارنة أطوال عينة من الثنيات في شط العرب عامي ١٩٥٢م، ٢٠٠٩م

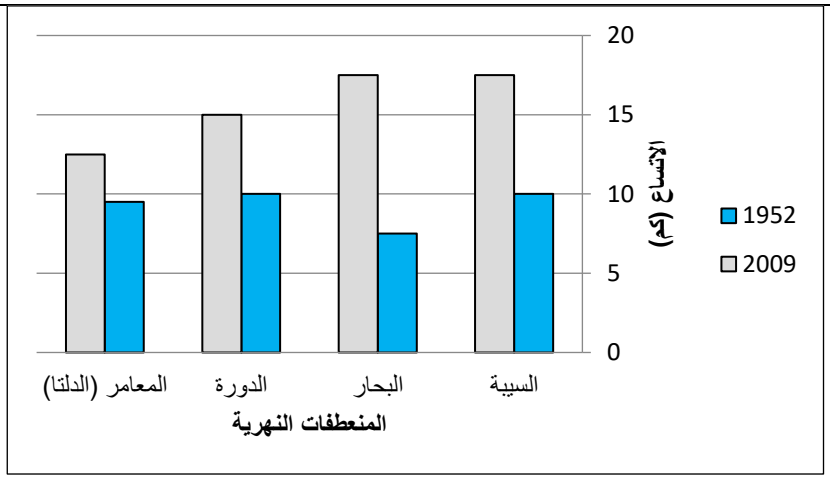

شكل (١٩) مقارنة اتساع المجرى لعينة من الثنيات في شط العرب عامي ١٩٥٢م، ٢٠٠٩م

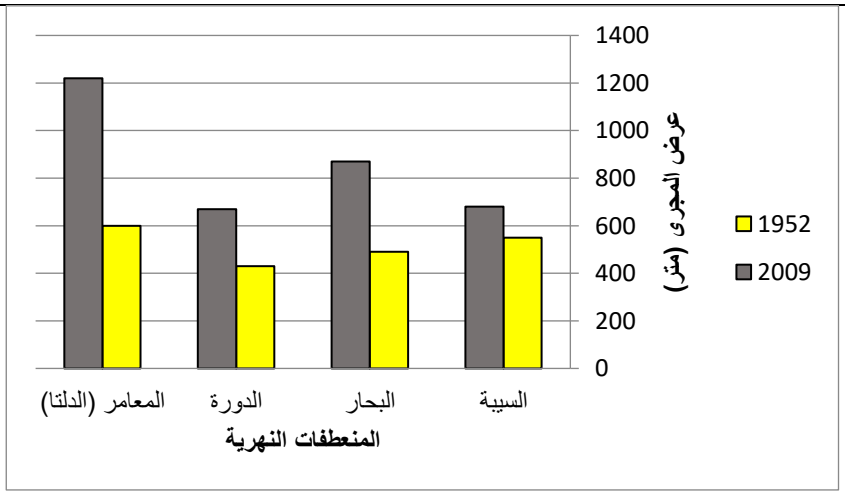

شكل (٢٠) مقارنة متوسط عرض المجرى لعينة من الثنيات في شط العرب عامي ١٩٥٢م، ٢٠٠٩م

المصدر: جدول (١٦).

وتأثيرات مرحلة الشيخوخة من الدورة الجيومورفولوجية لشط العرب يميزها كذلك ظهور النتوءات والجزر النهرية ؛ حيث يتخلل مجرى شط العرب عدة جزر واطئة أهمها: جزيرة عبادان (كانت تسمى جزيرة خضر) وجزيرة معاوية وجزيرة الدواسر وجزيرة شطيط وجزيرة محيلة وهذه الجزر جميعها تتبع إيران، وهناك الجزيرة المسماة أم الرصاص في قسمها الشرقي وأم الخصاصيف في قسمها الغربي، وجزيرة الصالحية التي تعود للعراق ، وإضافة إلى ذلك هناك عدد كبير من الجزر تتفاوت في الحجم يعود بعضها إلى إيران والبعض الآخر إلى العراق وتسمى محليًا "شلهات" (النجار، ١٩٧٤م، ص٤١) ويبلغ عدد الجزر المنتشرة في شط العرب ٢٤ جزيرة أهمها ما يقع بين قضاء القرنة وملتقى الكارون بشط العرب (حمدان، ٢٠١٥م، ص٤٢٢).

وساهمت العديد من العوامل في زيادة كمية الرواسب في شط العرب، ولعل من أهمها تجفيف الأهوار خلال التسعينيات من القرن الماضي إذ تم إضافة (٣٠) مليون طن/سنة من الطمي إلى شط العرب كانت تتجمع في الأهوار أثناء دخول نهري دجلة والفرات إليها، كما أن توقف عمليات تعميق المجرى في الثمانينيات من القرن الماضي بسبب الحرب العراقية الإيرانية تسبب في ظهور وتراكم كميات كبيرة من الرواسب في مجرى شط العرب، كما تسببت العمليات العسكرية في بعض التغيرات في الأشكال الجيومورفولوجية لمجرى النهر؛ حيث إنشاء السدود والحواجز وردم الكثير من المجاري النهرية المتفرعة عن شط العرب لإنشاء الطرق والجسور الترابية، وتضاعفت هذه المشكلة في العقود اللاحقة بسبب الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي مرت على العراق (حمدان، ٢٠١٥م، ص ٤٢١)، وإلى جانب ذلك هناك عوامل طبيعية ساهمت في زيادة الرواسب في شط العرب، وقد تمثلت هذه العوامل في تباين انحدار السطح في منطقة مجرى شط العرب ؛ حيث يبلغ الانحدار (٢٦,٧ سم/كم) مع ارتفاع في السطح عند مدينة هيت وأعالي الوادي، بينما يصل إلى (٤م/كم) عند القرنة، ولهذا تأثير كبير على حركة المياه داخل المجرى المائي لشط العرب، ويتمثل هذا التأثير في عدم قدرته على حمل المنقولات من الأنهار المغذية له ؛ حيث تبلغ سرعة الماء اعتمادًا على الانحدارات (٠,٥ م/ث)عند أبي الخصيب أما عند المصب تتراوح بين (١-١,٥م/ث) ، وعلى ذلك فإن الانحدار له دور مهم في زيادة الترسبات في مجرى شط العرب خاصة مع قلة سرعة جريان المياه أثناء عملية المد (السبتي، ٢٠١٨م، ص١٥٧) ويمتد السهل الفيضي لمجرى نهر شط العرب إلى مسافة ٢ كم على جانبي المجرى، ويحيط به من ناحية الشمال مجموعة من الأهوار أو المستنقعات المتمثلة في هور الحويزة في الشمال الشرقي وهور الحمار في الغرب

والجنوب الغربي، ومن الشـرق يحاذيه سـباخا ملحية واسـعة من بدايته وحتى نقطة التقاؤه بنهر الكارون (الياسري، ٢٠٢٣م، ص٩٢٩).

كما أنه يعد من أسباب زيادة الرواسب في شط العرب أن نهر الكارون –الذي يتصل بشط العرب عند المحمرة– يفيض قبل فيضان شط العرب، ويسبب ترسبات تظهر في شكل جزر رملية تسمى محليًا بالسدود، وأهمها ما يقع في موضعين: الموضع الأول قرب نهر الكارون ويسمى بـ "سد المحمرة"، والثاني قرب مصب شط العرب ويسمى بـ "سد الفاو"، وقد أدت هذه الرواسب إلى عمليات حفر مستمرة لجعل شط العرب صـالحًا للملاحة (أسود، ١٩٧٠م، ص٩٤) ولولا الحفر المسـتمر في هذه الترسـبات لتعرقلت الملاحة وأصـبحت السـفن البحرية تفرغ حمولتها في عرض البحر وبعيدًا عن السـاحل من خلال سـفن صـغيرة تأخذها إلى شط العرب كما حدث ذلك في الماضي، وقد تم حفر قناة عبر السد الخارجي تسمى بـــ "قناة روكا" للسـماح للبواخر البحرية ذات عمق (٣٠ قدم) بالدخول إلى شـط العرب (هستد، ١٩٤٨م، ص ١٦٣)، وقد ظهرت العديد من الجزر وأشـباه الجزر في شـط العرب منذ سـنوات قليلة ماضـية بفعل تراكم كميات كبيرة من الطمي فوق قطع بحرية غارقة في أعقاب الحرب العراقية الإيرانية، وذلك نتيجة لتدمير عدد كبير من السفن و ناقلات النفط والزوارق وغرقها في شط العرب.

المصدر: مجلة النجف الأشرف، ٢٠٠٨م.

صورة (١) نماذج للسفن الغارقة في شط العرب

وقد أصـبحت السفن الغارقة بمثابة مصـائد للرواسب النهرية، وحسب إحصـائيات مديرية التفتيش البحرية التابعة لشـــركة الموانئ العراقية ؛ فقد بلغ عدد الســـفن الغارقة (٢٨٠) ســـفينة، وبلغ عدد جزر الغوارق في شـــط العرب (١٥) جزيرة حتى عام ٢٠٠٥م بمســـاحة ٥٠٨٧ دونم (ما يعادل ١,٢ فدان) (حمدان، ٢٠١٥م، ص ٤٢٤)، وتسـاهم الغوارق الموجودة في شـط العرب في زيادة نشـاط الترسـيب النهري وذلك بفعل الإعاقة التي تسـببها للتيارات المائية مما يؤدي إلى تباطئ سـرعتها فتصـبح المياه غير قادرة

على حمل الرواسب العالقة فتعمد إلى ترسيبها (كاظم، ٢٠٢١م، ص٣٠٨٤) وهناك تأثيرات سلبية لوجود جزر الغوارق في شط العرب، يتمثل أهمها في التأثير على القناة الملاحية للنهر والتسبب في تعقيد عمليات ابحار السفن العملاقة واحتمال تعرضها للغرق، فوجود جزر الغوارق كان وراء غرق الناقلة (PFC2) في مياه شط العرب في عام ٢٠٠٦م، والتي كانت محملة بحوالي (٧٠٠٠) طن من النفط الخام مما أدى إلى تلوث المياه الإقليمية العراقية بعد تسرب أكثر من (١٠٠٠) طن من النفط في شط العرب والخليج العربي (حمدان، ٢٠١٥م، ص٤٢٥).

المقطع الأول	• **يمتد من جنوب جسر خالد في مركز محافظة البصرة وحتى ميناء أبوفلوس.**
المقطع الثاني	• **يشمل الغوارق من جنوب ميناء أبوفلوس وحتى السد الخارجي الذي يقع في بداية مدخل شط العرب.**
المقطع الثالث	• **يمتد من جنوب ميناء البصرة النفطي وحتى مدخل قناة خور الزبير.**
المقطع الرابع	• **يمتد من بداية قناة خور الزبير وحتى حوض الاستدارة.**

المصدر: الشكل من عمل الباحثة بالاعتماد على المرجع: العيساوي ، ٢٠١٦م، ص١٢.

شكل (٢١) المقاطع الجغرافية للسفن الغارقة في شط العرب خلال فترة الحروب (١٩٨٠-٢٠٠٣م)

٤. العوامل المناخية:

يتصف مناخ محافظة البصرة ومنطقة جنوب غرب إيران (المنطقة الممتد فيها شط العرب) بأنها ضمن المناخ الصحراوي الجاف الذي يمتاز بأمطاره الشتوية القليلة وفصل الصيف الطويل الحار الجاف، وتكون كمية التبخر فيه أعلى من كمية الأمطار، واستنادًا إلى معايير الجفاف تقع المنطقة التي يجري بها شط العرب ضمن إقليم الجفاف الدائم الذي يحتل أكثر من (٨١%) من مساحة العراق، وتتميز تلك المناطق بارتفاع درجات الحرارة خاصة في يوليو وأغسطس؛ حيث تتعدى درجات الحرارة في أغلب الأيام (٥١ درجة مئوية) ما يترتب عليه زيادة معدلات التبخر في المياه السطحية وزيادة تركيز الأملاح فيها (الياسري، ٢٠٢٣م، ص٩٣٧) ويتراوح متوسط درجات الحرارة في منطقة شط العرب بين (٩-٤١) درجة مئوية، وتحدث أدنى درجات الحرارة في شهر يناير، بينما تصل إلى أعلى مستوياتها في شهر يوليو (ESCWA, 2013, p,153) لذلك فإنه في دراسة التباين المكاني والزماني للتصريف المائي لشط العرب

لابد من الأخذ بعين الاعتبار أن مساهمات التدفق السنوية المتوسطة وتحديدًا لروافد مثل الكرخة والكارون لا يتم قياسها مباشرة عند ملتقاها بشط العرب، وبناءً على ذلك يكون من المرجح أن تختلف مساهمات التدفق الفعلية بشكل كبير (بسبب التبخر على سبيل المثال).

فوفقًا لدراسة أجريت في عام ٢٠٠٩م وتضمنت بيانات سنوية عن توازن المياه في الحوض المشترك بين نهري دجلة والفرات وشط العرب قبل عمليات التنظيم المائي، أوضحت الدراسة وجود خسائر كبيرة في المياه نتيجة للتبخر، وتشير الدراسة نفسها إلى وجود تناقضات بين قياسات الجريان السطحي لنهري دجلة والفرات والنقطة التي يصب فيها شط العرب في الخليج، وتشير التقديرات إلى أن الجريان السطحي المتجمع من جبال طوروس وزاجروس (المنابع) قد بلغ نحو ٣٥٠٠ متر مكعب/ثانية في حين بلغ تصريف شط العرب نحو ١٤٥٠ متر مكعب/الثانية (٤٥,٧ مليار متر مكعب/السنة) وهو الأمر الذي يشير إلى خسائر إجمالية في الجريان السطحي بلغت نحو ٦٠٪ (٢٠٥٠ متر مكعب/الثانية) نتيجة التبخر السطحي (ESCWA, 2013, p.156).

ويتصف حوض شط العرب بانخفاض المجموع السنوي للأمطار المتساقطة، وتتراوح معدلات هطول الأمطار السنوية من (١٠٠) ملم في الجزء الغربي من الدلتا إلى حوالي (٢٠٠) ملم في الشرق، ويبلغ متوسط هطول الأمطار السنوي في مدينة البصرة حوالي (١٠٠) ملم (ESCWA, 2013,p,153)، والأمطار قليلة بصفة عامة في البصرة إذ لا يتجاوز مجموعها السنوي (١٤٠) ملم ؛ فهي فصلية تبدأ في شهر أكتوبر بمعدل أقل من (١) ملم، وتصل إلى (٢٩,٣) ملم في ديسمبر ثم تهبط إلى (٧,٨) ملم في مايو، وبعدها ينقطع المطر من يونيو إلى سبتمبر (بلجيت، ٢٠١٨م، ص ١٣) وتتميز منطقة شط العرب بهبوب رياح مختلفة الاتجاهات طيلة أيام العام، ومن أهمها الرياح الشمالية الغربية والرياح الجنوبية الشرقية اللتان تشكلان (٣٠,٧)% و(١٤,٤)% على التوالي من مجموع أنواع الرياح ولهما نوع من التأثير الوقتي على ظاهرة المد والجزر (عبدالله، ٢٠١٤م، ص١٣٧) وتعد زيادة سرعة الرياح وتكرار هبوبها عاملان مؤثران في توليد الأمواج في مجرى النهر، والتي تصطدم بالضفاف مؤدية إلى زيادة مساحة الترطيب بأشكال مختلفة، ومع تكرار هذه العملية على طول أيام السنة فإنها تؤدى إلى تآكل وتغير في شكل الضفاف، وترتبط المعدلات الشهرية والسنوية لاتجاه وسرعة الرياح ارتباطًا وثيقا بسرعة ومديات ظاهرة المد والجزر السائدة في مجرى شط العرب والخليج العربي، ويتفق اتجاه قناة شط العرب ذات الاتجاه الشمالي الغربي– الجنوبي الشرقي مع الاتجاهات السائدة للرياح في المنطقة مما يزيد من سرعة تيارات المد والجزر ومن ثما التأثير في دورهما في النحت و الترسيب عند الضفاف، وذلك إلى جانب دور الرياح

كعامل محرك لتيارات الأمواج المائية بفعل انتقال طاقتها الحركية إلى سطح الماء ومن ثما توليد الأمواج ذات السرعة العالية والتي تضرب الضفاف مؤدية إلى نحتها (ESCWA, 2013,p,153).

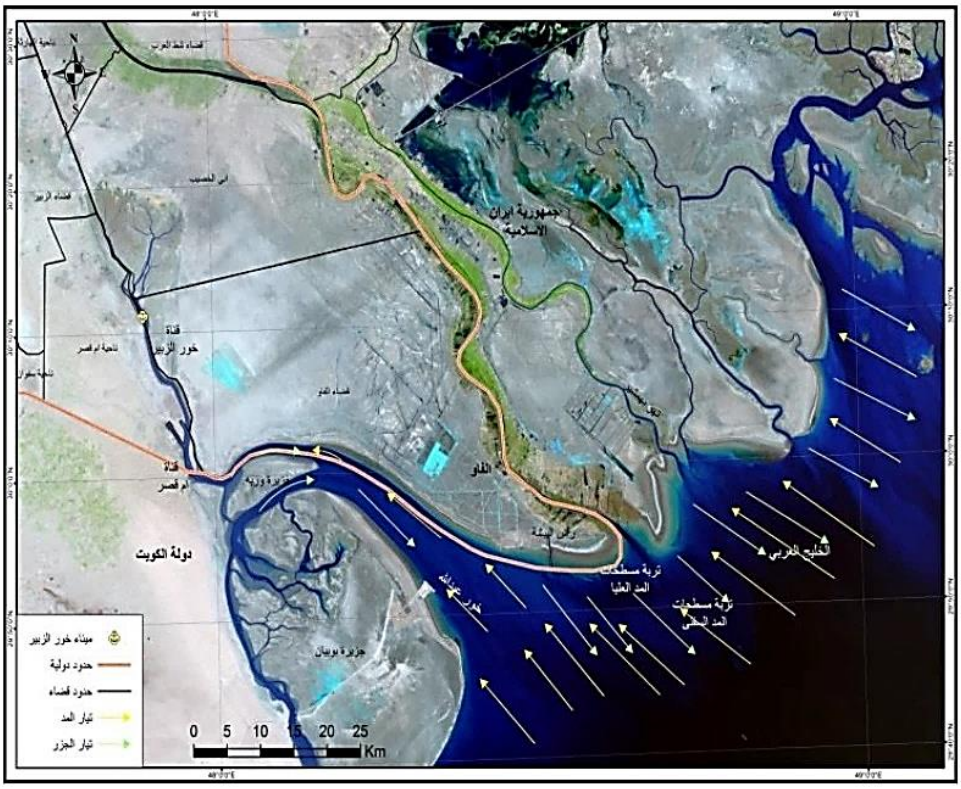

المصدر: الشحماني، ٢٠١٩م، ص٥١.

شكل (٢٢) تيارات المد والجزر في الخليج العربي قرب شط العرب

ويعد جريان المياه في شط العرب معقد للغاية لأنه يتأثر بظاهرة المد والجزر في الخليج العربي؛ حيث يمر النهر بدورة مد وجزر مدتها ١٣ ساعة تقريبًا والتي تتميز بنمط يومي وشبه يومي مختلط، ويتراوح متوسط مدى المد والجزر من حوالي (١) متر في البصرة إلى (٣) أمتار في الفاو، وبفعل ظاهرة المد تتسلل مياه البحر إلى مصب النهر وتتحرك في اتجاه ضد تدفق النهر وتنتشر وتختلط بالمياه العذبة (AL-Asadi& Alhello, 2019, p.363) ويصل الفرق بين منسوب المد والجزر إلى حوالي (١,٧م) في الصيف و (٢٥سم) في الربيع (أسود، ١٩٧٠م، ص٩٤) ويقل تأثير المد في أعالي شط العرب حتى أنه لا يتجاوز القدمين عند القرنة كما يتأخر حدوث المد كلما بعدت المسافة عن المصب ؛ ففي البصرة مثلًا يتأخر ست ساعات عن حدوثه في الفاو (النجار، ١٩٧٤م، ص٣٣).

ومصدر المد والجزر في الخليج العربي هو خليج عُمان عن طريق مضيق هرمز؛ حيث تدخل موجة المد من خليج عُمان عن طريق مضيق هرمز إلى الخليج العربي، وقد استفاد أهل البصرة من هذه الظاهرة في عمليات الرسو والإبحار للسفن التجارية القادمة إلى الموانئ الموجودة على ضفاف النهر مثل ميناء المعقل وميناء أبوفلوس وميناء الفاو وغيرها من الموانئ على الضفة الثانية للنهر (عبدالله، ٢٠١٤م، ص١٣٧)،

ويعتبر الاتجاه العام لمجرى شط العرب من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي متوافقًا مع اتجاه تيارات المد والجزر في شمال الخليج العربي، وعليه فقد تحدد اتجاه المد باتجاه الشمال الغربي أي باتجاه الساحل العراقي، ويتبع موجات المد حدوث نشاط في عمليات نحت ضفاف شط العرب عند الجانب العراقي، وعلى العكس من ذلك يكون اتجاه تيارات الجزر ناحية الجنوب الشرقي أي باتجاه الساحل الإيراني حيث يعود تيار الجزر محملًا بالمواد التي نتجت عن عملية النحت ليرسبها في هذا الجانب الذي يتسع ويتمدد نتيجة هذه العملية على حساب الجانب العراقي (كاظم، ٢٠٢١م، ص٣٠٨١).

وترتفع مياه شط العرب أثناء المد ويبلغ الارتفاع حوالي (٤) قدم أثناء موسم هبوط مياه دجلة والفرات بينما يكون (١) قدم فقط خلال فصل فيضان الأنهار، ولمجيء موجة المد وضغطها على مياه شط العرب وبالتالي رفع مستواها أهمية عظمى للري في المنطقة (هستد، ١٩٤٨م، ص١٦٢) حيث تمتد بساتين النخيل على جانبي المجرى بمسافة (٢-٤ كم) وتصل إليها المياه من خلال سواقي صغيرة مرتين في اليوم بفعل ظاهرة المد، وتساعد ظاهرة المد اليومية كذلك على دخول البواخر ذات الغاطس (٩م) إلى المعقل والبواخر ذات الغاطس (٩,٧٥م) إلى عبادان والبواخر ذات الغاطس (١٠,٧٥م) إلى الفاو (السرياني، ٢٠٢٣م، ص٩٣٠) وبناءً على ذلك يمكن القول أن ظاهرة المد والجزر تشمل تأثيرات سلبية تتمثل في زيادة عمليات النحت من الجانب العراقي، وتأثيرات إيجابية تتمثل بشكل رئيسي في رفع المياه حتى تصل إلى بساتين النخيل الموجودة حول شط العرب، إلى جانب تمكين السفن ذات الغاطس المرتفع من الدخول إلى مجرى شط العرب.

سادسًا: النتائج والتوصيات:

١. النتائج:

- ترجع الجذور التاريخية لخلافات الحدود بين العراق وإيران إلى التنافس الفارسي العثماني منذ القرن الخامس عشر وحتى الحرب العالمية الأولى، وبسبب ذلك عُقدت العديد من الاتفاقيات والمعاهدات والتي ورثها العراق عن الدولة العثمانية بعد استقلاله عنها.
- كان العراق في فترة من التاريخ جزء من الدولة العثمانية ثم خضع للانتداب البريطاني في فترة أخرى ولذلك فإن موضع الحدود العراقية الإيرانية شكل مصدر للنزاع بين الدولة الفارسية والدولة العثمانية في جزء من التاريخ وبين الدولة الفارسية ودولة الانتداب بريطانيا في جزء آخر.
- تعتبر معاهدة أرضروم الثانية أول معاهدة حدود تتعرض بالذكر لشط العرب؛ حيث نصت على أن تعترف الدولة العثمانية بسيادة الدولة الفارسية التامة على مدينة المحمرة وميناءها ومرساها وجزيرة

عبادان والأراضي الواقعة على الضفة الشرقية من شط العرب، إلى جانب ذلك نصت المعاهدة على حرية الملاحة في شط العرب للدولة الفارسية.

- بموجب بروتوكول الآستانة عام ١٩١٤م أصبحت الحدود العراقية الإيرانية تسير مع الضفة الشرقية لنهر شط العرب، لكنه لم يترتب على بروتوكول الآستانة انتهاء نزاعات الحدود بين العراق وإيران؛ حيث أنه بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وتفكك الدولة العثمانية وخضوع العراق للانتداب البريطاني فإن الدولة الفارسية سعت لإثارة مشكلات الحدود مستغلة وضع العراق آنذاك من أجل تحقيق مكاسب جديدة، وذلك من خلال العديد من التجاوزات في منطقة الحدود مما دفع العراق إلى تقديم شكوى إلى عصبة الأمم في عام ١٩٣٤م، والتي أشارت على الجانبين بالتفاوض، وهو الأمر الذي مهد الطريق لعقد معاهدة عام ١٩٣٧م.
- نصت معاهدة ١٩٣٧م فيما يتعلق بشط العرب في مادتها الثانية على أن تتنازل العراق عن جزء من شط العرب أمام ميناء عبادان لمسافة ٦,٥ كم (٤ أميال)، إلى جانب فتح شط العرب أمام مرور السفن الحربية الإيرانية، إلى جانب أن يشتركا الطرفان في تنظيم الملاحة بالمجرى.
- ترتب على كل وسائل الضغط التي وظفتها إيران منذ عام ١٩٥٠م أن يوقع العراق اتفاقية عام ١٩٧٥م، والتي جاءت بوساطة دول أوبك، وتعد هذه المعاهدة نقطة تحول مفصلية لأن بموجبها تنازل العراق عن نصف حقه في السيادة على شط العرب مقابل تعهد إيران بإيقاف مساعدتها ودعمها للأكراد في شمال العراق، وبذلك أصبح خط الحدود في شط العرب يتبع خط الثالوك ابتداءً من النقطة التي تنزل فيها الحدود البرية بين العراق وإيران في شط العرب حتى البحر تاركة الجانب الأيمن للعراق والجانب الأيسر لإيران.
- أدرك العراق خطورة اتفاقية ١٩٧٥م لذلك حاول التخلص منها في أقرب فرصة ؛ حيث وأنه في أعقاب قيام الثورة الإيرانية أعلن العراق رفض الاتفاقية وبطلانها عام ١٩٨٠م، وهو ما شكل سببًا رئيسيًا للحرب بين العراق وإيران والتي استمرت لثماني سنوات (١٩٨٠-١٩٨٨م).
- تمثل حدود إيران مع العراق الحدود الشرقية للعراق ويبلغ طولها ١٥٩٩كم وهي تمثل أطول حدود للعراق مع دول جواره حيث تشكل نسبة ٤٢٪ من مجموع أطوال حدود العراق الكلية، والقسم الأكبر من هذه الحدود عبارة عن مناطق جبلية تمثل خطوط لتقسيم المياه بين أحواض الأنهار والجداول التي تنحدر منها، باستثناء الطرف الجنوبي والجنوبي الغربي فإنه منطقة غير جبلية، وأغلب المناطق

المرتفعة من الحدود تقع في الجانب الإيراني أما بالنسبة للمناطق السهلية فإنها تمتد لمسافات واسعة في العراق.

- يمتلك العراق (٤) موانئ تجارية على شـــط العرب هي (أم قصـــر – خور الزبير – أبو فلوس – المعقل) وأهم هذه الموانئ هو ميناء أم قصر الذي يشكل مركز نقل البضائع إلى كافة انحاء العراق، وقد تعرضـــت هذه الموانئ لدمار في بنيتها التحتية بســـبب الحروب الطويلة من ١٩٨٠م وحتى ٢٠٠٣م.
- يعتبر حوض شـــط العرب أكبر حوض مائي في جنوب غرب آســـيا ؛ حيث يمتد على ١٠ درجات عرضـية وتبلغ مساحته الإجمالية (٠,٩) مليون كم٢ تقريبًا، وتشترك فيه(٦) دول هي (تركيا – إيران – العراق – سـوريا – الأردن – السـعودية)، ويبلغ إجمالي التدفق السـنوي للحوض حوالي (١٠٥,٧) كم٣/سـنة وتتوزع المسـاهمات المائية للحوض بالنسـبة للدول المشـتركة فيه على النحو التالي: تركيا (٤٧,٧٪) – إيران (٣٢,٧٪) – العراق (١٦,٥٪) – سـوريا (٣٪)، أما بالنسـبة لمسـاهمات السـعودية والأردن فهي ضئيلة للغاية ولا تكاد تذكر.
- يعتمد التصـــريف المائي لشـــط العرب على أربعة مصـــادر رئيســـية هي: نهر دجلة (٣٥٪) – نهر الفرات (٢٤٪) – نهر الكارون (٣٣٪) – نهر الكرخة (٨٪).
- لا تتوقف أهمية شط العرب عند صلاحيته للملاحة في أجزاء كثيرة منه، إنما للمجرى أهمية أيضًا في مجال الزراعة؛ حيث أنه محاط بمنطقة صالحة للزراعة يوجد بها أهم بساتين النخيل في العالم، والتي تعتمد في وصول الماء إليها على المد والجزر في الخليج العربي.
- يعتبر السبب الرئيسي لظهور مشكلات الحدود بالخصوص في شط العرب هو اتفاقية عام ١٩٧٥م والتي تنازل بموجبها العراق عن نصـف سـيادته على شـط العرب وتم الترسـيم وفق خط الثالوك، وما يعنيه ذلك من مشـاركة إيران للعراق في مجرى شـط العرب، إلى جانب تغيرات الحدود نتيجة لطبيعة مجرى شط العرب؛ حيث عمليات النحت في الجانب العراقي من الحدود ما يجعل خط الثالوك (أعمق نقطة) يقترب من الجهة العراقية ويضـيف أراضـي جديدة لإيران، وبالتالي يمكن القول أن مشـكلات الحدود في شـــط العرب ترجع لعوامل طبيعية، وعوامل بشـــرية تتعلق بالاتفاقيات الموقعة بين العراق وإيران ممثلة بشـكل أسـاسـي في اتفاقية عام ١٩٧٥م، إلى جانب المشـاريع المائية التركية والإيرانية على منابع النهر والتي لا تراعي الحقوق المائية للدول المشتركة في الحوض ، وكذلك تأثير العمليات العسكرية والتي استمرت طيلة الفترة (١٩٨٠–٢٠٠٣م).

- ينشط النحت في المناطق العميقة على امتداد مجرى شط العرب (خط الثالوك) المعتمدة كخط للحدود بين العراق وإيران، ويتميز شط العرب بوجود مناطق عميقة تسمى حفر يفصل بينها حواجز ويتسبب وجود هذه الحفر في عدم الاستقرار؛ حيث انحراف تيار النهر من جانب إلى آخر، كما تكثر المنعطفات النهرية في شط العرب، ويلاحظ أن أغلب الجهات المقعرة من المنحنيات هي داخل أراضي العراق (حيث ينشط النحت) والجوانب المحدبة داخل أراضي إيران (حيث ينشط الإرساب) ما يعني هجرة النهر جانبًا.
- يتميز شط العرب بانتشار الجزر النهرية والتي يتبع بعضها العراق ويتبع بعضها الآخر إيران، ويبلغ عدد الجزر المنتشرة في شط العرب (٢٤) جزيرة، ويعتبر أهم العوامل التي أدت لزيادة الرواسب في شط العرب هي (تباين انحدار السطح في منطقة شط العرب وتأثير ذلك على حركة المياه ونقل الرواسب – فيضان نهر الكارون قبل شط العرب ما يتسبب في ظهور ترسبات في شكل جزر رملية تعرف محليًا بالسدود – تجفيف الأهوار ما أدى لإضافة الرواسب التي كانت تتجمع فيها إلى شط العرب – توقف عمليات تعميق المجرى في ثمانينيات القرن الماضي – العمليات العسكرية التي تضمنت مد الجسور الترابية وردم الكثير من مجاري النهر الفرعية – الأوضاع الاقتصادية التي عاني منها العراق بسبب الحروب المتعاقبة).
- ظهرت العديد من الجزر في السنوات الماضية بفعل تراكم كميات كبيرة من الرواسب فوق قطع بحرية غارقة في أعقاب الحرب العراقية الإيرانية، وتعرف هذه الجزر باسم جزر الغوارق وقد بلغ عددها حتى عام ٢٠٠٥م نحو (١٥) جزيرة .
- لقد تمثل السبب الرئيسي لنقص مياه شط العرب في المشروعات المائية للدول المشتركة في الحوض على الروافد الأربعة الرئيسية لشط العرب (دجلة – الفرات – الكارون – الكرخة) حيث السدود التركية على نهر الفرات، وتحويل إيران مياه نهر الكارون إلى نهر بهمشير إلى جانب إقامتها مجموعة من السدود على نهري الكرخة والكارون.
- يقدر أنه انخفض التصريف المائي للأنهار المغذية لشط العرب بنسبة ٦٩٪ في عام ٢٠٠٨م بسبب المشروعات المائية والجفاف في المنطقة، وهذا ما انعكس بالسلب على النظام الهيدرولوجي للنهر، وما ترتب على ذلك من تغيرات جيومورفولوجية وتأثيرات على الأنشطة المختلفة على النحو التالي:

- ✓ ضعف قدرة النهر على نقل حمولته من الرواسب مما يجبره على ترسيبها تبعًا لحجمها، وتغير مجرى النهر بالنحت في جانب والترسيب في الجانب الآخر ؛ حيث دفع المياه نحو السواحل العراقية ما سمح للسواحل الإيرانية بالتمدد على حساب السواحل العراقية.
- ✓ ارتفاع معدلات تركز الأملاح حيث أصبح تأثير المياه المالحة يصل إلى شمال البصرة بنحو (٤٠) كم.
- ✓ التأثير على النشاط الزراعي حول شط العرب.

- يتصف مناخ المنطقة التي يجري خلالها شط العرب بالمناخ الصحراوي الجاف حيث الصيف الطويل والحار وارتفاع معدلات التبخر نتيجة الحرارة المرتفعة التي تتعدى في أغلب أيام الصيف ٥١ درجة مئوية، وبناءً على ذلك فإنه هناك خسائر كبيرة في الجريان السطحي لشط العرب وزيادة في تركز الأملاح نتيجة التبخر.
- يتأثر شط العرب بظاهرة المد والجزر في الخليج العربي ويتراوح مدى المد والجزر من متر واحد عند البصرة إلى ٣ أمتار في الفاو، ونتيجة للمد فإنه تتسلل مياه البحر إلى مصب النهر وتتحرك في اتجاه ضد تدفق النهر وتنتشر مياه البحر وتختلط بالمياه العذبة، ويقل تأثير المد كلما ابتعدنا عن المصب، كما أن لتيارات المد تأثير آخر يتعلق بأن اتجاه المد يكون ناحية الشمال الغربي أي باتجاه السواحل العراقية، وبذلك فإنه يتبع تيارات المد نشاط نحت الضفاف من الجانب العراقي، وعلى العكس يكون اتجاه تيارات الجزر ناحية الجنوب الشرقي أي ناحية الساحل الإيراني، مما يترتب عليه عودة تيارات الجزر بالرواسب وترسيبها على الجانب الإيراني.

٢. التوصيات:

- فتح باب الحوار والتعاون لتسوية الصراعات على الموارد المائية، وتفاوض العراق مع كلًا من إيران وتركيا المتحكمتان في روافد نهري دجلة والفرات من أجل اطلاق كميات كافية من المياه وعدم حجز المياه بما يؤثر سلبًا على بيئة شط العرب خاصة، وعلى كميات المياه العذبة بصفة عامة في العراق.
- معالجة قضية شط العرب في إطار القضايا العامة بين العراق وإيران والتي تشمل الجوانب الأمنية والاقتصادية في ضوء ما يفرضه واقع الجوار الجغرافي.
- تفعيل دور العامل الاقتصادي من خلال توقيع العراق وإيران لاتفاقية تجارة حرة بينهما بحيث تحصل كل منهما على امتيازات خاصة لتجارة بضائعها ؛ فبذلك يمكن أن يكون الاقتصاد والتعاون الاقتصادي سبيلًا يمكن من خلاله التوصل لحلول بخصوص مشكلة شط العرب.

- إعادة النظر بالنسبة للعراق في اتفاقيات ترسيم الحدود لأنه هو الطرف الأكثر تضررًا من وضع الحدود القائم في شط العرب، وذلك في حال استمرار سوء إدارة الموارد المائية المشتركة من قبل تركيا وإيران، والمتعلقة بمشروعات حجز المياه وتحويل روافد الأنهار مثلما قامت إيران بتحويل مجرى نهر الكارون إلى قناة بهمشير داخلها.
- يمكن للعراق اللجوء إلى التحكيم الدولي من أجل الحفاظ على حقوقه المائية وعلى صلاحية شط العرب للملاحة.
- تبني العراق لفكرة إنشاء رابطة أو تجمع لدول حوض شط العرب يكون هدفها تنظيم العلاقات المائية بين دول الحوض وتحقيق التعاون على سبيل المثال بين العراق وإيران من أجل إنشاء مشروعات مشتركة تشمل انشاءات هندسية كالسدود يكون هدفها تثبيت مجرى شط العرب.

سابعًا: المصادر والمراجع:

➢ **المصادر:**

- الشركة العامة للموانئ العراقية، دراسة الخطة الرئيسية لقطاع الموانئ في جمهورية العراق، التقرير النهائي، ديسمبر ٢٠١٥م.
- وزارة التخطيط في جمهورية العراق، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاءات النقل والاتصالات، إحصاء نشاط النقل المائي في القطاع العام لسنة ٢٠٢١م.
- وزارة الموارد المائية العراقية.
- هيئة المساحة العراقية، خريطة محافظة البصرة، ٢٠٠٨م.
- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا والمعهد الاتحادي لعلوم الأرض والموارد المائية.

✓ *ESCWA (United Nations Economic and Social Commission for Western Asia), and BGR (2013): Shared Water Resources in Western Asia, chapter (5), Shatt Al-Arab, Karkheh, Karun rivers.*

- قواعد بيانات:

✓ *World Bank Data Catalog (Major Rivers–Major rivers Basin–Sub basin–Countries– Boundaries).*
✓ *Hydro Sheds Project.*

- CIA, world fact book. 2024.
- EIA, Country analysis Brief: Iraq, 2024.
- OPEC, annual statistical Bulletin (58 edition) 2023.

➢ **المراجع:**

- إبراهيمي، حميد رضـــا (٢٠٢١م): شـــط العرب الخلاف الأزلي المرحل بين بغداد وطهران، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد.
- أبوتراب، تغريد قاسم محمد (٢٠٢١م): أزمة المياه في العراق وأبعادها الاقتصادية – إشارة خاصة إلى البصرة، مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، المجلد ٤، العدد ٢.
- الأسدي، صفاء عبدالأمير (٢٠١٣م): تحليل علاقة الارتباط بين تصريف المياه والملوحة في شط العرب، مجلة كلية التربية، الجامعة المستنصرية، بغداد.
- أسود، فلاح شاكر (١٩٧٠م): الحدود العراقية الإيرانية دراسة في المشاكل القائمة بين الدولتين، مطبعة العاني، بغداد.
- البســـتاني، رفيق، وفارج، فيليب (١٩٩٤م): أطلس معلومات العالم العربي "المجتمع والجغرافيا السياسية"، الطبعة الأولى، دار المستقبل العربي، القاهرة.
- الجوراني، عدنان فرحان (٢٠٢٢م): قطاع الموانئ في العراق بين الواقع والتحديات، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد.
- الجوهري، يسري (١٩٩٣م): الجغرافيا السياسية والمشكلات العالمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
- الحمراني، رائد محمد حسن، والخياط، نمير نذير مراد (٢٠٢٢م): أثر العوامل الجغرافية في استقرارية ضفاف المجرى الشمالي من نهر شط العرب دراسة جيمورفولوجية، مجلة الخليج العربي، المجلد ٥٠، العدد ٤.
- الخفاجي، سرحان نعيم (٢٠١٠م): تغيرات مجرى شط العرب وأثرها على الأراضي العراقية، مجلة كلية الآداب، العدد ٩٣.
- الدويكات، قاسم (٢٠٠٣م): مشكلات الحدود السياسية في الوطن العربي، الطبعة الأولى، حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤلف.
- الدويكات، قاسم (٢٠٠٣م): جغرافية الوطن العربي الطبيعية والبشرية والسياسية، الطبعة الثالثة، حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤلف.
- الراوي، جابر إبراهيم (١٩٧٠م): الحدود الدولية ومشـــكلة الحدود العراقية الإيرانية، المطبعة الفنية الحديثة، الزيتون.

- السبتي، محمد زباري مونس (٢٠١٨م): مشكلة تغير مجرى شط العرب وتأثيره على تغيير الحدود النهرية بين العراق وإيران دراسة في الجغرافيا السياسية، مجلة أبحاث البصرة للعلوم الانسانية، العدد ٣، المجلد ٤٣.
- السرياني، محمد محمود (٢٠٠١م): الحدود الدولية في الوطن العربي نشأتها وتطورها ومشكلاتها، مركز الدراسات والبحوث، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- السماك، محمد أزهر (٢٠١٣م): الجغرافيا السياسية بمنظور القرن الحادي والعشرين بين المنهجية والتطبيق، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان – الأردن.
- الشحماني، محمود غازي غانم (٢٠١٩م): ميناء خور الزبير دراسة في جغرافية النقل، رسالة ماجستير، قسم الجغرافيا، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة البصرة.
- العصيمي، خالد عبدالرحمن (٢٠١٢م): ترسيم الحدود الكويتية العراقية وأثره على السياسة الخارجية الكويتية، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط.
- العيساوي، غزوان (٢٠١٦م): شط العرب، مجلة النجف الأشرف، العدد ١٣٧.
- العيسوي، فايز محمد (٢٠٠٠م): الجغرافيا السياسية المعاصرة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- المعموري، رماح سعد مرهون (٢٠٢١م): موقف إيران من الاجتياح العراقي للكويت ١٩٩٠-١٩٩١ دراسة تاريخية، الطبعة الأولى، مركز الرافدين للحوار، بيروت.
- القصاب، عبدالوهاب، وأخرون (٢٠١٠م): العرب وإيران مراجعة في السياسة والتاريخ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة.
- النجار، مصطفى عبدالقادر (١٩٧٤م): التاريخ السياسي لمشكلة الحدود الشرقية للوطن العربي في شط العرب دراسة وثائقية.
- الياسري، حسين قاسم محمد (٢٠٢٣م): تأثيرات التغيرات المناخية على الخصائص الهيدرولوجية في نهر شط العرب (١٩٧٢-٢٠٢١م)، مجلة مداد الآداب، عدد خاص بمؤتمر قسم الجغرافيا، كلية الآداب، الجامعة العراقية.
- الياسري، صافي (٢٠٠٦م): مشروع GAP التركي "نتائج خطرة على الحياة في العراق"، مجلة المدى، العدد ٧٦٤.

- إيمان، بوخلط (٢٠٢٢م): النزاعات الحدودية في منطقة الخليج العربي شط العرب بين العراق وإيران أنموذجًا، رسالة ماجستير، قسم التاريخ ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.
- بلجت، كرار ضياع (٢٠١٨م): الإمكانات الجغرافية لعاصمة العراق الاقتصادية البصرة، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة القادسية.
- حسين، علي محمد (٢٠١٣م): مشكلات الحدود في منطقة الخليج العربي الإطار القانوني والبعد السياسي، مجلة دراسات دولية، العدد ٥٦.
- حمدان، سوسن صبيح (٢٠١٥م): انعكاسات جزر الغوارق على الملاحة في شط العرب، مجلة الاستاذ، المجلد الأول، العدد ٢١٤.
- حمدان، سوسن صبيح (٢٠١٧م): تنمية النشاط السياحي في شط العرب دراسة في الجغرافيا السياحية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٥٩.
- داود، ابتهال محمد رضا (٢٠١٧م): مشكلة المياه في العراق في ضوء المشاريع المائية التركية، مجلة دراسات دولية، العدد ٦٩، بغداد.
- ربيع، بيداء محمود أحمد (٢٠٠٦م): الحدود العراقية الإيرانية دراسة تاريخية سياسية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٢٠.
- عبدالحليم، أميرة محمد (٢٠٢٢م): التغيرات المناخية والصراعات في العالم العربي، مجلة آفاق عربية وإقليمية، العدد ١١.
- عبدالسلام، محمد (٢٠٢٠م): الجغرافيا السياسية دراسة نظرية وتطبيقات عالمية، مكتبة نور.
- عبدالعلاق، أحمد شاكر (٢٠٢٣م): أثر مياه شط العرب في العلاقات العراقية الإيرانية، مجلة جامعة الزيتونة الدولية، العدد ١٠.
- عبدالله، صادق سالم (٢٠١٤م): ظاهرة المد والجزر في شط العرب جنوب العراق، مجلة الخليج العربي، المجلد ٤٢، العدد ٤٠٣.
- عيش، ماهر حمدي محمد (١٩٩٩م): الأبعاد الجغرافية للصراعات السياسية في دول الخليج العربي دراسة في الجغرافيا السياسية، رسالة ماجستير، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة المنوفية .

- كاظم، وسن محمد على (٢٠٢١م): خط الثالوك ومشاكل الأنهار الحدودية "دراسة جيمورفولوجية تطبيقية على شط العرب"، مجلة اوروك للعلوم الانسانية، المجلد ١٤، العدد ٤، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة المثنى.
- كي نوش، بنفشة (٢٠١٨م): الخلاف المائي بين إيران والعراق أزمة داخلية متفاقمة ودبلوماسية خارجية غير كافية، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، العدد ٨.
- مركز البيان للدراسات والتخطيط (٢٠١٥م): مقارنة إجمالي الخزين الحي لغاية المنافذ السفلية في منظومتي خزن دجلة والفرات للسنوات ٢٠١٣-٢٠١٤-٢٠١٥م.
- معروف، فلاح جمال، وأخرون (٢٠١٦م): جغرافية العراق الطبيعية والسكانية والاقتصادية دراسة في الجغرافيا الإقليمية، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان.
- نجات، علي (٢٠٢٤م): تصورات واستراتيجيات الكويت وإيران تجاه مشروع ميناء الفاو الكبير، قسم الأبحاث، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد.
- نوماس، حمدان باجي، وأخرون (٢٠١٢م): العوامل المؤثرة في الخصائص الكمية والنوعية للحمولة النهرية في شط العرب مجلة البحوث الجغرافية، العدد ١٥.
- هستد، كوردن (١٩٤٨م): الأسس الطبيعية لجغرافية العراق، ترجمة: جاسم محمد الخلف، الطبعة الأولى، وزارة المعارف.
- ياسين، ظلال جواد كاظم (٢٠٠٥م): الأهمية الجيوستراتيجية لموقع العراق الجغرافي في ضوء المتغيرات الدولية الجديدة دراسة في الجغرافيا السياسية، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الكوفة.
- *Al-Asadi, Safaa A.R (2017): The future Of Freshwater in Shatt Al-Arab River (southern Iraq), Journal of Geography and Geology, Vol.9, No.2, Canadian Center of Science and Education.*
- *Al- Asadi, S.A. R, and Alhello, A.A (2019): General assessment of Shatt Al-Arab River, Iraq, Int. J. Water, Vol .13, No 4.*
- *Abd El-Mooty, Mohamed. et al (2016): Challenges of Water Resources in Iraq, Hydrology Current Research, Issue 4, Volume 7.*
- *Al-Muhyi, Abdul Haleem (2016): The challenges Facing Shatt Al-Arab River in Present and future, MARSH bulletin.*
- *Hamza, Zuhal Abdulhadi (2023): Impact of Sub-rivers Feeding the Shatt Al-Arab River on its Water Quality, Water and Environmental Sustainability (WES) Journal, Volume .3.*

- *Keynoush, Banafsheh (2018): Water Diplomacy "It is Not enough to fix Iran – Iraq's water dispute, International Institute for Iranian Studies.*
- *Richard, Schofield (2022): Locating the Channel and Other from The River bank "Constants and change in River Boundary Delimitation", Water International Journal.*

The Impact of the Geographical Characteristics of The Shatt al – Arab River on the Political Boundary between Iraq and Iran

"A study in political geography "

Abstract:

The Iraqi-Iranian border represents Iraq's eastern border and represents the longest border with its neighboring countries. The greater part of this border consists of mountainous areas that represent watershed lines between the rivers that flow from them. The borderline follows, in part, the thalweg line of the Shatt al-Arab River, leaving the western side to Iraq and the eastern side to Iran, according to the Algiers Agreement of 1975. This agreement is considered the main cause of Iraq's problems in its border with Iran in the Shatt al-Arab, because the agreement relied on the thalweg line to demarcate the border and the associated complex geographical problems related to Iran's sharing with Iraq sovereignty over this important waterway, which is considered an outlet for Iraq, a semi-landlocked country, as it connects it to the world through its connection to the Arabian Gulf .

The problems of the Iraqi-Iranian border are also linked to the change in the course of the Shatt al-Arab River as a result of erosion and sedimentation, and the necessary change in the position of the border line. This is due to natural causes related to the characteristics of the course itself, and human causes related primarily to the mismanagement of shared water resources by the countries sharing the Shatt al-Arab with Iraq, namely Turkey and Iran. The establishment of water projects by both countries on the river's sources directly affected the Shatt al-Arab's water discharge, which negatively impacted the river's hydrological system and the subsequent geomorphological changes that led, over time, to the advance of Iranian territory towards Iraq; meaning that the border line valid for Iran changed.

Among the other human factors that affected the Shatt al-Arab was the military activity that continued in this region throughout the period from 1980 until 2003 AD, which left a direct impact on the river's course represented by the filling in of tributaries and sunken ships, and an indirect impact represented by the decline in interest in developing the navigational channel and the excavation and deepening operations of the Shatt al-Arab, as a result of The deterioration of the general economic environment in Iraq. In light of the above, the study attempted to clarify the natural and human factors that gave the Shatt al-Arab its characteristics and features, and the impact of these geographical characteristics on the Iraqi-Iranian border and its problems.

Keywords: *River borders, Boundary problems, Shared resources, Thalweg line.*